الأستاذ

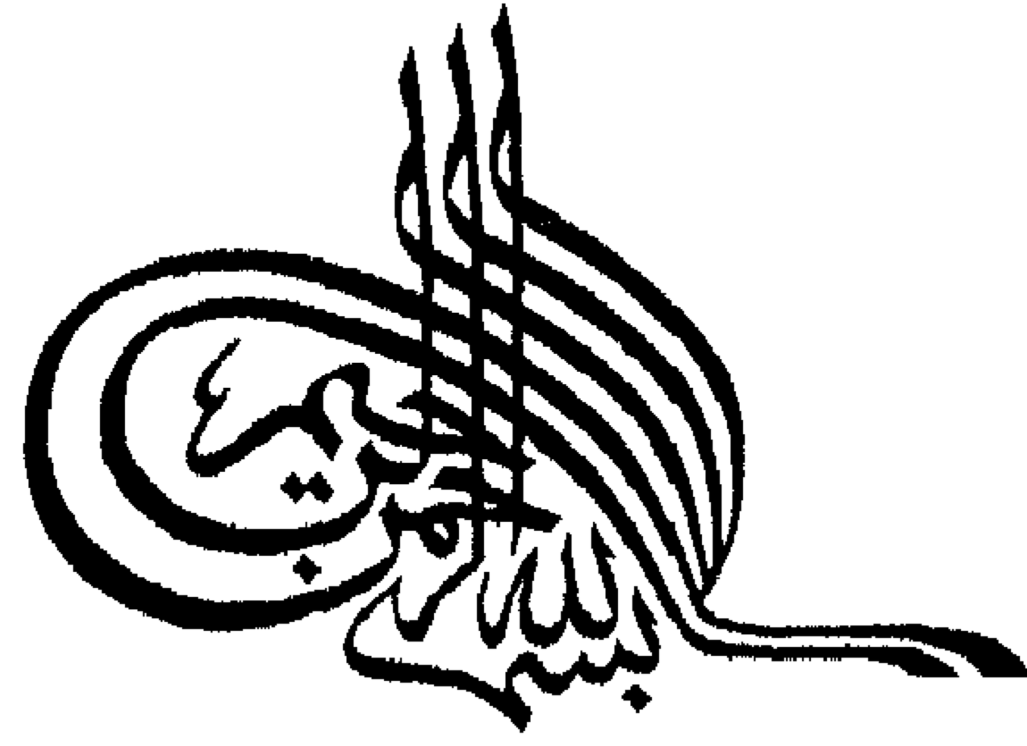
أحمد قاسم العبد الحليم «الشياب»

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي

بعد «11 سبتمبر 2001»



دار الحامد للنشر والتوزيع



السياسة الخارجية الأمريكية
تجاه الصراع العربي
الإسرائيلي
بعد "11 سبتمبر 2001"

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد "11 سبتمبر 2001"

الأستاذ

أحمد قاسم العبدالحليم "الشياب"



رقم التصنيف	:	327.9730564
المؤلف ومن هو في حكمه	:	احمد قاسم الشياب
عنوان الكتاب	:	السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي بعد 11 سبتمبر 2001.
رقم الإيداع	:	2015/6/2787
الواصفات	:	/العلاقات الدولية //الولايات المتحدة الامريكية//الصراع العربي الاسرائيلي
بيانات الناشر	:	عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-959-4

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2016-1437هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+

ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

المحتويات

الفصل الثالث

الإهداء

اهدي هذا الجهد العلمي...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمك بكل افتخار...وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد...إلى روح والدي الطاهرة...

إلى روح والدي

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحب والحنان والتفاني... إلى بسمة وسر الوجود...إلى من كان دُعائها سر نجاحي...وحنانها بلسم جراحي...إلى أغلى الحبايب...الى نبع الدفء والحنان الذي لا ينضب...إلى من سهرت الليالي رافعة يداها،ممطرة عيناها طالبة دعوة مستجابة... إلى عيون امي.

إلـــى والدتـــي

إليهما أدعو: "**وقُل رَّبّ ارحِمهُمَا كَمَا ربَيَانِي صغيراً**"

سورة الإسراء الآية "24"

إلى توأم روحي ورفيقة دربي...إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة...إلى التي كانت عوني وزادي في مشوار الحياة.... وإلى من عشقت روحي روحها...

إلـــــى زوجتـي

هذه الحياة بدونك لا شيء...فمعك أكون أنا...وبدونك أكون مثل أي شيء...إلى من تطلعَ لنجاحي بنظرات الأمل...والى الذي وضع قدماي على بر الأمان وأمدني بالثقة... إلى أخي ورفقيق دربي

إلـــــى أخي ياسين الشياب

والى الذي كان دافعي في إكمال مسيرتي العلمية..إلى الذي أمدني بالمعرفة والعلم... وإلى الذي تعهد بوصولي إلى بر الأمان.

إلى الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان

والى من تجمعني بهم اصدق المشاعر وأحلى الذكريات

إلـــى إخوتي وأصدقائي

المؤلف

إهداء خاص

لو كان يُهدي إلى الإنسان قيمتهُ، لكنتُ أهديتُك الدنيا وما فيها، هذهِ هديتي لكَ منْ القلب، اسأل الله أن تصلكَ وأنتَ بأتم صحة وعافية. إلى،،،،

"معالي المهندس علاء عارف البطاينة".

المؤلف

الشكر والتقدير

"وما توفيقي إلا بالله"

ومن هنا فان الشكر اولاً لله سبحانه وتعالى ولرسوله الكريم محمد بن عبدالله عليه افصل الصلاة وأتم التسليم.

"اللّهُمّ لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك".

ومن ثم لا يسعني بعد أن أنجزت هذا الكتاب،بعون الله وتوفيقه،إلا أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، وخالص التقدير، والوفاء بالفضل الكبير إلى الأستاذ الدكتور مازن العقيلي الذي زرع بي نواة علم خيرة، والى الأصدقاء الذين تحملوا جهداً وعناء حتى خرج هذا الكتاب نواة علم ومعرفة. الذين ما بخلوا علي بالمساعدة، والوقوف بجانبي في انجاز هذا العمل البحثي المتواضع الذي أضعة بين يدي قارئيه نبتة طيبة لخدمة أردننا الغالي وديننا السمح.

المؤلف

كنتُ أود أن تأتي مقدمة هذا الإصدار الجديد، الإصدار الأول، وهي تشع الفرحة في النفوس، والبهجة في القلوب، ويأتي هذا الإصدار وحال الأمتين العربية والإسلامية كلها اسيء، مما يعانيه من فقراً وجوعاً وجهلاً فرقةً وشتاتاً ومرضاً، وكنا نأمل أن يعود التطرف إلى رشده، ويُنبذ الإرهاب، وألا تُهدر الطاقات في الحروب والمظاهرات والخلافات العربية العربية.وما كان يزيد الأمر غناً وهماً ما يجتاح العالم من كوارث طبيعية، وأزمات خانقة في الغذاء والدواء والماء.

وعلى الرغم مما يمر به العالم العربي، من أحداث وصراعات، وثورات وانقسامات، وما يسود، بعض الدول العربية من "فوضى خلاقة" أُطلقَ عليها الربيع العربي، إلا أن الإيمان بالله –السميع البصير– لن نيأس من روح الله،وبالثقة بقُدرة امتنا على تجاوز المحن والصعاب، والقضاء على الطائفية والقبلية، والعرقية والعنصرية والمحسوبية، سنظل نحلمُ بغدٍ مشرق، ومستقبل واعد للامتنا العربية والإسلامية وللأجيال القادمة من بعدنا.

كما أدعو كل عاقلٍ، وكلَ غيور على مصلحة بلده، إلى العلم والإنتاج، والفكر والتنوير، طريقاً إلى التطوير والنماء والديمقراطية وتحقيق الذات والقوة والارتقاء.

وفي الختام أرجو من الله العلي القدير أن يحوز هذا الإصدار رضاكم. حمى الله الأردن، حمى الله الأردنيين قيادةً وشعبا

المؤلف

المقدمة

هناك بعض الثوابت في سياسات الدول الخارجية وخاصة إذا كانت من الدول العظمى التي تحتل دوراً كبيرا في التأثير على العلاقات الدولية سواء أكانت في مجالات اقتصادية أم سياسية أم عسكرية،وتعد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من السياسات التي تتسم بقدر كبير من الاستمرارية والثبات في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من تعاقب وتغير الإدارات فيها سواءً كانت جمهورية أم ديمقراطية، وهذا ما تم أثناء الحرب الباردة من محاولة احتواء للاتحاد السوفيتي، وتأكيد تفوق العسكرية الأمريكية وتسخير دول كثير لصالح سياسات الولايات المتحدة المختلفة، حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا الأسلوب مع العديد من دول العالم، وحققت نجاحات واسعة ضمنت لها سيطرة واسعة على المجتمع الدولي،وتعد منطقة الشرق الأوسط الأكثر سخونة في العالم، وبخاصة أنها من أكثر المناطق التي يتحقق حولها قدر كبير من التوافق في الاستراتيجيات والأهداف والدوافع ومن استمرارية للمواقف في الإدارات الأمريكية المختلفة وأخرها إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما الحالية،يفسر هذا الثبات وعدم الاختلاف حول المصالح والأهداف الأمريكية القريبة والبعيدة في المنطقة، واستمرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بين المد والجزر وبين التهديد والترغيب ومحاولة ربط معظم دول الشرق الأوسط بعلاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية معها فبعد أحداث الحادي عشر من أيلول /2001 وجد المخططون الأمريكيون أنَّ الفرصة باتت مواتية لإعادة ترتيب البيت السياسي والاقتصادي الداخلي للولايات المتحدة في ظل الظروف الدولية الجديدة،فبدأت بصياغة سياساتها الخارجية بناء على دراسات تحكم مصالحها، واليوم يعتبر الشرق الأوسط جزءاً مهما من مجريات السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، واليوم يقرأ المواطن في الشرق الأوسط سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في

ارض المنطقة ويقرأ المواطن الأمريكي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ارض الأمريكية.

لقد بدأ القرن الحادي عشر بوجود إدارة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة الجمهوريين برئاسة جورج بوش الابن وقد أحدثت هذه الإدارة تغيرات مختلفة في مجمل اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، فهي على العكس من إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون التي كانت تعتمد على الحلفاء، أما الرئيس بوش الابن فقد لجأت إلى العمل المنفرد في سياساتها الدولية وبدأت تأخذ دور الإمبراطورية العالمية،كما أن هذه الإدارات أظهرت انحيازها بصورة واضحة تجاه إسرائيل ضد العرب في قضيتهم المصيرية، التي تدعي الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تسعى إلى تحقيق السلام ودولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

وعلى صعيد الصراع العربي الإسرائيلي فمنذ أحداث الحادي عشر من أيلول/2001 لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية ببذل جهد حقيقي وفعال من اجل إعادة عجلة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، وربما يفيد هذا بان الساسة الإسرائيليين قد نجحوا في تغيير الرأي العام الأمريكي لصالح دولة إسرائيل بعد الحادي عشر من أيلول وتقديم المشورة والعون إلى حليفتهم الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العراق ودعا المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية إسرائيل إلى عدم التعامل مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وتشجيع ظهور قيادة فلسطينية بديلة له.

كانت أحداث 11/أيلول/2001 هي احد الدوافع المهمة للتنسيق السياسي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأدى ذلك إلى بزوغ سياسات تهدف إلى تحقيق ميزات لإسرائيل على حساب العرب منها:

1- تبنت الولايات المتحدة الأمريكية وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بمسيرة السلام الإسرائيلية–الفلسطينية التي تتحدد في أن نشوء دولة فلسطينية لها مقومات الدولة وصفتها سيؤثر مباشرة على امن إسرائيل،لذلك يجب تقليص القدرات الفلسطينية قبل الشروع في إعلانها،وتجاهلت الولايات المتحدة كل الاتفاقيات التي وقعتها تحت إشرافها ما بين الفلسطينيين وإسرائيل،وهذا يُعد خرقاً للاتفاقيات الدولية.

2- تبنت الولايات المتحدة الأمريكية وجهة النظر الإسرائيلية–ولا تزال في أن ما تتخذه الحكومة الإسرائيلية لتدمير البنية التحتية الفلسطينية، هو من قبيل مشاركتها في الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتذرعت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك بمقولة أن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها،دون التفرقة بين الإرهاب ومشروعية الدفاع عن النفس.

وقد أدى ذلك إلى ردود فعل عكسية انعكست أثاراها على مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية لدى العرب.

كما أن المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية ينظرون إلى الصراع العربي الإسرائيلي من منظور ديني،ويرى أن قيام دولة إسرائيل هو تحقيق لنبوءة إلهية واردة في الكتاب المقدس ترتبط بعودة السيد المسيح في نهاية العالم إلى ارض إسرائيل وان سيطرة إسرائيل على فلسطين خاصة القدس هي جزء من هذه النبوءة، وأنهم يؤيدون مفهوم إسرائيل الكبرى واحتفاظها بالأرض المقدسة على اعتبار أنّ الرب قد أعطى إسرائيل هذه الأرض ويعارضون أي اتفاقية سلام تؤدي إلى تنازل إسرائيل عن هذه الأرض وقيام دولة فلسطينية عليها.

الفصل الأول

السياسة الخارجية: الإطار النظري، المفهوم والأدوات

الفصل الأول

السياسة الخارجية:

الإطار النظري، المفهوم والأدوات

1.1 مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها:

أولا: مفهوم السياسة الخارجية

إن مفهوم السياسة الخارجية مفهوم واسع ومعقد، ومازالت الدراسة الأكاديمية تنظر إلى السياسة الخارجية من زوايا مختلفة ومتعددة، وذلك بسبب صعوبة الإلمام بجميع المتغيرات المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية، وعدم وجود اتفاق ضمني لتعريف السياسة الخارجية بشكل محدد، كذلك تنوع وتعدد التعريفات والنظريات التي تناولت تحليل هذه الظاهرة، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود محاولات جادة وحقيقية في هذا المجال من قبل العديد من المختصين والباحثين. ويمكن القول بأن مفهوم السياسة الخارجية يحتل اهتماماً كبيراً لدى العديد من المفكرين والساسة الدوليين وخصوصاً أن السياسة الخارجية من أهم الطرق التي تسلكها الدول لتحقيق التعاون الاقتصادي، السياسي، والعسكري فيها، والسياسة الخارجية تعد من أهم التكتيكات التي تنهجها الدول في الحفاظ على مصالحها وعلى هذا الأساس يعد تعريف السياسة الخارجية من الأمور ذات الأهمية وهذا ما يستدعي في هذا المبحث نتناول هذا المفهوم بنوع من الشمول،وهنا يمكن القول بأن الباحثين تناولوا هذه الظاهرة بتعريفها كلاً حسب فلسفته ومنهجيته. وبناءً على ما ذكر يمكن التطرق إلى مجموعة من التعاريف المتعلقة بالسياسة الخارجية.

فمثلاً بطرس غالي فقد عرف السياسة الخارجية بأنها: "السياسة التي تدبر نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها، أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها

مع غيرها بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام الدول الخارجي وبين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الالتزام"[1].

ويلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على نشاط الدولة، وعلاقتها الخارجية مع غيرها من الدول لإيجاد التوازن بين الالتزام والقوة لتنفيذ هذا الالتزام.

وقد عرفها باحث آخر بأنها: "مجموعة من القرارات والإجراءات المتعلقة بها والتي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية كما أنها محاولات الدولة لتحقق على المستوى العالمي قيماً وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة،وهي رد فعل للمؤثرات الخارجية وعادة ما تحدث العلاقات الدولية في مناخ تسوده الاختلافات وعدم الاتفاق إذ أن الدولة تصطدم مع الدول الأخرى التي تسعى في الوقت ذاته إلى إنجاز مهمة مماثلة ونجاح دولة في سياستها الخارجية عادة يكون على حساب فشل دولة أخرى"[2].

ومن جهة أخرى لا يعد كل نشاط خارجي للدولة متضمناً للسياسة الخارجية، فإذا لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية، فمحور السياسة الخارجية يتمثل في تقرير أفضل السبل التي لا يمكن اتخاذها لدفع الأهداف التي تنصب عليها السياسة الخارجية إلى الأمام[3].

---

(1) غالي بطرس وعيسى محمود خيري، **المدخل إلى علم السياسة**، ط1، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1956، ص307.

(2) فضه محمد، **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث**، ط1، الجامعة الأردنية، عمان، 1980، ص18.

(3) كانتور روبرت، **السياسة الدولية المعاصرة**، ترجمة احمد الظاهر، ط1، مركز الكتاب الأردني، عمان 1989، ص409.

والسياسة الخارجية هي أصلا ممارسة الدولة للحصول على أكبر قدر من هذه القيم والمحافظة عليها وتشمل ما يلي[1]:

أولاً: الحفاظ على الشخصية القانونية للدولة وأمنها والحيلولة دون فنائها وتفسخها، فالدولة كائن حي يسعى دوماً على تحسين فرص حياته في عالم يسوده الصراع من أجل البقاء ولهذا تسعى كل دولة إلى تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل زيادة هيبة جهاز الدولة السياسي وقادة الأمة.

ثانيا: المحافظة على أهمية جهاز الدولة السياسي وقادة الأمة.

ثالثا: ضمان مصلحة المجتمع ككل: ويشمل ذلك الحفاظ على النظام الاجتماعي وزيادة هيبته، والدفاع عن عقائده السياسة والدينية والعمل على رفاهية الشعب وذلك من خلال الحريات والتقدم الاقتصادي والإنتاج، إذ أن ثراء شعب غالباً ما يكون على حساب شقاء شعوب أخرى.

رابعاً: العمل على خلق أوضاع تضمن تلاحم المجتمع ودعمه لقادته.

خامسا: ضمان مصلحة المواطن الذي من حقه أن يكون آمناً على شخصه وعقيدته وممتلكاته من التهديدات الخارجية والداخلية.

سادسا: السعي إلى تصدير العقيدة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم دينية أم اقتصادية.

ويعتمد نجاح السياسة الخارجية على ترجمة هذه القيم إلى أهداف قومية ضمن إطار عام يطلق عليه (المصلحة القومية)[2] التي تشكل عامل الديمومة

---

[1] فضة، **المرجع السابق**، ص18 – 21.

[2] المصلحة القومية: مجموعة القيم المجتمعة التي تعمل الدول من خلال صناع قراراتها على تأمينها وحمايتها على الدوام في أثناء تفاعلها مع غيرها.

والاستمرارية والمحرك للسياسة القومية، ومصدراً لا ينضب لشحن مضمون السياسة الخارجية بدعم شعبي جارف تجاه البيئة الخارجية[1].

كما أن بعض الباحثين عرفوا السياسة الخارجية بناء على محورين عامين:

المحور الأول: يدرك السياسة الخارجية إما بدلالة الخطة أو بمعنى يقترب منها فقد عرفها فاضل زكي محمد بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول[2].

وعرفها محمد طه بدوي أنها: برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي[3].

المحور الثاني: فيفهم أصحاب السياسة الخارجي سلوكياً، أي بمعنى العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعات البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي[4].

وعرفها محمد الحلو بأنها: القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات[5].

أما جوزيف فارنكل فيعرف السياسة الخارجية بأنها: "تتألف من قرارات وأفعال تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما"[6].

---

(1) فضة، **المرجع السابق**، ص22.

(2) سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، 1998، المرجع السابق، ص9.

(3) بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1982، ص40 – 41.

(4) سليم، **المرجع السابق**، ص10 – 31.

(5) الحلو محمد وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، عمان، دار الكرمل للنشر، 1984، ص248.

(6) JOSEPT FRANKELM THE MAKING OF FIREIGN POLICY, AN ANALYSIS OF DECISION MAKING, LONDON; EXFORD UNIVERSITY PRESS, 1988. P.1

وقد حدد **مودلسكي تعريفين للسياسة الخارجية فالتعريف الأول** ينص على أنها: "الخطة أو برنامج الفعل المستقبلي" **والتعريف الآخر** لمودلسكي ينص على أنها: "النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار الرامي إلى تغيير البيئة الخارجية"[1].

ومن خلال التعريفات المتعددة لمفهوم السياسة الخارجية وجدت الدراسة أن آراء الباحثين لا تلتقي حول معنى موحد للسياسة الخارجية، ويعود السبب في عدم القدرة في الوصول إلى مفهوم عام يتفق عليه الباحثون هو عدم وجود نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية تسهل وجود مثل هذه النظرية يعود إلى الأسباب التالية:

الوصول إلى مفهوم عام يتفق عليه الباحثون هو عدم وجود نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية تسهل وجود مثل هذه النظرية يعود إلى الأسباب التالية[2]:

1- الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية، والتفاعلات الدولية، وانعكاسات ظهور قوى جديدة في السياسة الدولية.
2- اختلاف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى.

وعلى الرغم من الفائدة التي نجمت عن هذا التعدد والتنوع في دلالات مفهوم السياسة الخارجية إلا أنها بالمقابل أدت إلى خلط وغموض في معناها العملي وحتى الإجرائي، وبناء على ما تقدم **فإن محمد السيد سليم يعرف السياسة الخارجية تعريفاً أقرب إلى الشمول** بأنها: برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعات البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[3].

---

(1) GEORGE MODELSKI, ATHEORY OF FOREIGN POLICY, NEW YORK; APRAEGER PABLISHER, 1962, P.7.
(2) IBID p24.
(3) GEORGE MODELSKI, ATHEORY OF FOREIGN POLICY, NEW YORK; ARAEGER PABLISHER, 1962. P.25.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية

عند تناول الدراسة موضوع السياسة الخارجية لابد من العمل على إيضاح جملة من المحددات للسياسة الخارجية لما لها من أهمية في توضيح مفهوم السياسة الخارجية، التي تؤثر في مسلك كل دولة عند تفاعلها مع غيرها من الدول، ويرتكز نجاح السياسة الخارجية للدولة بشكل كبير على قدرة هذه المحددات في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. ويمكن إجمال هذه المحددات بما يلي:

1- **العامل الجغرافي:** مما لاشك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين العامل الجغرافي والسياسة الخارجية للدولة، وما يزال هذا العامل يلعب دوراً فاعلاً رغم التطورات الهائلة التي شهدها القرن العشرين، وبداية القرن الحالي في شتى المجالات وخاصة شبكات الاتصالات والأجهزة الإلكترونية، وصناعة الأجهزة المتطورة كالأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية والصواريخ العابرة للقارات، ولكن بعض الجغرافيين يجمعون على العلاقة الحتمية بين الجغرافية والسياسة – ويؤكدون الأهمية النسبية، ولم يغفلوا ما أحدثته التطورات العملية والتقنية من انقلابية في الجغرافيا وأثرها في السياسة الخارجية[1].

ويشكل العامل الجغرافي محدداً هاماً في صياغة السياسة الخارجية لما لهذا العامل من أهمية كبيرة في موقع الدولة الاستراتيجي، وتنبع أهمية هذا العامل من خلال العلاقات المتداخلة، التي تربط بين صانع القرار وبيئته الجغرافية، ويتضمن هذا المحدد بمعناه الواسع مجموعة العناصر الطبيعية مثل المساحة والموقع الجغرافي والتضاريس والمناخ، فمساحة الدولة الكبيرة تفرض عليها تحديات كبيرة في صنع سياستها الخارجية وتحتاج إلى قوة عسكرية واقتصادية كبيرة لحمايتها من أعدائها والدولة ذات المساحة الكبيرة والغنية بمواردها تكون هدفاً للدول الطامعة

---

[1] سرور عبد الناصر، السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1979 – 1999، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، فلسطين، كانون ثاني/ 2003، ص19.

ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المترامية الأطراف والقوية اقتصادياً وعلى الرغم من هذا كله فإنه لا يعني إن لدولة القوية هي فقط الدولة الكبيرة المساحة، فقد يشكل صغر حجم الدولة عامل قوة لصنع القرار، فقد ثبت أن دولاً صغيرة كالأردن مثلا تركت بسبب موقعها الجغرافي في قلب الوطن العربي آثاراً في العلاقات الدولية على الرغم من فقره اقتصادياً وعسكرياً تفوق الآثار التي تركتها دولاً أكبر منها مساحة وموارداً، أما الدول التي لا تتمتع بمواقع جغرافية ذات أهمية فقد كان تأثيرها أقل من تلك التي تمتلك واجهة بحرية أو أكثر، وبالإضافة للمساحة والموقع تلعب طبيعة التضاريس والمناخ دوراً مهماً من حيث وعورة التضاريس، أو سهولتها حيث تحول دون الاعتداء على الدول أو التوغل فيها، وكذلك المناخ من حيث برودته أو اعتداله مما يشكل عائقاً طبيعياً أمام أطماع الدول الأخرى فيؤدي في المحصلة إلى زيادة قوة الدولة وتدعيمها أو إضعافها[1].

يقول محمد السيد سليم "إنّ الموقع الاستراتيجي ليس له أهمية في حد ذاته إلا بمقدار قدرة الدولة على الاستفادة من هذا الموقع، فوجود الموقع الاستراتيجي قد لا يكون ميزة إذا كانت الدولة ضعيفة غير قادرة على توظيفه لخدمة مصالحها"[2].

ولقد أعطى المحللون الإستراتيجيون أهمية كبيرة لحدود الدولة ومساحتها وقالوا: "إنه كلما كانت للدولة حدود طبيعية، ساعد ذلك في مزيد من الحماية للدولة وفي الدفاع العسكري أثناء المواجهات"[3].

---

[1] تومبسون كينث مكريديس وروي، **نظريات السياسة الخارجية ومعضلات في مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة (حسن صعب)، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص3.

[2] سليم محمد السيد، **العلاقات بين الدول الإسلامية**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1991، ص20.

[3] زهران جمال، **قياس قوة الدولة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 146، 1991، ص52.

ويقول علي الدين هلال وبهجت قرني عن العلاقة ما بين العامل الجغرافي والسياسة الخارجية: إنّ الوصول إلى الموارد يزيد من قدرة الدولة على تحقيق مطالب السياسة الخارجية،ومقاومة الضغوط من قبل الدول الأخرى[1].

كما يؤثر المحدد الجغرافي في سلوك النخبة الحاكمة، وذلك من خلال التأثير على إدراك العوامل الجغرافية وتفسيرها من جانب صانع القرار[2].

ويتضح مما سبق أنّ امتلاك الدولة لموقع جغرافي استراتيجي، وموارد طبيعية، وحدود طبيعية تسهل عملية الحماية من أي عدوان خارجي، وتؤهل هذه الدولة لأن تعلب دوراً مهماً في العلاقات الدولية من خلال سياسة خارجية نشطة، ولكن ذلك مرهوناً بقدرة الدولة على استثمار قدراتها البشرية والتكنولوجية معاً.

2- **العامل السكاني (الديمغرافي):** يعد العامل السكاني من أهم عوامل قيام الدولة وهذا المحدد له تأثير كبير في السياسة الخارجية للدول، حيث يعد العامل السكاني عنصراً مهماً في التنمية الاقتصادية التي تشكل أرضية صلبة للسياسة الخارجية، فدولة الصين يتسارع النمو الاقتصادي فيها بشكل كبير نتيجة توفر موارد بشرية هائلة منخرطة في الإنتاج وقد حطمت بعض الدول كالصين نظرية مالثوس السكانية حيث إن الإنتاج،عوضاً عن الاقتصاد، فإن الدولة ذات العدد السكاني الكبير تفرض تحديات سياسية أمام الدولة الأخرى في القضايا السياسية العالمية فالعامل السكاني يلعب دوراً كبيراً في منع الاحتلال من دولة طامعة فدولة مثل ألمانيا أو مصر أو تركيا لا يمكن احتلالها بطريقة الحرب التقليدية[3].

---

(1) هلال علي الدين والقرني بهجت، **تحليل السياسة الخارجية من منظور غربي – مسح للأدبيات وإطار مقترح**، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 40، 1992، ص163.

(2) المرجع نفسه، ص164.

(3) الرمضاني مازن إسماعيل، **إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي**، دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، 1992، ص165 – 166.

3- **العامل الاقتصادي:** إنّ العامل الاقتصادي يشير إلى الموارد الطبيعية للدولة، وقدرتها على تعبئتها لخدمة سياستها الخارجية، ويؤثر نوع الثروات والموارد الطبيعية التي تحظى الدولة بتوافرها في إقليمها سواءاً كان من الناحية السلبية أم الإيجابية على سياستها الخارجية. ومن هنا فإن الدولة الغنية بالموارد الطبيعية والقادرة على استغلال تلك الموارد بشكل سليم، تكون أقدر من غيرها على التأثير في الواقع الدولي، وتحقيق أهدافها الخارجية. فالدول الفقيرة على سبيل المثال تكون أقل ديناميكية واستقلالية من الدول الغنية اقتصادياً، لأن الدول الغنية يكون حجم اعتمادها على المصادر الخارجية اقل من الدول الفقير، فهي تكون أكثر استقلالية وديناميكية في سياستها الخارجية من الدول الفقيرة، ومن هذا المنطلق فالدول المتقدمة تكون أقدر على تحقيق الاكتفاء الذاتي لنفسها، وهذا يوفر لها قوة إضافية تسهم في تدعيم موقفها الدولي، وتساعدها على تحقيق أهدافها خارج حدودها[1].

وسياسة الدولة الخارجية تتأثر بمدى ارتباط اقتصادها بالاقتصاد العالمي فالموارد الأولية والتركيب الاقتصادي الداخلي، وقابلية الاستيراد والتصدير ومستوى الإنتاج الاقتصادي والتطور التاريخي لاقتصاد الدولة كلها مؤشرات تدل على مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي. وكون الدول النامية تعاني من التخلف الاقتصادي وتفتقر إلى رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة، فإن ذلك يجعلها مضطرة إلى المطالبة بالمساعدات الاقتصادية من الدول المتقدمة فسياسة المعونات الاقتصادية التي تتبعها الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية هي وسيلة من أجل تحقيق أغراض معينة، وجني مكاسب سياسية واقتصادية على الصعيد السياسة الداخلية والخارجية[2].

---

[1] هلال والقرني، **المرجع السباق**، ص163.

[2] سرور، المرجع السابق، ص22 – 23.

وبناءً على ما سبق ذكره فإن الدول المتقدمة تلعب دوراً فاعلاً في الشؤون الدولية، بينما الدول الفقيرة والمتلقية للمساعدات فإن سياستها الخارجية تكون تابعة.

4- **العامل العسكري:** تشكل القوة العسكرية ركيزة أساسية في ترسيم ملامح السياسة الخارجية للدولة، وهذه القدرات العسكرية لها تأثير مباشر وفعال على السياسة الخارجية، فكلما امتلكت الدولة قدرات عسكري ضخمة ومتنوعة استطاعت تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب التي شنتها على العراق في حرب الخليج الثانية كانت من أجل تحقيق أطماعها في المنطقة وتأمين مصالحها وأمن إسرائيل[1].

وهناك أمر آخر يتعلق بالإمكانية العسكرية وهي قدرة الدولة على صناعة الأسلحة النووية، فالقوى الكبرى تمتاز بإمكانات امتلاك السلاح النووي، وهذا يجعلها تفرض سياستها الخارجية على الدولة الأقل قوة[2].

لذا فإن الدولة تبحث باستمرار عن مصادر لدعم قدرتها العسكرية وتنميتها ومثال ذلك محاولة إيران الآن امتلاك السلاح النووي، وأما البلدان النامية فإنها تعتمد في تسليحها على عدد محدود من المصادر من الدول الصناعية المتقدمة، والتي تمتلك صناعة الأسلحة المتطورة مما يشكل لهذه الدول صاحبة السلاح المتقدم لاختراق وفرض القيود على الدول المحتاجة لهذه الأسلحة، مما يؤثر بشكل سلبي على قرارها الخارجي ويعرضه للضعف والتقيد بشروط الدول المصدرة للسلاح في كثير من الأحيان، وخاصة إذا كانت الدولة المتلقية للسلاح في حاجة ماسة له للمواجهة لصد خطر من قبل دول مجاورة لها كحاجة دول الخليج للسلاح الأمريكي لردع الخطر الموجه من دول الجوار كإيران وهذا ما يجعل سياستها مرتبطة بقرار

---

(1) الحديثي هاني إلياس، **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، ط1، دار الرشيد للنشر، بغداد، 2001، ص18.

(2) سرور، **المرجع السابق**، ص25.

من الولايات المتحدة الأمريكية ومثال آخر الضغوط الأمريكية على مصر فيما يتعلق بنوعية الأسلحة المتطورة التي تسعى لامتلاكها مقارنة بنوعية المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل حيث تزودها بأحدث الأسلحة المتطورة لديها حتى تبقى إسرائيل الدولة الوحيدة المتفوقة على دول المنطقة[1].

2.1 **أدوات السياسة الخارجية**:

تسعى الدول إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية من خلال الأدوات التي تنفذ من خلالها سياستها الخارجية، وتسلك الدول مسالك مختلفة في تنفيذها لسياستها الخارجية لاختلاف الأهداف والمصالح ومن هنا، فإن وسائل وأدوات الدول الصغرى في تنفيذها لسياستها الخارجية تختلف عن وسائل الدول الكبرى وأدواتها التي تملك القوة بأشكالها المختلفة وتنقسم الأدوات التي يعتمد عليها بصفة رئيسية في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها، وتختلف هذه الأدوات طبقاً لطبيعة الأهداف الموضوعة، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي وهي:

الأداة الدبلوماسية Diplomacy

الأداة الدعائية Propaganda

الأداة العسكرية Military

الأداة الاستخبارية Intelligencs

1.2.1 الأداة الدبلوماسية Diplomacy

تعتبر الدبلوماسية الأداة الأولى لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، لاسيما في وقت السلم، عرفت الدبلوماسية منذ زمن بعيد فكانت وسيلة للاتصال والتفاهم بين الجماعات البشرية المتجاورة ولكنها تطورت لتأخذ شكل إقامة علاقات ودية متبادلة

---

(1) LOYED JENSON, EXPLAINING FOREIGN POLICY, ENGLEWEED CHIFFS: NEW JERSEY PRENTICE HALI, 1982, p137.

بين السلطات السياسية، فالوظيفة الدبلوماسية كانت وظيفة تمثيل واتصال، ثم اتسعت لتشمل المفاوضة وعقد المعاهدات رفض النزاعات[1].

تُعرف صدفة فاضل الدبلوماسية بأنها: "الاتصال السلمي التي تتم بين مسؤولي الدول المختلفة، التي تشمل نقل وجهات النظر، والتفاوض لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لتلك الدول"[2].

وعرف قاموس اكسفورد الذي تبناه هارولد نيكسون "الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثين لإدارة وتسوية هذه العلاقات، وهي وظيفة الدبلوماسي أو فنه"[3].

تقوم الدبلوماسية بدور مهم في نطاق العلاقات السياسة الدولية وتدعيمها، وعلاج الشؤون التي تهم مختلف الدول، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة. **فالدبلوماسية إذا** هي القوة المحركة للحياة الدولية ومبعث نشاطها وهي الأداة لكل دولة-إذا أحسنت استخدامها – فإنها تحصل على المزايا التي تسعى إليها، وتتبوأ المركز اللائق بها في المجتمع الدولي[4].

2.2.1 الأداة الدعائية Propaganda

تعني الدعاية: "أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف معين، وهي نشاط كلامي بالدرجة الأولى، يوجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها"[5].

---

(1) بركات نظام وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، دار الكرمل، عمان، 198 2، ص282 – 283.

(2) فاضل صدفه، **موجز نظرية السياسة الخارجية**، مجلة التعاون، العدد 38، 1995، ص120.

(3) الرشدان عبد الفتاح، الموسى محمد خليل، **أصول العلاقات الدبلوماسية القنصلية**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسة، ط1، 2005، ص17.

(4) محمد نصر، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص225.

(5) بركات وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، دار الكرمل، عمان، 1982، ص393.

وتعتبر الأداة الدعائية من أهم الأدوات الفعالة التي تنتجها الدول من أجل تنفيذ سياستها الخارجية، وخصوصاً أن هذه الأداة تعتبر مؤثرة بشكل كبير على عامة المجتمع، لما لها من قوة تأثير في صياغة الرأي العام، ومدى مساهمتها في صناعة قرارات السياسة الخارجية، ومما يدلل على دور الإدارة الدعائية في رسم سياسة الدول هو ما قام به الإعلام الأمريكي بتحريف،مقولة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين التي قالها في الأول من نيسان (1990) الذي أعلن: "إذا تعرض العراق لهجوم نووي إسرائيلي فإنه سوف يستعمل أسلحة متطورة تحرق بالنار نصف إسرائيل"[1] فعندها قام الإعلام الأمريكي بحذف جزء (إذا تعرض العراق لهجوم نووي إسرائيلي) والاكتفاء بترديد (لنجعل النار تحرق نصف إسرائيل)[2] وهذا القول كان دافعاً قوياً لتغيير سياسة الولايات المتحدة ضد العراق، ودفعها فيما بعد إلى احتلال العراق حتى يضمن أمن إسرائيل ومصالحها في المنطقة، إن أهمية هذه الأداة في السياسة الخارجية لم تتأكد إلا في النصف الأول من القرن العشرين، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الأداة الدعائية على نطاق واسع في الداخل والخارج – سواء في وقت السلم أم الحرب إذ نجحت في إقناع الشعب الأمريكي والعالم بحربها ضد ما أسمته بالإرهاب ونجح الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن في الانتخابات الأمريكية في دورته الثانية، لقناعة الشعب الأمريكي بأن الحرب التي خاضها ويخوضها في أفغانستان، والعراق هي من أجل حماية الشعب الأمريكي من الخطر العراقي الذي أوهمهم الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بأن الرئيس الراحل صدام حسين سوف يهدد أمن أمريكا ويضربها في أرضها.

---

(1) هيكل محمد حسنين، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص241.

(2) BOB WOOD WORD, THE COMMANDERS, LONDON, 1992, p199.

وتبين الدراسة بأن الأداة الدعائية كان لها دور مهم في إقناع الشعب الأمريكي بالحرب على الإرهاب في كل من أفغانستان والعراق.

3.2.1 الأداة العسكرية Military

تشكل هذه الأداة العمود الفقري في سياسة أي دولة، وباتت ذات أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد غياب لاعب أساسي في التوازنات الدولية وهو الاتحاد السوفيتي، الذي شكل توازن قوى مضادة للأهداف الاستعمارية في العديد من دول العالم.

وهذا يؤكد أن الأداة العسكرية إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية وعلى الرغم من أن الأداة العسكرية تعتبر باهظة التكاليف، وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدول كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي[1].

وتبين الدراسة أن الأداة العسكرية ليس سهلاً الوصول إليها بشكل سريع، وخاصة أن بناء قوة عسكرية دون الحصول على التكنولوجيا المتطورة والنووية لا تشكل أداة رادعة فعلياً، فالدول التي تسعى للوصول إلى امتلاك القوة النووية تناضل من أجل الحافظ على سياسة خارجية تجاه الدول الأخرى تحقق مصالح الأولى ومن ذلك محاولة إيران امتلاك السلاح النووي السلمي إلا أن الدول الكبرى تقف في طريق عدم امتلاكها لهذا السلاح حتى لا تصبح قوة تهدد المصالح الأمريكيـــة، ومصالح الدول الكبرى في المنطقة وتصبح كذلك مهددة لأمن إسرائيل.

---

[1] مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط2، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1985، ص283.

4.2.1 الأداة الاستخبارية Intelligence

يقصد بالأداة الاستخبارية المهارات، والمواد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الأخرى، وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات كما تشمل مجموعة أخرى من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس وأدوات الرمز وأدوات فك الرمز.

وتبرز أهمية هذه الأداة في مختلف المجالات التي تهم الدولة في مجال عملها مع وحدات النظام الدولي حيث تبرز هذه الأهمية في الوقت الحاضر في الاقتصاد من خلال مجال تكنولوجيا التصنيع والتطوير، والمجال العسكري في وقت السلم والحرب على حد سواء[1].

---

[1] العزي غسان، **سياسة القوة**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت، 2000، ص58.

الفصل الثاني

صنع السياسة الأمريكية
تجاه الصراع العربي الإسرائيلي

الفصل الثاني

صنع السياسة الأمريكية

تجاه الصراع العربي الإسرائيلي

1.2 أجهزة صنع السياسة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي:

يتناول هذا الفصل العوامل التي تلعب دوراً مهماً في التأثير على عملية صناعة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي (الرئيس الأمريكي، دور تحالف المحافظين الجدد (اليمين المسيحي والصهيونية الأمريكية)، المؤسسات العسكرية الأمريكية، مجلس الأمن القومي، جماعات الضغط).

2. 1.1 دور الرئيس في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية:

إنّ دور الرئيس السياسي في الشؤون الخارجية وتمتعه بصلاحيات وسلطات واسعة في هذه السياسة، لا يمكن تفسيره بالنظر إلى ما حدده الدستور الأمريكي فقد حاول مؤسسو الدولة الأمريكية تحديد دور الرئيس وسلطاته بشكل واضح في مجال السياسة الخارجية واستناداً إلى المادة الثانية من الدستور الأمريكي يتمتع الرئيس بناءً على نصيحة وموافقة مجلس الشيوخ بسلطة إبرام المعاهدات، وتعيين السفراء والوزراء والقناصل، وكذلك سلطة استقبال السفراء والوزراء، ومنحَ الدستور الرئيس سلطات عامة واسعة، فهو رئيس السلطة التنفيذية والقائد العام للقوات المسلحة كما أن التفسيرات القضائية أعطت للرئيس دوراً هاماً في مجال الشؤون الخارجية[1].

---

[1] الرشدان عبد الفتاح، **السياسة الخارجية الأمريكية نحو الصراع العربي الإسرائيلي من ريغان إلى بوش**، مجلة أبحث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد العاشر، العدد الأول، 1994، ص14.

وقد ساهمت كذلك عدة تشريعات من جانب الكونغرس في زيادة سلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية تعود إلى حزم الرئيس الشخصي وقدراته على التحرك في أوقات الأزمات وخاصة التي حدثت بعد حرب الخليج الثانية، فإنّ حاجة الشعب الأمريكي بضرورة قيام الولايات المتحدة بدور نشط على مستوى السياسة الدولية، دعا إلى المناداة بضرورة وجود قيادة قوية من جانب الرئيس في مجال العلاقات الخارجية هذه الأمور مجتمعة جعلت للرئيس الأمريكي مع مرور الزمن دوراً كبيراً في تصميم وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية،ويلاحظ كذلك إنّ الرئيس الأمريكي كثيراً ما يعلن عن المبادئ العامة التي تحكم توجيهات السياسة الخارجية من هذه المبادئ على سبيل المثال إعلان الرئيس الأمريكي السابق بوش الأب النظام العالمي الجديد[1] وإعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11/ أيلول/ 2001/ وإعلانه إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002 كما يقوم الرئيس بدور هام في مسألة الاعتراف أو عدم الاعتراف بحكومات الدول الأجنبية وفي إرسال القوات الأمريكية إلى الخارج وعلى سبيل المثال إرسال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن خمسة وعشرين ألف جندي إضافي إلى العراق عام 2007[2].

فتبين الدراسة بأن للرئيس الأمريكي دوراً مهماً ومؤثراً في رسم الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية الخارجية بالاعتماد على مجموعة من الأجهزة الفدرالية في السلطة التنفيذية وتكون هذه الأجهزة مسؤولة عن صناعة وتنفيذ السياسة الأمريكية في الداخل والخارج، وقد يحصل اختلاف بينه وبين هذه الأجهزة لذلك

---

[1] الرشدان عبد الفتاح، **السياسة الخارجية الأمريكية نحو الصراع العربي الإسرائيلي**، ريغان إلى بوش، مجلة أبحث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية) المجلد العاشر، العدد الأول، 1994، ص115.

[2] أخبار، **مقتل 9 جنود أمريكيين في هجوم انتحاري**، جريدة الشرق الأوسط، 2007/4/25.
www.asharqalawast.com

اتجه الرئيس للاعتماد على مساعديه في المكتب الاستشاري حيث يعتمد على مجموعة من المستشارين يكون لهم دور مهم في إعداد وتنسيق السياسة الخارجية.

2-1-2 دور تحالف المحافظين الجدد (اليمين المسيحي والصهيونية الأمريكية) في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

شكل تحالف المحافظين الجدد (اليمين المسيحي والصهيونية الأمريكية) في الولايات المتحدة الأمريكية أحد القوى المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، وبصفة خاصة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، حيث سعى دائماً لممارسة الضغوط على الإدارات لأمريكية المتعاقبة من أجل الدفع في اتجاه إقامة وطن لليهود في فلسطين، واستخدم لتحقيق ذلك كافة وسائل العمل السياسي والإعلامي والمنابر اللاهوتية، وأسهمت التحولات العميقة في الثقافة الدينية الأمريكية منذ السبعينيات إلى اليوم بخروج الكنائس من الزوايا وهوامش المجتمع، إلى صدارة الحدث السياسي والاجتماعي، بفضل ثورة الإعلام والاتصال، وانتشرت ظاهرة الكنائس التلفازية، وتوسعت الطوائف الأصولية على حساب المسيحية التقليدية.[1]

لم تكن الأصولية البروتستانتية التقليدية تهتم بالمشاركة في العمل السياسي، الذي كان ينظر إليه باعتباره صراعاً دنيوياً لا يجوز الانخراط فيه، ولكن هذا الأمر تغير في نهاية السبعينات، بفضل جهود الجمهوريين المحافظين، الذين أدركوا أن عزلة الحزب الجمهوري وعدم انفتاحه على قضايا وقوى أمريكية جديدة، ستحوله إلى حزب أقلية، لاسيما أن الحزب على مدى الخمس عقود الماضية، لم يتمكن من الفوز إلا في 12 انتخابات رئاسية، ولم يسيطر على الكونجرس إلا خلال دورتي

---

(1) صالح عبدالله، اليمين المسيحي وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة العصر، 2004/7/10، ص ص22-25.

انعقاد فقط من بين 24 دورة انعقاد للكونجرس[1] واليمين المسيحي هو أحد ابرز الأجنحة الرئيسية لهذا التحالف الذي تصاعد تأثيره الإدارات الأمريكية منذ وصول المحافظين الجدد إلى الحكم في عهد الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان عام 1980 ووصولاً إلى عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن الذي تحقق فيه حلم المحافظين الجدد في العثور على الحاكم الذي يتبنى أفكارهم،، مما جعل مفكرو هذا اليمين المحافظ يعبرون عن جوهر فكر اليمين المسيحي، ويوظفونه في السياسة الخارجية الأمريكية، وتشكل تحالف وثيق بين المحافظين الجدد واليمين المسيحي، عبر عن نفسه بصورة واضحة في سياسات إدارة الرئيس الأمريكي السبق جورج بوش الابن.ومع تصاعد نفوذ قادة اليمين الديني وتبنيهم مواقف محافظة من القضايا التي تحظى بقدر كبير من الجدل، مثل حقوق المرأة، والإجهاض، وتعليم الثقافة الجنسية والسماح بالعلاقات المثلية، استطاع الجمهوريون أن يجتذبوا الملايين من المسيحيين الأصوليين، من خلال العديد من المنظمات التي أنشئت لهذا الغرض، فضلاً عن برامج الإذاعة والتليفزيون الموجهة بهدف اجتذاب قطاع كبير من المسيحيين الأصوليين، وبذلك استطاع الجمهوريون أن يفوزوا في أربعة من بين ستة انتخابات رئاسية، وأن يهيمنوا على مجلس الشيوخ لسبع دورات انعقاد من بين 12 دورة انعقاد للمجلس، فضلاً عن سيطرتهم على مجلس النواب خلال العقد الأخير[2].

وتبين الدراسة بان قادة اليمين المسيحي يتمتعون بنفوذ كبير في تحديد أولويات وتوجهات الحزب الجمهوري في حوالي نصف الولايات الأمريكية، وبصفة خاصة في ولايات الوسط والجنوب. ولكن الأمور تغيرت بفضل تزايد نفوذ

---

(1) صالح عبدالله، اليمين المسيحي وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية المرجع السابق، ص ص22-25.

(2) رضا هلال، اليمين الديني واليمين المحافظ الجديد في السياسية الأمريكية،تحرير أميمه عبور. مركز الدراسات الأمريكية، جامعة القاهرة، العدد، 2003/3، ص ص5-14.

اليمين المسيحي.ورغم أن تأييد الأصولية المسيحية لإسرائيل يرجع لسنوات عديدة سابقة فإن قضية دعم إسرائيل لم تحتل مكانة متقدمة ضمن أولويات الحركة إلا خلال السنوات الأخيرة.(1) وقد أدرك اليهود الأمريكيين ضرورة التحالف مع اليمين المسيحي، لاعتبارات ديموغرافية بحتة، حيث إن اليهود في الولايات المتحدة لا يشكلون سوى 3% من الشعب الأمريكي، وقد أدرك الإسرائيليون أيضاً النفوذ السياسي لليمين المسيحي منذ عدة سنوات، وبصفة خاصة منذ نهاية التسعينات.

وتبين الدراسة انه مع تصاعد نفوذ اليمين المسيحي، أصبح لدى الحزب الجمهوري هيئة ناخبة عريضة من المسيحيين الأصوليين لا يمكن تجاهلها. أصبح صوتهم عالياً، وقد استطاعوا أن يحولوا قضية دعم ومساندة إسرائيل إلى قضية محورية، تحظى بمكانة متقدمة على قائمة أولويات الأحزاب الأمريكية، بل والإدارة الأمريكية نفسها.

2. 1. 3 مجلس الأمن القومي ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

لقد أنشئ مجلس الأمن القومي بمقتضى قانون الأمن القومي الأمريكي الذي صدر سنة 1947 في عهد الرئيس الأمريكي السابق هاري ترومان الذي ينص على إنشاء وكالة المخابرات المركزية وإعادة تنظيم الأجهزة العسكرية وإنشاء وزارة موحدة للدفاع وهيئة موحدة لرؤساء الأركان ووزارة القوات الجوية، ويتولى مجلس الأمن القومي مهام التخطيط والتوجهات العامة في مجال الدفاع والسياسة الخارجية الأمريكية، وتعتبر وكالة المخابرات الأمريكية CIA والوكالة القومية للتعبئة والتابعة لوزارة الدفاع من أهم المؤسسات التي تقدم المشورة للرئيس الأمريكي في مجال الاستخبارات، كما أن لأرائها واقتراحاتها وزناً كبيراً في التأثير على رأي الرئيس الأمريكي وغالباً ما يجري الرئيس اتصالاته ومشاوراته مع هاتين الهيئتين بشكل مستقل سواءً من أجل الاطلاع على آخر التقارير والمعطيات أو من اجل

(1) صالح عبدالله،اليمين المسيحي وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية المرجع السابق، ص25.

التشاور حول قضايا محددة. ويتولى المجلس تحديد الخطط والبرامج ذات الطابع الإستراتيجي في مجالات الدفاع والسياسة والخارجية وصياغة الخطوط العامة للقرارات الطارئة المرتبطة بالأزمات الدولية والتطورات المفاجئة كما هو الحال في أزمة الخليج عام 1991 التي أظهرت دور مجلس الأمن القومي فيها قوياً، وشكل المجلس إطاراً محورياً لبلورة البدائل والاختبارات ومتابعة الأزمة يومياً وأحيانا يعقد اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات في اليوم الواحد[1].

ونتيجة لاتساع دور الولايات المتحدة في العالم فقد أصبحت المحاولات الداعية لاجتماعات المجلس تتزايد بصورة ملحوظة وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد مهيمن على العالم وكذلك ظهور النظام العالمي الجديد وأحداث الحادي عشر من أيلول/ 2001 التي غيرت مجريات العالم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في محاربتها للإرهاب[2].

وكما قال الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون "إن السنوات الأربع المقبلة ينبغي أنّ تكون حداً أقصى لوضع خطة جديدة لقيادة العالم، وأنّ انتهاء الحرب البارزة حتمت الحاجة إلى فريق في البيت الأبيض هدفه لا في مقاومة التغير بل في تحديد شكل التغير ووضع سياسة جديدة للأمن القومي"[3].

ونظراً للدور الهام الذي يلعبه مجلس الأمن القومي في تحديد الاتجاهات السياسة والقرارات الإستراتيجية في السياسة الأمريكية الخارجية فقد اقترح

---

[1] نايف مروان، **الوجود العسكري الأمريكي متعدد الأهداف والاتجاهات**، جريدة الشرق الأوسط، 1992/2/9، www.asharqalawsat.com

[2] تيري جاميس ج، ترجمة حسان البستاني، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط دور جماعات الضغط ذات الاهتمامات الخاصة**، الدار العربية للعلوم، بيرزيت، ط1، 2006، ص36 – 45.

[3] كلينتون بيل وآل جور، **رؤية لتغير أمريكا**، ط1، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص 141.

الكونغرس الأمريكي عام 1992 تغير بنيته في ظل النظام العالمي الجديد وإعطائه صلاحيات دستورية منصوص عليها وكذلك بأن يكون للمشرف على أجهزة المخابرات سلطات دستورية واضحة بأن يكون له صوت في مجلس الأمن القومي وسيطرة تنظيمية على عمليات الإنفاق لوزارة الدفاع وأصبح مجلس الأمن القومي مرتبطا ارتباطاً مباشراً مع الرئيس الأمريكي وهذا أعطاه قوة كبيرة لكي يكون له دور مؤثر في رسم السياسة الأمريكية في الخارج[1].

4.1.2 المؤسسة العسكرية الأمريكية ودورها في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية:

تحتل المؤسسة العسكرية الأمريكية مكانة مهمة وخاصة داخل أجهزة صناعة القرار الأمريكي، سواءً باعتبارها وحدة ضمن الأجهزة التنفيذية أو في علاقتها بالكونغرس وفي مجال ارتباطها بالبنيات الاقتصادية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والاتصال والنخب، فضلاً عن مقتضيات تواجدها وتداخلها في مختلف أنحاء العالم، ويعتبر الرئيس الأمريكي دستورياً هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، وهي سلطة ليست رمزية كما هو الحال في النظم البرلمانية،والرئيس الأمريكي مسؤول عن حالة القوات المسلحة ووضع الاستراتيجيات الدفاعية والخطط البعيدة المدى[2] مثال: إستراتيجية الأمن القومي الذي أعلنها الرئيس السابق جورج بوش الابن بعد أحداث 11/ أيلول/ 2002 وكذلك إستراتيجية الرئيس السابق بوش الابن في العراق عام 2007 والتي جاءت بإرسال خمسة وعشرين ألف جندي أمريكي إضافي للعراق، لكي يتمكنوا من القضاء على المقاومة العراقية التي لحقت الويل بالجيش الأمريكي، وكذلك يعين الرئيس كبار موظفي وزارة الدفاع

---

[1] نايف، مرجع سابق.

[2] السليمي، **منصف القرار السياسي الأمريكي**، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ط1، 1997، ص215 – 222.

الأمريكية، فالرئيس السابق جورج بوش الابن هو الذي عين دولند رامسفيلد وزيراً للدفاع في العدوان على العراق عام 2003.

وتعتبر هيئة الأركان الدائرة الاستشارية لرئيس الدولة في مجال السياسة العسكرية والخطط والاستراتيجيات الدفاعية، أما وزير الدفاع ومساعدوه فتتجلى مساهمتهم في بلورة السياسات العسكرية، كما تساهم قيادة العشر في بلورة الخطط العسكرية والميدانية وهي معنية بالجانب التنفيذي فهي تنفذ العمليات العسكرية بناءً على القرارات السياسية التي تتخذ على مستوى الرئاسة ويعتبر وزير الدفاع بمثابة صلة الوصل بين الرئيس الأمريكي وقادة القيادات العشر، كما يساعد وزير الدفاع في سلطته الرئاسية ثلاثة وزراء في سلاح الجو والبحرية والجيوش ويتولى متحدث رسمي باسم البنتاغون عملية الاتصال بالصحافة والرأي العام.

إذن يتضح مما سبق الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية لما تتمتع به من مهام كبيرة ومهمة، لارتباطها مباشرة مع الرئيس الأمريكي.

5.1.2 دور الجماعات الضاغطة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

تمثل جماعات الضغط مجموعة كبيرة من الجماعات العرقية ووجهات النظر السياسة، وهي مؤسسات طوعية، وتعمل هذه الجماعات انطلاقاً من اعتبارات سياسية، وليس بالارتكاز على ميزاتها، وهذا الاعتبار الحاسم بصفة خارجية فيما يتعلق بالسياسات المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، ويمكن لممارسي الضغوط تزويد صانعي القرار السياسي الأمريكي بمعلومات عن مسائل محدودة وتكون هذه المعلومات هي الوحيدة في مسألة معينة،وستبحث هذه الدراسة في دور الجماعات الضاغطة في صنع القرار السياسي في السياسية الخارجية الأمريكية.

أ- اللوبي الصهيوني (AIPAC).

ب- المجمع الصناعي العسكري الأمريكي.

ت- اللوبي الصهيوني (AIPAC): قبل الحديث عن اللوبي الصهيوني لابد من تعريف **مفهوم اللوبي فهو:** مجموعة من الناشطين لهم مصالح خاصة ويمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين وخصوصاً المشرعين من أجل تحقيق تلك المصالح. **أما اللوبي الصهيوني فهو:** مجموعة من الأشخاص والمنظمات التي تعمل بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موالي "لإسرائيل"[1].

ويشكل اللوبي الصهيوني قوة أساسية ليس لها مثيل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد أن اليهود الأمريكيين سواءً كانوا معتدلين أم متشددين يؤيدون الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل.

ويقوم اللوبي الصهيوني بالتأثير في صنع القرار الأمريكي المتعلق بقضايا الشرق الأوسط بعامه والصراع العربي الإسرائيلي بخاصة، واستطاع اللوبي الصهيوني أن يزرع أعضاءه في أهم المراكز الرئيسية والحساسة في الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق بل كلينتون، وعهد الرئيس السابق جورج بوش الابن[2]، وفي عهد الرئيس الأمريكي الحالي باراك اوباما، ولأول مرة في تاريخ الولايات الأمريكية يتولى اليهود أهم المناصب التي تتحكم في الإستراتيجية الأمريكية العالمية والسياسة الخارجية،حيث يتولى نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن وهو صهيوني ومن المؤيدين لإسرائيل، وتعيين هيلاري كلينتون وزيرة للخارجية لإسرائيل، وتعيين رام عمانويل كمدير لطاقم البيت الأبيض، وتعيين ديفيد اكسلرود كمستشار إعلامي، وهم كذلك مؤيدين لإسرائيل وغيرهم الكثير من الإدارات الأمريكية السابقة حيث احتلت مادلين أولبرايت أول إمرأة أمريكية من

---

[1] ستيفن والت، ترجمة لينى الريدي، لوبي إسرائيل في الولايات المتحدة صناعة وهم، جريدة الشرق الوسط، 2006/4/3، ص1 – 2.

[2] غانم اسعد، أوهام التعويل على اوباما في حل الصراع العربي الإسرائيلي، محاضرة في كلية العلوم السياسية، جامعة حيفا، تاريخ 2011/7/21، ص1.

أصل يهودي منصب وزيرة الخارجية، وتولي الجمهوري اليهودي وليم كوهن منصب وزير الدفاع، وجون دوتيش مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية، واختار آل جور ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية اليهودي المتعصب والمؤيد لإسرائيل جوزيف ليبرمان نائبا له في انتخابات الرئاسة لعام 2000م[1]، بالإضافة إلى تغلغل اليهود في وزارتي المالية والدفاع وتولى اليهودي جرينسبان منصب مدير البنك المركزي الأمريكي، ومن خلال ذلك نجد أن اليهود احتلوا في ولاية الرئيس السابق بل كلينتون الأولى والثانية والرئيس السابق جورج بوش الابن أهم المناصب في البيت الأبيض وسيطروا سيطرة تامة على مراكز البحوث، والدراسات السياسية، والإستراتيجية، والإعلامية، والصحفية، وبالتالي سيطرتهم على صنع الإستراتيجية الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بالقضايا العربية وخصوصا قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وهكذا أصبح الرئيس السابق بل كلينتون والرئيس الحالي جورج بوش الابن دمى يحركها ويوجهها اللوبي الصهيوني الأمريكيين حيث تولى اليهود وغالبيتهم من المنظمين والمؤيدين لحزب الليكود في إسرائيل برئاسة دينس روس المفاوضات مع القيادة الفلسطينية لفرض الحل الصهيوني عليها وتصفية قضية فلسطين[2].

1. أهم الطرق التي يتبعها اللوبي الصهيوني في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية:

- **التأثير على أعضاء الكونجرس:** إن العمود الرئيسي لفاعلية اللوبي هو تأثيره في الكونجرس الأمريكي، حيث تتمتع إسرائيل في الواقع العملي بحصانه ضد النقد من أي جهة، يعد أحد أهم أسباب نجاح اللوبي مع الكونجرس هو أن بعض الأعضاء الرئيسيين في الكونجرس من المسيحيين

---

(1) عايش حسني، **أمريكا لإسرائيل وإسرائيل لأمريكا،مرجع سابق**، ص32.

(2) التونسي هند، **النفوذ الصهيوني في صناعة القرار الأمريكي**، جريدة العرب اليوم، 2003/3/8، عدد 2107، ص21.

الصهاينة، مثل ديك ارمي القائل عام 2002م "إن أولويتي رقم واحد في السياسة الخارجية الأمريكية هي حماية إسرائيل،[1] رغم أن أي شخص يعتقد أن الأولوية الأولى لأي عضو في الكونجرس هي حماية أمريكا".

هناك أعضاء من الكونجرس ومجلس الشيوخ من اليهود يعملون لجعل السياسة الخارجية الأمريكية تدعم مصالح إسرائيل، ويعد الموالون لإسرائيل من العاملين في الكونجرس مصدراً آخر لقوة اللوبي، قال أحد قادة منظمة ايباك اليهودية هناك عدد كبير من المواطنين في الكونجرس من اليهود ينظرون إلى بعض القضايا من منظور يهوديتهم، ويرجع نجاح هذه المنظمة إلى قدرتها على مكافأة المشرعين في الكونجرس الذين يؤيدون أجندتهم، وقدرتها على معاقبة الذين يتحدون هذه الأجندة، ولا ننسى أن المال هو عصب الانتخابات الأمريكية وتضمن منظمة إيباك أن يحصل أصدقاؤها على دعم مالي كبير، كما تنظم ايباك حملات كتابة رسائل، وتشجع رؤساء تحرير الصحف على تأييد المرشحين الموالين لإسرائيل[2]، فلا عجب أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرابيل شارون قال أمام جمهور أمريكي "عندما يسألني كيف يمكنني مساعدة إسرائيل، أقول لهم: ساعدوا ايباك"[3].

- **التأثير على الجهاز التنفيذي**: وهي الوسيلة الثانية التي يستخدمها اللوبي الصهيوني حيث تهتم بالإدارة الموجودة في الحكم وتعمل القوة الموالية لإسرائيل على أن لا يحتل المنتقدون للدولة اليهودية أي منصب مهم في وزارة الخارجية، وهو ما جعل الرئيس السابق جيمي كارتر يتراجع عن تعيين جورج بال وزيراً للخارجية، لأن جورج بال من المنتقدين لإسرائيل،

---

[1] أحمد فؤاد، **دراسة هارفارد في الإعلام الإسرائيلي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006، ص194.

[2] المرجع نفسه، ص195 – 196.

[3] ستيفن والت، **ترجمة لبنى الريدي، المرجع السابق**، 2006/4/3، 3.

وبعد سيلقي اختياره معارضة اللوبي، لذلك يجب أن يصبح أي سياسي طموح مؤيد لإسرائيل حتى يستمر في سلطته[1].

- **السيطرة على وسائل الإعلام ومراكز البحوث والدراسات السياسية:** وبالتالي إحكام السيطرة عل صنع الإستراتيجية والسياسة الخارجية الأمريكية في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وبعد أحداث 11/أيلول/ 2001 نجحت مراكز البحوث والدراسات اليهودية بالترويج إلى محاولة الإرهاب، وإعلان الحرب العالمية على الإسلام، وذلك عندما قال الرئيس السابق جورج بوش الابن "بأنها حرب صليبية"[2] وكذلك زعم اليهود بأنّ العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل ويرتبط مع تنظيم القاعدة، ويهدد الأمن في المنطقة والأمن القومي الأمريكي، واستغل اليهود إيمان معظم الشارع العربي بأنّ فلسطين عربية وبأن الصراع العربي الإسرائيلي صراع وجود وكذلك دعمه للمقاومة الفلسطينية، فقد نجحوا في إقناع إدارة الرئيس السابق بوش الابن بوجوب تغيير النظام العراقي السابق عن طريق الحرب وأقنعوه بأن العالم العربي هو عالم متخلف لا يفهمون سوى لغة القوة، وإنّ تنظيم القاعدة نما وترعرع على كراهية الغرب بفعل النظم الاجتماعية والثقافية والتعليمية القائمة بهذه البلدان[3]، أخذت إسرائيل تسعى سعياً حثيثاً للإسراع بإشعال الحرب العدوانية على العراق وعارضت فكرة قبول العراق، وعودة المفتشين الدوليين، وطالبت مراراً وتكراراً بالإسراع في الحرب للقضاء على النظام العراقي السابق وضمان نزع أسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه "أكد بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء انذاك على أهمية استمرار الولايات المتحدة في خطتها الهادفة إلى ضرب العراق وتغيير

---

(1) المرجع نفسه، ص 4-5.

(2) بيومي، **دروس مستفادة من قصة صعود الايباك.**

(3) علاء، المرجع السابق، ص3.

الأنظمة فيه؛ لأنه لا شيء آخر يضمن تدمير أسلحة العراق المحظورة"[1] مما قد يشكل في المستقبل تهديداً لأمن إسرائيل ونجحت في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية في العدوان على العراق، وتغيير النظام العراقي السابق وهذا مما يدلل على الدور الكبير الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في صنع القرار الخارجي الأمريكي المتعلق بالقضية الفلسطينية[2].

2. أهم القوى الصهيونية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية[3]:

1- المنظمة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة ايباك (aipac).

2- منظمة بني بيرث (Baani birth) أو أبناء العهد.

ونجح اللوبي الصهيوني في تعزيز التحالف بين المحافظين الجدد واللوبي والتحالف المسيحي الإنجيلي والرئيس السابق بوش الابن ونائبه ديك تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد وحزب الليكود برئاسة مجرم الحرب شارون، وبعدها تبنى الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن مخططات شارون وأعطاه الضوء الأخضر للاستمرار في إبادة الشعب الفلسطيني وتدمير منجزاته ومصادرة عيشه لكسر إرادته، وفرض مشروعه للتسوية تحت ستار خارطة الطريق التي استوحاها بوش من مشروع شارون للتسوية ونجح اللوبي الصهيوني بتكليف اليهودي دنس روس بإدارة المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية[4].

---

(1) أحمد فؤاد، دراسة هارفارد في الإعلام الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006، ص198.

(2) المرجع نفسه، ص197.

(3) شكر عبد الغفار، تحرير المشروع الصهيوني والمواجهة العربية، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2001، ص94.

(4) حسين غازي، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبراطورية الأمريكية، دراسة منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2005، ص1.

إن الهدف الاستراتيجي للمنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة باعتبارها القطب المهيمن والوحيد هو إيجاد نظام إقليمي شرق أوسطي بدلاً من النظام الإقليمي العربي من أجل أن تهيمن كل من تركيا وإسرائيل على هذا الإقليم وذلك لوجود علاقات تاريخية لوبي الصهيوني مع تركيا وبالتالي السيطرة على المنطقة العربية[1].

وجاءت أحداث (11/ أيلول/ 2001) لإنهاء تنظيم القاعدة ليحفز الإدارة الأمريكية على زيادة انغماسها في محاولات تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي، وسادت لفترة معينة تصورات وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول بأن تهدئة الصراع ضرورة ملحة من أجل المحافظة على التحالف ضد الإرهاب خاصة وأن دولاً إسلامية وعربية تلعب دوراً في هذا الصراع الدولي. ولقد قام الرئيس السابق جورج بوش الابن بإعلان تصوره للشرق الأوسط والذي تعيش فيه دولتان إسرائيلية وفلسطينية جنباً إلى جنب، وقامت الإدارة الأمريكية بتعيين الجنرال "انتوني زيني" كمنسق لعملية السلام في المنطقة[2].

تبين من خلال الدراسة أن ناشطي اللوبي والمؤيدين لإسرائيل حتى التسعينات وما بعد ينظرون إلى الصراع العربي – الإسرائيلي كلعبة فأي كسب فيها للفلسطينيين أو للعرب فإنه يشكل خسارة لإسرائيل، ولذلك فإنه معاد للعرب والمسلمين، ولأي تقارب بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

(1) محمود حمد، محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، تموز، 2002، ص84 – 86.

(2) وحدة البحوث، اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة ومصير القضايا العربية، مجلة شؤون خليجية، العدد 30، صيف 2002، ص145 – 150.

(3) غريب ادمون وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، العدد 22، تشرين ثاني، 2002، ص17.

والمنظمات اليهودية الأمريكية تتمتع بقنوات اتصال مباشرة من خلال موظفين يتم تعيينهم على أساس خبرتهم الشخصية حيث يقومون بترتيب اجتماعات مع الرئيس، وهم يقومون بنقل المعلومات إلى المنظمات اليهودية الأمريكية والصهيونية حتى تتمكن من تفصيل جهودها السياسية وحملاتها على قياس اهتمامات البيت الأبيض[1].

ومن خلال ذلك كله نجد أن اللوبي الصهيوني الأمريكي لعب دوراً بارزاً ومؤثراً على صانع السياسة الخارجية الأمريكية، وأنه يعمل لصالح إسرائيل ولتحقيق أهدافها إذ يقوم بالضغط على صناع السياسة الخارجية الأمريكية إذ كان القرار لا يفيد إسرائيل ويفيد العرب. وجميع المنظمات اليهودية في أمريكا التي تعمل من أجل بقاء إسرائيل الدولة الأقوى في المنطقة العربية، فلهذا نجد أن اللوبي الصهيوني جعل من إسرائيل أكبر حليف للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة على الرغم من الانقسامات التي تحصل داخل المنظمات اليهودية الأمريكية إلا أنها في النهاية تتوصل إلى إجماع على القضايا التي تتعلق بإسرائيل وخصوصاً قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي، وعرضها بصورة موحدة في واشنطن[2].

أما بعد أحداث (11/ أيلول/ 2001) فقد أخذ نفوذ اللوبي الصهيوني الأمريكي يتزايد وخصوصاً منظمة (إيباك) حيث كانت هذه الأحداث فرصة سانحة اغتنمتها هذه المنظمة، ومنظمات الضغط اليهودية الأخرى لشن الحرب ضد العرب خاصة المسلمين عامة، ووصفوا الدين الإسلامي بالتخلف والإرهابي وتغلغلت هذه الدعاية داخل المجتمع الأمريكي والأوروبي وعندها سارع الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بإعلان الحرب ضد الإرهاب وأنه أول رئيس أمريكي يعلنها حرباً صليبية ثم

---

[1] كيدي جانيس، دور جماعات الضغوط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، تشرين ثاني، 2002، ص11 – 19.

[2] عبد السلام أحمد لطفي، الانحياز الأمريكي لإسرائيل دوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسة، ط1، مكتبة النافذ، الجيزة، 2005، ص101 – 103.

عاد وخفف من تصريحاته حتى يضمن مساعدة الدول العربية والإسلامية له في حملته ضد الإرهاب، حيث بدأها بحربه العدوانية ضد أفغانستان ثم حربه ضد العراق، وفي كل يوم بيدي الرئيس بوش الابن الكثير من عدائه للعرب حتى يضمن تأييد إسرائيل واليهود له. في دوره رئاسية جديدة واستطاع فعلاً الفوز في دوره رئاسية ثانية وليس كما فعل والده الرئيس الأسبق جورج بوش الأب عندما حاول كبح جماح إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل آنذاك مما ساهم في سقوطه في الانتخابات الرئاسية لعام 1993، وعلى الرغم من كل النجاحات التي حققها الرئيس الأسبق جورج بوش الأب وقتها مثل انتصاره في حرب الخليج الثانية وتدميره لآلة الحرب العراقية إلا أنّ اللوبي الصهيوني ساهم في إسقاطه في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام (1993) واستطاع اللوبي الصهيوني تجميع كل أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي ضد العرب المسلمين، وهناك بعض أعضاء لجنة الشيوخ زاد من تطرفه حتى أنه تجاوز ما ينادي به رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون وطالب بطرد الفلسطينيين نهائيا من أراضي فلسطين وتوطينهم في أراضي الدول العربية المجاورة[1].

إن منطقة (إيباك) قامت بعد أحداث (11/ أيلول/ 2001) على تعبئة جميع المؤسسات الأمريكية والرأي العام الأمريكي ضد العرب والمسلمين، وساعدها على ذلك تحول رجال الإدارة الأمريكية بالكامل بالوقوف إلى جانب إسرائيل ورئيس الوزراء السابق أرئيل شارون في حرب الإبادة والتعذيب والتجويع التي تشن على الشعب الفلسطيني الأعزل[2].

---

(1) عبد السلام، المرجع السابق، ص104 – 109.

(2) المرجع نفسه، ص110.

ب- المجمع الصناعي العسكري الأمريكي:

إن السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية تكون مرتبطة بشكل عضوي بالمجمع الصناعي العسكري، والذي أوجده الرئيس الأمريكي السابق إيزنهاور في خطابه الأخير لولايته عام 1961 فقد قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية أجبرت على إنشاء صناعة عسكرية بشكل دائم وبحجم يفوق كافة التطورات حيث تنفق الحكومة على آمنها العسكري ما يوازي أكثر من مجموع دخل الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت تؤثر في كافة مكونات المجتمع الأمريكي وحكومته الاتحادية، وفي ثقافته وفي اقتصاده وحتى في روحانيته"[1].

ويعرف المجمع الصناعي العسكري بتحالف العسكريين والصناعيين المستفيدين من إنتاج السلاح للحكومة فالحرب في أفغانستان والعراق تبين ما أسمته وزارة الدفاع (البنتاغون) بالثورة في السلاح الذي أصبح أسرع وأفتك وأكثر دقة في يد المقاتل الأمريكي[2].

ويقول رايت ميلز "إن الذي يسيطر على الولايات المتحدة الأمريكية هو تحالف قوي جدا من رجال الصناعة العسكريين وذلك من خلال السيطرة شبه الكاملة على أدوات الاقتصاد الجماهيري وتعمل هذه النخبة على توفير الأسباب التي تساعد على تهيئة مناخ من اللامبالاة السياسية في أواسط الرأي العام الأمريكي حتى لا تكون هذه النقطة الحاسمة في وضع يمكنه من مقاومة هذا التسلط أو الوقوف على أخطاره المحققة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية[3]". كما أن الخط المتشدد في السياسة الأمريكية يرتبط في أساسه

---

(1)AKMALHASSEI N (USMILITARY INDUSTRIAL), WWW. DAIL TIMES. COM,10/4/2003.PP3-4,

(2)IBID,P5

(3) مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة مقارنة، ص252.

بالمصالح الذاتية لتلك النخبة، وإن كانت ضئيلة من المجتمع الأمريكي إلا أنها تحاول أن تحقق أقصى استفادة مادية وأدبية ممكنة من وراء إشعال الحروب، والصراعات الدولية في العالم، وأن سطوة هذه النخبة الحاكمة تكاد تكون عامة وشاملة، فهي تمتد إلى كافة القرارات التي يمكن وصفها بأنها قرارات هامة وحيوية، وعلى الأخص في أمر الرخاء والكساد والحرب والسلام وعادة ما تكون هذه القرارات قد تحددت من خلال النفوذ الضخم الذي تمارسه على كل المؤسسات السياسية التشريعية الكبرى ذات الصلة بالقرار المتخذ[1].

ومن هنا نجد أن الخطر الذي يتهدد السلم الدولي والذي يعتبر أن القوة الكبرى المحركة للصراعات والتوترات الدولية تعود إلى مجموعات المصالح المختلفة المستفيدة من ظروف الصراع، والتي تشكل قوة ضاغطة على أخطر مراكز اتخاذ القرارات داخل النظام السياسي. المجمع الصناعي الأمريكي يلعب دوراً مهماً في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وله دور مهم في إشعال الحروب والصراعات التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحداث الحادي عشر من أيلول بزعامة الرئيس جورج بوش الابن الذي خاضها بحجة القضاء على الإرهاب ويمارس المجمع الصناعي العسكري اليوم تأثيراً واضحاً على صناعة القرار السياسي أكثر من أي وقت مضى منذ أن حذر الرئيس إيزنهاور لأول مرة من مخاطر المجمع الصناعي قبل أكثر أربعين سنة، ومن الأدلة التي تؤكد ميول المحافظين الجدد العسكريين إلى الحرب والعدوان مصدرها ميل عاطفي إيديولوجي لنشر مثل الديمقراطية الأمريكية، وهذه نظرة زائفة ولست حقيقية وأن ميولهم للحرب من أجل تحقيق مصلحتين بالغتي الأهمية وهما مصلحة المجمع الصناعي العسكري الأمريكي واللوبي الصهيوني المتنفذ ويستمد المحافظون الجدد نفوذهم السياسي والفعالية السياسية في المقام الأول من الآلة السياسية والبنية التحتية

(1) المرجع نفسه، ص251 – 252.

المؤسساتية للتحالف العسكري الصناعي الصهيوني ومن الضروري عند هذا الأمر ملاحظة أنه رغم تأثير اللوبي الصهيوني السياسي الهائل فهو في نهاية المطاف شريك أصغر، وليس ندا في هذا التحالف القائم بحكم الأمر والواقع والسكوت عنه[1].

وفي عام 2004 أنفقت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) على شراء أنظمة أسلحة جديدة بقيمة 79 مليار دولار، و69 مليار دولار على أبحاث ومشاريع تطوير معدات عسكرية، وحيث بلغ إجمالي مبيعات الأسلحة واتفاقيات نقل الأسلحة إلى الدول النامية 37 مليار دولار في عام 2004[2]، فكان من الطبيعي أن يستغل صقور الإدارة الأمريكية معلى رأسهم وزير الدفاع الأمريكي السابق دولند رامسفيلد أحداث 11/أيلول/2001 في سبيل مشاريعه العسكرية تكريساً للمشروع الإمبراطوري الأمريكي وتشديد الهيمنة على نظام القطب الأوحد في العالم بالنظر إلى النفوذ الذي تتمتع به الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية مع العلم أن مسؤوليتها في مناصب سياسة حساسة مثل الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ووزير الدفاع السابق دولند رامسفيلد ونائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ديك تشيني ووزيرة الخارجية الأمريكية رايس[3].

إن معظم المحافظين الجدد الذين يقفون وراء الاعتداءات العسكرية الأمريكية الراهنة في الشرق الأوسط كانوا هم داعمين للسياسيين الإسرائيليين اليمنيين (قادة إسرائيل)، مع وجود تعاون وثيق في مسائل الحرب، والشؤون العسكرية بين القوى الصهيونية وقوى المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن وبين مراكز البحث المتعصبة مثل معهد الانتربرايز الأمريكي ومنتدى الشرق الأوسط ومركز السياسة

---

(1) JOHN OMAHA

(2) DALE R.HERSPRING, THE PENTAGON AND THE PRESINDENCY; CIVIL-MILITARY RELATIONS TO GEORG W. BUSH,SIMON AND SCHUSTER,2006,p13.

(3) ABERT B.CRENSHAW, (27,000 DEFENS CONTRACORS OWE TAXES,GAO FINDS), WASHINGTON POST 12/2/2004,P2

الأمنية، والمعهد اليهودي لقضايا الأمن القومي، ومن خلال ذلك نجد أن اللوبي الصهيوني يلعب دورا كبيرا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط[1].

2-2 عناصر القوة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النفوذ والهيمنة في السياسات العالمية ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل تشكل عناصر القوة لديها أهمها:

2-2-1 الهيمنة الأمريكية الأحادية على النظام العالمي

فمنذ انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي السابق لم يعد للولايات المتحدة الأمريكية نظيراً منافساً في النظام الدولي،ولكن وربما في المستقبل سوف يظهر دول منافسة لها وفي المدى المنظور فان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تبقى تهيمن على النظام العالمي دون أن يكون هناك ما يعادل قوتها،وما يدعم ذلك هو عندما قررت الولايات المتحدة مثلاً الهجوم العسكري على العراق فان هذه القوى لم تستطع بقوتها أن تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب على العراق وأنْ الولايات المتحدة علمت ما كانت ترغب فيه دون اعتبار حساب لأي دولة كانت معارضه لدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق حتى أنها تجاهلت مجلس الأمن، وفرضت عليه رأيها ولم يكن هناك أي رأي مخالف لأمريكا، ولكن وجود ائتلاف بسيط مثل هذا قد يتطور في المستقبل،وذلك انطلاقا من الاستياء الذي أخذت الدول تلمسه من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المنفردة ومن الأفعال التي تقوم بها، ولكن في الوقت الراهن ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة القرار النهائي في العالم تجاه أي شي ترغب القيام به[2].

---

(1) Ibid.p3

(2) تاير برادلي، ترجمة عماد فوزي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2004، ص ص 20-21.

2-2-2 وجود دول حليفة في المنطقة

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية، أوجدت حلفاء لها في منطقة الشرق الأوسط، ومن هؤلاء الحلفاء (مصر، إسرائيل، المملكة العربية السعودية، تركيا، وباقي دول الخليج العربي، دول المغرب العربي)، وأنّ هذه الدول تؤمن للولايات المتحدة الأمريكية اساساً قويا في منطقة الشرق الأوسط تستطيع أن تمارس من خلاله نفوذها داخل وخارج الشرق الأوسط[1].

3-2-2 القوة العسكرية الأمريكية والهيئات الاستخباراتية

إنّ القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية متفوقة وهذا لن يتغير على المدى القريب، لأنه لن يكون هناك قوة عظمى أخرى أو ائتلاف لقوى عظمى بالقدرة الكافية للتعامل مع القوة العسكرية الأمريكية،ومن اجل تأكيد القوة العسكرية الأمريكية أعلن وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالدرامسفيلد ومساعده انذاك "مبدأ رامسفيلد" هو أنّ جوهر القوة العسكرية الأمريكية هو استخدام قوة مشتركة خفيفة وأسهل حركة في الحرب تدعمها المعلومات الاستخباراتية وقدرات القيادة والسيطرة بما في ذلك مضاعفات القوة مثل الأجهزة الفضائية والطائرات غير المأهولة فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية اتجهت إلى تطوير قوتها العسكرية من اجل استغلال الوقت،وهذا ما قاله رامسفيلد للجنود في العراق "نحن لا نحتاج أن نسير على إقدامنا إن ما نحتاجه هو انجاز الأشياء خلال ساعات وأيام بدلً من الأسابيع والأشهر[2] ومثال على ذلك انه عندما تلقت عناصر الاستخبارات الأمريكية معلومات عن اجتماع عناصر قيادة النظام العراقي السابق تم توجيه الطائرة ونفذت الهجوم خلال 38دقيقة فقط، ومثال آخر قاذفات القنابل B-B1 التي هاجمت قيادة مركز المنصور أثناء عملية الهجوم على العراق، وان هذه القدرة ذات تأثير مهم، لأنه لم يكن احد خارج نطاق الحث،وان تواصل المعلومات الاستخباراتية

---

[1] تاير، المرجع السابق، ص ص21-24. ص209 – 238.

[2] الاجتماع الذي عقده وزير الدفاع السابق رامسفيلد في قاعة بلدية بغداد، 2003/4/30.

والإشراف والمراقبة والاستطلاع كلها كانت قدرات ذات تأثير عميق للغاية حتى إثناء العواصف الترابية حيث لم يتمكن العراقيون من الاختباء من خطط الاستخبارات والمراقبة،والاستطلاع مثل مركز الاتصال المشترك(U-2,RC-135) والنظام المشترك.[1]

إنّ القوة العسكرية الأمريكية الكبيرة أدت إلى القضاء على القوات العراقية بسرعة وبالتالي انهار النظام العراقي السابق. وقيام القوات الأمريكية بالقضاء على القدرة العراقية،لان الولايات المتحدة وحلفاءها رأت ببقاء القوات العراقية في المنطقة تهديدا للمصالح الأمريكية وامن إسرائيل، وهذا لا ينسجم مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط،وبهذه القوة التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية نجدها تفرض وجودها على الشرق الأوسط دون أن يعترضها احد في العالم وما يدعم ذلك ما تقوم به إسرائيل من ارتكاب مجازر ضد الشعب الفلسطيني كل يوم حيث انه لا تستطيع أي دولة ولا حتى مجلس الأمن إنّ تقول لإسرائيل إنّ ما تقوم به هو الإرهاب بعينه،لأنهم يعرفون بأنّ إسرائيل حليفة للولايات المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة الأمريكية بدورها تدافع عنها وتدعمها ونلاحظ ذلك بشكل واضح في مجلس الأمن فأي قرار يقره بحق إسرائيل فان الولايات المتحدة تعترض عليه بحق الفيتو[2].

2- 3 **مصالح وأهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط**:

2. 1.3 المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

أ- المصالح السياسية:

إن أهم المصالح السياسية الأمريكية في الوطن العربي هو دعم وحماية أمن إسرائيل،لهذا تسعى إلى إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي عبر عملية تسوية

---

[1].GEN. Richard B.rnyers.20. Chairman, Joint chiefs of staff, media availability following Navy Luncheon ,16/APRILL/2003.PP20-21

[2] IBID.P23 .

سياسية تتضمن اعتراف العرب الكامل بإسرائيل، وكذلك إقامة علاقات تطبيع شاملة معها على جميع المستويات الرسمية والشعبية، وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وغيرها، بحيث يؤدي ذلك إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل حيث قامت بعض الدول العربية بإنهاء تلك المقاطعة وكذلك تعمل الولايات المتحدة على تكريس وجود إسرائيل في المنطقة العربية كجزء من بنيتها كدولة طبيعية من دولها، وذلك من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي نادى به جورج بوش الابن بعد أحداث 11/ أيلول / 2001 وهذا يمهد إلى تقبل الشعب العربي لدخولها كعضو طبيعي في مؤسسات إقليمية جديدة وأيضاً تقبل استبدال هوية المنطقة العربية بهوية أخرى شرق أوسطية[1].

ومن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية السياسية، كذلك تأمين استقرار المنطقة وبخاصة الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أن المنطقة العربية تتميز بحالة عدم الاستقرار وهذا يعتبر تحديا كبيراً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[2].

ب- المصالح الاقتصادية:

1- تحويل المنطقة إلى سوق شرق أوسطية[3]:

تهدف الولايات المتحدة إلى تحويل المنطقة العربية إلى سوق شرق أوسطية وذلك من خلال دمجها بالاقتصاد الرأسمالي عن طريق إعادة هيكلة اقتصاديات الدول العربية حسب برامج وتوجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية التي تتضمن خصخصة هذه الاقتصاديات، وإنهاء دور الدولة

---

(1) مدانات شادي، المشروع الشرق أوسطي وانعكاساته على النظام العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2006، ص54.

(2) عطوان خضر عباس، وضع العرب في النظام الدولي سياسات اندماج إيجابي أم سياسات دمج قسري، مجلة شؤون عربية، العدد 127، خريف 206، ص209 – 238.

(3) مدانات، المرجع السابق، ص54.

الاقتصادي والاجتماعي والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص في جميع المجالات بهدف خلق ومساندة قوى اجتماعية معينة داخل المجتمعات العربية تكون مرتبطة برأس المال الدولي، بالإضافة لذلك تتضمن إعادة الهيكلة أيضا فتح الأسواق العربية ورفع الحواجز من أمام حركة البضائع ورأس المال الغربي وتشمل المصالح الاقتصادية أيضا العمل على دعم وتمويل مشاريع الربط، والتعاون الإقليمي بحيث تؤدي إلى ربط اقتصاديات الدول العربية بالاقتصاد الإسرائيلي، وفتح الأسواق العربية أمامه، وتحويل إسرائيل إلى مركز اقتصادي مسيطر ومتفوق في المنطقة العربية[1].

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية دمج الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد العربي وذلك من خلال القمم الاقتصادية التي عقدت بالتعاون مع منتدى دافوس الاقتصادي خلال الأعوام 1994 في الدار البيضاء، 1995 في عمان، وفي عام 1996 القاهرة، و1997 في الدوحة[2] وحملت اسم المؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد شهدت هذه المؤتمرات مشاركة واسعة من قبل حكومات دول المركز الرأسمالي شركاته عابرة القوميات التي أصبحت تتحكم بثلاث أرباع الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي حيث إن دخل خمسين شركة منها يفوق دخل ثلثي العالم[3].

ولقد تميزت هذه المؤتمرات بمشاركة واسعة من قبل الدول العربية حيث اختارت بعض الدول العربية إقامة علاقات تطبيع مع إسرائيل وذلك من أجل كسب رضا الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد نجحت في رفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل تمهيداً لربط هذه الاقتصاديات بالاقتصاد

---

(1) المرجع نفسه، ص55.

(2) موقع المنتدى الاقتصادي العالمي، www.wefoum.org

(3) غصيب هشام، العولمة والهوية القومية، أوراق ملتقى عمان الثقافي التاسع، وزارة الثقافة، عمن، 2005، ص559 – 560.

الإسرائيلي وتتضمن عملية إعادة الهيكلة، تحويل المنطقة العربية إلى سوق استهلاكية وقيام نظام شرق أوسط جديد يتم من خلاله كسر عزلة إسرائيل ودمجها في بنية المنطقة العربية وجعلها المركز السياسي والاقتصادي والعسكري المهيمن فيها[1].

ولا تنسى الولايات المتحدة أهمية الوطن العربي باحتوائه على النفط وغيره من المواد الأولية ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة بالنسبة لاقتصاد المركز الرأسمالي وصناعاته، وإلى الأهمية الجغرافية السياسية التي تتميز بتوسط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتتحكم في أهم الممرات التجارية الدولية وهي قناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب وجبل طارق، وبالتالي فإن قيام وحدة بين أقطاره يشكل كتلة سياسة متماسكة تمتلك هذا الموقع الجغرافي المهم والثروات الكبيرة أو حتى بروز أحد هذه الأقطار كقوة إقليمية تهدد "إسرائيل" فهذا يشكل تهديداً كبيراً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والشركات عابرة القوميات واقتصاديات دول المركز الرأسمالي وهذا ما يفسر اهتمام الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لدعم إسرائيل وضمان استمرارية وجودها في قلب المنطقة العربية وتفوقه على جميع دولها في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية[2].

وفي القمة الاقتصادية التي عقدت في عمان 1995 أكد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق وارن كريستوفر ضرورة تحقيق الأهداف التالية[3]:

---

(1) النجار أحمد السيد، الهستيريا الأمريكية، مجلة البرلمان العربي، العدد 85، تشرين أول، 2002، ص3.

(2) النجار، المرجع السابق، ص4.

(3) الجبالي عبد الفتاح، قمة عمان بين أوهام السلام وطموحات التسوية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 204، 1996، ص9.

1- إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة على إسرائيل بشكل تام.

2- العمل بشكل حثيث لتأسيس المجلس الإقليمي الذي يضم أعضاءً من القطاع الخاص والحكومات ليكون بمثابة منتدى لتبادل المعلومات وتنظيم طرق الاستثمار.

3- إزالة جميع القيود التي تعيق التجارة والاستثمار خلال دمج الأسواق العربية بالأسواق الإسرائيلية والعمل على جعل المنطقة العربية سوقاً مفتوحاً وإلغاء جميع القيود، والعوائق أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال من أمام الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون لهذه الشركات النصيب الأكبر من الاستثمار في الدول العربية.

2- النفط:

إن منطقة الخليج العربي قد تحولت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى محور اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية وذلك تبعاً لأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية والاقتصادية لتحقيق مصالحها والمتمثلة بالنفط، فالنفط هو المصلحة العليا للوليات المتحدة الأمريكية ومن أهدافها الحيوية والحساسة[1].

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكب مستهلك للنفط مع أنها لا تسهم بشكل كبير بإنتاجه[2] وهذا ما بينه الخبير الكويتي جاسم السعدون ضمن مجموعة من الخصائص "بأنه لدى العالم الأولي حوالي 6% من احتياطي النفط وينتج حوالي 28% من الإنتاج العالمي ويستهلك حوالي 75% من استهلاك العالم بينما لدى العالم الاشتراكي السابق حوالي 9% من احتياطي النفط الثابت وينتج حوالي 26%

---

(1) مويس إبرايهم، فوائض البترودولارات من وجهة نظر اقتصادية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجل 12، عدد3، 2004، ص29.

(2) أبو جاموس ماجدة، الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين 1970 – 204، المكتبة الوطنية، عمان، 2005، ص31.

من الإنتاج العالمي، ويستهلك 22% من استهلاك العالم الثالث 85% من احتياطي النفط الثابت وينتج 46% من الإنتاج العالمي ويستهلك 21% من الاستهلاك العالمي للنفط"[1].

ويتضح مما سبق بأن حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج يبين لنا أهمية النفط وحساسيته للدول الغربية ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت منذ فترات طويلة إن منطقة الشرق الأوسط وبما تحتويه من نفط هي منطقة حساسة جداً للمصالح الأمريكية ومنطقة نفوذ لها وأن وجود أي تهديد وأي مساس بتلك المصلحة سوف يؤدي الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن مصلحتها حتى لو استدعى ذلك استعمال القوة العسكرية[2]، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حربها ضد العراق حيث إن العراق يملك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية، ومثال ذلك أنَّ وزارة لنفط العراقية هي الوزارة الوحيدة التي تمت حراستها من النهب من قبل القوات الأمريكية بعد الاجتياح لبغداد في نيسان من عام 2003، ولذلك كانت خطوط النفط من أول أهداف المقاومة العراقية التي أعلنت أن هدفها من تفجير خطوط النفط هو حرمان الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل منها وقد أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي الاحتفاظ لنفسها بمعظم الأرباح من مشاريع إعادة اعمار العراق حيث طلبت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن من الشركات الأمريكية العملاقة مثل: بيكتل، وهالبرتون أن تتقدم للحصول على عقود بمئات الملايين من الدولارات تدفع من عائدات النفط العراقية وعليه تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد رسخت نفسها كقوة مهيمنة في قلب المنطقة العربية وتفرض إرادتها على جميع دول المنطقة والعالم من خلال تحكمها بسوق النفط[3].

---

(1) مويس، المرجع السابق، ص29 – 30.

(2) أبو جاموس، المرجع السابق، ص32.

(3) الدباغ، المرجع السابق، ص122.

وإضافة لكل ذلك إعلانات الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها لبناء إمبراطورية عالمية فعندها ندرك أبعاد كلمة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن "بأنه سيكون هناك نظام عالمي جديد يجعل من الولايات الأمريكية القوة الأوحد في العالم ويجعلها تسيطر على مصادر الطاقة في منابعها"[1].

وبالإضافة إلى ما سبق نجد أنَّ الاستمرار تدفق النفط بأضخم الكميات، وبأقل الأسعار تعد من أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة عليها ضمن مصالحها الاقتصادية التي أجمع الباحثون بأنَّ النفط يعتبر العصب الأساسي الذي ترتكز عليه مقومات الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى، وقد تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة على النفط المستورد من الخارج ولكنها تبقى أقل اعتماداً من حلفائها أوروبا واليابان اللتين تعتمدان بصورة شبه تامة على النفط الخارجي لذلك، فإنَّ تدفق النفط واستمراره من أهم المصالح والأهداف الأمريكية التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها وللحفاظ عليها، وفي النهاية تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة الفعلية على مصادر النفط في الخليج العربي تلك السيطرة التي عززت من خلال الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وخصوصاً بعد حربها على العراق ووضع القواعد العسكرية المتفرقة فيها وهو ما كان يشكل رسالة واضحة لأية قوة كبرى قد تتطلع إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على زعامة النظام العالمي الجديد من إمكانية حرمانها من الإمدادات النفطية التي تمثل عصب الآلة الاقتصادية والتقدم الحضاري في العصر الحديث[2].

---

[1] بيكر وليم، وكالات جريدة الرأي الأردنية، عمان، 2002/10/31، العدد 11694، ص22.

[2] سيل باتريك، هل الصين هي السبب في الهوس الأمريكي في العراق، جريدة الرأي الأردنية، عمان، 202/11/25، العدد 11739، ص18.

وبالتالي حققت الولايات المتحدة الأمريكية استمرار الحصول على نفط الخليج والعرق دون أي عائق وبأسعار معقولة حيث يمكن لها أنّ تستخدم النفط كسلاح اقتصادي، وسياسي، في المؤسسات الاقتصادية الغربية أيضا عندما تتحول إلى مكان لتتنافس بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، لاتحاد الأوروبي، اليابان، والصين) التي تطمح باقتصادها القوي أن تصبح دولة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي،والبنك الدولي، وغيرها لفرض هيمنتها على الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي والحيلولة دون تسليح أي دولة عربية بأسلحة غير تقليدية والحد من هذا التسليح إذا لم يكن بالإمكان منعه أو السيطرة عليه وبهذا تظل إسرائيل القاعدة الإستراتيجية الأمريكية المهمة في المنطقة، وكذلك ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية الآن من محاولات لمنع إيران من إمتلاك المفاعل النووي السلمي؛ لأنه قد يهدد في المستقبل أمن إسرائيل[1].

ج- المصالح العسكرية:

لقد كانت الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية قائمة على تأمين مصالحها من خلال العمل على جعل المنطقة العربية منطقة مستقرة وهي منطقة معروفة بكثرة الصراعات فيها، والدليل على عدم استقرارها هو ما يدور في فلسطين والعراق ولبنان من إحداث الآن،وكذلك تأمين حماية المنطقة ضد أي تهديد من قبل الاتحاد السوفيتي السباق ولكن الآن نجد أنّ التحدي الأكبر الذي يهدد المصالح الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية السابقة يتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير أسلحتها العسكرية، وكان هذا واضحاً في حرب الخليج الثانية وبعد الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون بما عرف بأحداث 11/ أيلول/

---

(1) الحسامي محمد مفلح، سياسة التحاد الأوربي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 204، ص56 – 67.

2001، وبما أنّ المنطقة العربية تتصف بحالة عدم الاستقرار نتيجة تعدد الصراعات على كافة المستويات، وخصوصاً الصراع العربي الإسرائيلي فهذا يؤدي إلى إستمرار الطلب على السلاح والرغبة في امتلاك المتطور منه[1]، وفي ظل التوتر الحاصل من عدم الوصول إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف، ولتقليل الصراعات فإنّ الإستراتيجية العسكرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية انطلقت من اعتبارين هما[2]:

أ- اتخاذ مبادرات للحد من انتشار الأسلحة التقليدية المتطورة.

ب- تعزيز دور المعاهدات الدولية الرامية إلى حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولكن ما ذكر سابقاً لا يدل على رغبة الولايات المتحدة في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، لأنها تأتي في المرتبة الأولى للدول المصدرة للسلاح وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ومن أجل تحديد المصالح العسكرية الأمريكية في الوطن العربي لابد من الوقوف على مؤشرين هما[3]:

1- الوجود العسكري في منطقة الشرق الأوسط:

يمكن الاستدلال على ضخامة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية من خلال استعراض حجم وعدد القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة فيها وهي كما يلي[4]:

أ- قاعدة رأس نباس في ساحل البحر الأحمر.

---

[1] الخطيب نادر زايد، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان، ط1، عمانن 2005، ص148 – 149.

[2] المرجع نفسه، ض150.

[3] المرجع نفسه، ص151.

[4] المرجع نفسه، ص152.

ب- جزيرة دييغو غارسيا وتضم أربع سفن اقتحام ومساندة برمائية وتمثل أحد أركان المثلث الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة مع إسرائيل وتركيا.

ت- قوة عمليات حاملة الطائرات النووية (إيزنهاور): ترابط في القسم الشمالي من بحر العرب على مشارف الخليج وتضم (12) قطعة سطح رئيسية بما فيها مدمرتين وأربع فرقاطات إلى جانب سفن إسناد لوجستي وخدمات عديدة.

ث- الأسطول السادس: يتألف من حوالي أربعين سفينة وغواصة تقودها في الوقت الحاضر حاملتا الطائرات (نيميتز) و(جون ف – كينيد) يتمركز في شبه الجزيرة العربي والبحرين.

وبصورة عامة ما زالت القوات الغربية ومعظمها بحرية أمريكية متمركزة في مياه الخليج وبعض الدول العربية الخليجية كقطر، وعُمان تقوم بمهام المراقبة، والإنذار المبكر وتتكون حالياً من ألف جندي و60 طائرة متنوع و 23 قطعة بحرية وشبكة إنذار ومراقبة، وقيادة ومخازن طوارئ لفرقة مدرعة، وكذلك وجود 6 قواعد عسكرية متنوعة في العراق حالياً.

وتبين الدراسة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت تكثيف تواجدها العسكري في الوطن العربي وخصوصاً في منطقة الخليج العربي، وذلك بحجة وجود خطر يلتصق بإحدى دول المنطقة ويقوم بتهديد الإقليم المحيط به، فكانت إيران تمثل ذلك الخطر في الثمانينات وبرز العراق في التسعينات والآن تعود إيران من جديد حسب رأي الإعلام الأمريكي وهذا يبرر تعزيز التواجد الأمريكي العسكري الآن في منطقة الخليج العربي بعد حربي الخليج الثانية والثالثة، وهذا التواجد لاقى رضا رسمي من قبل الحكومات العربية الخليجية ولكن السبب الرئيسي لهذا التواجد ليس لحماية دول الخليج من خطر إيران وإنما لحماية المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل في المنطقة.

2- مؤشرات العلاقات التسليحية:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكبر المناطق في العالم التي تنفق مبالغ طائلة على استيراد الأسلحة ومعظم استيرادها من المجمع الصناعي الأمريكي الذي يعتبر المنطقة العربية سوقاً مربحة له.

وفيما يتعلق بتسليح الدول العربية، هناك اتجاهات سلبية لهذا التسليح الذي لا يصب في مصلحة الدول وهذه الاتجاهات هي[1]:

الميزة القطرية للتسليح العربي: أي لا يخضع لمفهوم قومي جماعي حيث إنه يستند إلى سياسية كل دولة وحدها دون تنسيق مع باقي الدول العربية الأخرى.

إنّ خيارات مصدر التسليح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الاشتراكي أصبحت ضيقة ومحصورة فأصبحت الدول العربية تركز على استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- خضوع التزويد بالسلاح من مصادر خارجية لنوع من الرقابة والتقييد تفرضه بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ ما يقارب نصف الدول العربية يشكل حجم إنفاقها العسكري ما زيد على 50% من إجمالي الإنفاق العسكري العربي هي بلدان لا يحيط بها سوى بلدان عربية، ومن خلال الاتجاهات التي ورد ذكرها نجد أنها في مجملها تصب في مصلحة الولايات المتحدة وتعزز هيمنتها العسكرية والأمنية على الوطن العربي، وتجعلها من أوائل الدول المصدرة للسلاح وذلك حسب ما يلي[2]:

1- تؤكد التقارير الصادرة عن مؤسسات رصد التجارة العالمية للسلاح بأنّ منطقة الشرق الأوسط أكبر متلقي للسلاح الأمريكي حيث تستورد ما نسبة 38% من إجمالي مبيعات السلاح الأمريكي.

---

[1] الخطيب، المرجع السابق، ص150 – 130.

[2] المرجع نفسه، ص154.

2- لقد احتلت منطقة الشرق الأوسط خلال الأعوام 1990 – 2003 حسب تقرير معهد (ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي STPRT) مركز الصدارة من حيث حجم وارداتها العسكرية، ومعظمها من الولايات المتحدة الأمريكية.

3- استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على نسب عالية من قيمة العقود التجارية للأسلحة في المنطقة[1].

وهذا يدل على أنّ تركيز معظم الدول العربية على الأسلحة ليس من أجل محاربة العدو الصهيوني من أجل حماية حدودها مع الدول المجاورة، لأنّ هناك دولا كدول الخليج ليس لها حدود مع إسرائيل وهي تعتبر من أكبر الدول المستوردة للسلاح، وهذا يؤكد لنا بأنّ التوجه لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي لم يؤد بالضرورة إلى الحد من الإنفاق العسكري، وفي النهاية نجد بأنّ جميع ما ذكر يصب في ميزان الواردات الأمريكية.

2.3.2 أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

إنّ الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تعتبر مكملة للمصالح الأمريكية ومرتبطة بها لذا لابد من التطرق للأهداف التالية:

1. حصول الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العربي بأسعار معقولة:

لقد تزايد اعتماد الغرب واليابان على النفط القادم من الخليج العربي وشمال أفريقيا حيث يمثل الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي مصدر البترول الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية وهذا يمثل شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم حيث تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية 30% من النفط في العالم رغم أن نسبة سكانها لا تزيد عن 6% من السكان كما أنّ النفط هو السلعة العالمية الأكثر رواجاً ولا يوجد له بديل في عهد السلام وله أهمية إستراتيجية في

---

[1] الخطيب، المرجع السابق، ص149 – 153.

زمن الحرب فلو كان للعرب قرارٌ لأُستُخدم كأداة ضغط في الدفاع عن قضاياهم وأهمها صراعهم مع إسرائيل[1].

2. سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الممرات لمائية في منطقة الشرق الأوسط:

حيث تتحكم منطقة الشرق الأوسط بمجموعة من الممرات المائية في العالم فهي تشرف على أكبر مجموعة من البحار والمحيطات، وهي (بحر قزوين، البحر الأسود، البحر المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي، والمحيط الهندي)، وكذلك تتحكم بمجموعة من أهم الممرات المائية في العالم (قناة السويس، باب المندب، مضيق هرمز، الدردنيل، ومضايق البسفور) وهذه الممرات المائية تعطي المنطقة أهمية عسكرية وإستراتيجية واقتصادية إذ أنّ معظم تجارة النفط وغيرها تمر عبر هذه الممرات[2].

3. إلغاء مفهوم اعتبار القضية الفلسطينية قضية سياسية:

وذلك من خلال جعل الدول العربية تركز على حفظ أمنها من الاعتداءات الخارجية من خلال إشاعة النزعات الحدودية مع الدول المجاورة، وبذلك يكون المستفيد الأول هو إسرائيل حيث عزلت القضية الفلسطينية عن محيطها العربي مما يجبر الفلسطيني على قبول أي حل تفرضه الولايات المتحدة الامريكية وهو ما تم بالفعل بموافقة السلطة الفلسطينية على مؤتمر أوسلو بعد أحداث 11/أيلول/ 2001 أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنادي بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تهدف منه إلى تقسيم المنطقة العربية وتفكيك النظام العربي والإخلال ببنيته وطمس هويته الحضارية من خلال ربط بعض دوله مع إسرائيل بنظام إقليمي شرق أوسطي

---

[1] أبو غزالة، الولايات المتحدة العراق والدمار الشامل، ط1، الأردن، 2005، ص109.

[2] نهرا فؤاد، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط1، 201م، ض41 – 44.

جديد، وبذلك تكون قد عزلت دول الخليج العربي والمغرب العربي عن الصراع العربي الإسرائيلي وتصفية هذا الصراع، وإفراغه من مضمونه عبر دمج إسرائيل في بنية المنطقة العربية وهنا تكون الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قد حققت هدفهما بأنّ فصلت القضية الفلسطينية عن الدول العربية، وجعلتها قضية تخص الفلسطينيين فقط، وهنا يصبح التفاوض لإيجاد حل الصراع العربي – الإسرائيلي عبر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أمراً واقعاً ودفعهم للقبول بأي شيء تطرحه إسرائيل[1].

4. تشجيع الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 بأن الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي هو من أهم أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة[2]، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الصغير في خطاب تنصيبه 2005 "إنّ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هي السعي إلى دعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل بلد بغرض تحقيق هدف نهائي ووضع حد للطغيان في عالمنا"[3] مؤكداً أن الديمقراطيات لا تشن الحروب على الديمقراطيات جدلاً كبيراً حول مصداقية الديمقراطية التي تسعى لها الإدارة الأمريكية، فالديمقراطية ل تلقى معارضة من قبل مختلف الدول وشعوبها التي كانت وما زالت تطمح إلى ترسيخها كقيمة كبرى وكمرجعية لنظمها السياسية، إلا أن الإدارة الأمريكية تلقي معارضة كبيرة بسبب الشك في توجهاتها من قبل

---

(1) مدانات، المرجع السابق، ص46 – 47.

(2) وثردون ميشيل دور، مشروع الديمقراطية وسيادة القانون، سلسلة الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيجي للسلام العالمين واشنطن، تشرين أول/ 2004، ص7.

(3) عبد الشافي عصام، السياسة الخارجية الأمريكية، قضايا وإشكالات، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، إبريل 2005، ص157.

الشعوب والدول العربية[1]، لأنه أساساً لا تطبق الديمقراطية وهي التي ترعى الإرهاب وتحض عليه، فهي أول من تبنى أسامة بن لادن في حربه ضد الاتحاد السوفيتي السباق في أفغانستان، وعندما خرج عن مسارها وصفته بأنه صاحب أكبر تنظيم إرهابي ويجب القضاء عليه، ومما يدلل على الديمقراطية الزائفة التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية هو الغزو الأمريكي للعراق الذي جاء حاملاً معه مشروعه الأيديولوجي الذي يهدف إلى فرض هيمنة ثقافية، وقيمه المقنعة وذلك من خلال نشر الحرية ضد الديكتاتورية، وضرورة إصلاح الأنظمة السياسية ودمقرطتها[2]، وفي الحقيقة تعاني الحملة الأمريكية لنشر الديمقراطية بالكامل من عدم القبول بها من قبل شعوب الدول العربية للأسباب التالية[3]:

1- زيف وانعدام قانونية الحجج التي ادعتها الولايات المتحدة الأمريكية في شن حربها ضد العراق، والممارسات الوضعية التي تقوم بها قواتها العسكرية ضد العراق وشعبه المحتل فأين هي الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية.
2- موقف الولايات المتحدة الأمريكية الصامت والداعم لإسرائيل إزاء الممارسات المستمرة التي لا زالت تقوم بها حليفتها بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، والشعوب العربية كحربها الأخيرة التي قامت بأيدي إسرائيلية وبالدعم المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية على حزب الله في لبنان وكذلك الصمت عن أعمال الإبادة وجرائم الحرب والجرائم بحق الإنسانية التي ترتكبها القوات الإسرائيلي.

---

(1) المرجع نفسه، ص156.

(2) الزيدي عبد الرؤوف، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، ورقة عمل، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، 19-2004/10/2، ص121.

(3) المرجع نفسه، ص121 – 126.

3- الأنظمة العربية التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية فرض الديمقراطية عليها وإصلاحها فإنها ما زالت حليفة لها تتربع على السلطة بفضل حماية أمريكا ومساعدتها.

4- الولايات المتحدة الأمريكية التي تنادي بنشر الديمقراطية في الدول العربية مازالت تضغط على هذه الدول كي تقدم المزيد من التنازلات وأفضل الخدمات للمصالح الأمريكية والإسرائيلية وخاصة في ما يتعلق بإسرائيل.

وفي 26/شباط/2005 حددت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في خطاب تنصيبها ثلاثة مهام للدبلوماسية الأمريكية بقولها "سوف نوحد المجتمعات الديمقراطية في إقامة نظام دولي يرتكز على قيمنا المشتركة وحكم القانون وسوف نعزز المجتمع الديمقراطي ليحارب التهديدات التي تواجه أمننا المشترك، ويلطف من اليأس الذي يغذي الإرهاب وسوف ننشر الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم[1]".

وقالت أيضاً إننا لا نسعى لمجرد القضاء على الإرهاب فحسب بل إننا نسعى إلى إيجاد عالم تنتصر فيه طموحات كل البشر من النساء والرجال نحو الحرية[2].

ولكن في الكلام النظري نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبوء المرتبة الأولى في نشر الديمقراطية، والواقع العملي ينفي ذلك فهي أم الإرهاب ومصدره فأين هي من حربها على العراق وما تقوم به من تدمير له ونهب لخيراته، وأين هي من حرب إسرائيل على لبنان ومن انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني فهي وعلى الرغم من إنها أفقت حوالي 250 مليون دولار على برامج نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط إلا أنه فشلت في نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصاد في الدول العربية بل ساعدت على نشر الفساد واللاخلاق وتدمير الاقتصاد في

---

(1) المرجع نفسه، ص156.

(2) عبد الشافي، المرجع السابق، ص156.

الدول العربية بل ساعدت على زيف الديمقراطية الأمريكية فهمي كانت تنادي بالديمقراطية والحرية للشعب الفلسطيني قبل فوز حركة حماس بالانتخابات وعندما فازت حركة حماس بالانتخابات وعندما فازت حركة حماس انقلبت عليها، ورفضت التعامل معها، وأوقفت المساعدات المالية لسلطة الفلسطينية واشترطت لإعادة دفع المساعدات المالية بأنّ تسير حكومة حماس وفق المخططات الإسرائيلية والأمريكية.

ومما لاشك فيه أنّ الإدارة الأمريكية تمارس التضليل والخداع في سياستها تجاه العرب، فالديمقراطية وحقوق الإنسان التي تنادي بها القيادات الأمريكية وتريد نشرها في الدول العربية فإنه يتم تجسيدها على أرض الواقع قتلاً ودماراً وخراباً كما يحصل في العراق وفلسطين، فأين هي الديمقراطية التي تريد نشرها، والشرعية الدولية تعني بالنسب للإدارة الأمريكية قرارات لتغطية عدوانها لتغطية عدوانها وعدوان أداتها الصهيونية[1]، فالديمقراطية التي تنادي الولايات المتحدة الأمريكية لتطبقها في الدول العربية في الواقع النظري (دعوة للحرية) ولكن في الواقع العملي ممارسة للدمار والقتل.

وبناء على ما ذكر سابقاً من مواقف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس فإنّ الواقع يشير إلى أنْ الحلم الأمريكي لم يعد له قبول عند الشعوب العربية. وقد نشرت إحصائية أجرتها هيئة الإذاعة البريطانية في عدد من دول العالم تنامي المشاعر العدائية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى 77% من الألمان و 64 من البريطانيين و 82% من الأتراك إن إعادة انتخاب بوش تمثل تهديداً للسلام وهذا واضح في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس بتاريخ تشرين ثاني/ 2006 بفوز الديمقراطيين وسقوط الجمهوريين،

---

[1] دبور فؤاد، شرق أوسطية، جريدة الرأي الأردنية، عمان، 2006/9/4، العدد 13304، ص25.

وإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية فقدت صورتها المثالية التي اكتسبتها خلال الحرب الثانية باعتبارها الحليف القوي القادر على حماية أصدقائها والنموذج الأمثل للديمقراطية والحرية.

5. حماية ورعاية أمن "إسرائيل" قانونيا وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً في قلب الوطن العربي:

وذلك بالتعدد الدائم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بضمان وجود إسرائيل والحفاظ على أمنها، وذلك انطلاقاً من عناصر ومعتقدات دينية ومصالح اقتصادية والجيو – سياسية. فهذا الهدف يعتبر من أهم ثوابت السياسة الأمريكية في المنطقة العربية[1]، لأن إسرائيل تعتبر دعامة حقيقية استندت إليها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط أثناء وبعد الحرب الباردة وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول في الحرب الأمريكية على العراق حيث كان لإسرائيل دور مهم لدى صناع القرار السياسي الأمريكي، ومن هذا المنطلق تعتبر إسرائيل حليفاً ذا قيمة مميزة من أهم الأهداف الأمريكية الرئيسية والأساسية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك عملت الإدارة الأمريكية على دعم التفوق الإستراتيجي للكيان الصهيوني باعتباره الأداة الإستراتيجية في المنطقة وعنصراً من عناصر الردع للقوة الإقليمية[2].

ولقد اعتبرت السياسة الأمريكية الكيان الصهيوني هدفاً إستراتيجياً على درجة كبيرة من الأهمية وليس مجرد إستراتيجية أو خياراً يمكن اللجوء إليه في حالة اختلال المصالح الأمريكية في المنطقة[3]، ومما يدلل على التأييد الأمريكي لإسرائيل ما قاله الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نكسون "إن التزامنا بإسرائيل

---

[1] مزاحم، المرجع السابق، ص176.

[2] تاير، المرجع السابق، ص88.

[3] المرجع السابق، ص89.

نابع من مصلحتنا الأخلاقية والأيدلوجية: ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بأن تهزم إسرائيل"[1]. وهذا يدل على أن إسرائيل وأمنها ووجودها في قلب المنطقة العربية، من أهم أهداف السياسة الأمريكية وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف بجانب العرب ضد مصلحة إسرائيل.

وقال دان كويل نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب لعام 1992 "إخواني الصهاينة، إنني هنا الآن كنائب للرئيس بوش لأؤكد التزام الولايات المتحدة تجاه إسرائيل" وكذلك قال الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في عام 1993 "إننا سوف ندعم إسرائيل عبر التأكيد على تفوقها العسكري والنوعي"[2].

ولقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستمرار في تأكيد ضمان أمن إسرائيل لتفوقها العسكري على البلدان العربية، وذلك من خلال تزويدها بالسلاح المتطور واستمرار التدريبات المشتركة، مستوى الشراكة بينهما بتوقيع حلف دفاعي خاص بالتعاون العسكري بين الطرفين، وأقرب مثال على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل بالقوة العسكرية المتقدمة في حرب إسرائي الأخيرة على لبنان (حزب الله) حيث شوهدت دبابات أمريكية متقدمة الصنع لدى الجيش الإسرائيلي التي أسقطتها قوات حزب الله اللبناني (مير كافا و برا دلي) وناقلة الجنود الأمريكية 152، وكذلك دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في تطوير قوتها النووية لجعلها قوة ردع أو تدخل في حالة تعرض المصالح الأمريكية للخطر، وكذلك ذلك من أجل إجبار الدول العربية على عقد معاهدات الصلح مع إسرائيل وإيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي ضمن الشروط الإسرائيلية[3].

---

(1) نيكسون ريتشارد– ترجمة عبد الحليم أبو غزالة، نصر بلا حرب، ط1، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، 1989، ص29.

(2) عبد الجولد جمال، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، للقاهرة، 1996، ص35 – 36.

(3) نامق فكرت، سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي، بيت الحكمة، بيروت، 1996، ص100.

وحتى تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها في المنطقة العربية وجدت أنه لابد من المحافظة على أمن الكيان الصهيوني ووجوده وتفوقه في مختلف المجالات باعتباره القاعدة الغربية المتقدمة في الشرق الأوسط وخاصة بعد ما تقلدت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة الاستعمار الغربي في العالم من بريطانيا وأصبحت الآن القطب الوحيد في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وفي هذا الصدد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون "إن إسرائيل وفرت لأمريكا 26 مليار دولار من النفقات العسكرية تمثلت في توفير المعلومات وحماية مصالحها في المنطقة بدلا من تخصيص وحدات عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط"[1].

وتوقع بعض المحللين السياسيين إن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل أصبحت قليلة بعد أن أنشأت لها قواعد عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن في الواقع العملي نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تحتاج إلى وجود إسرائيلي، مدعوم عسكرياً للحفاظ على مصالحها بعد الضعف الذي ألحقته المقاومة العراقية بالجيش الأمريكي في العراق الذي أصبح يفكر الآن بالتراجع عن الساحة العراقية وخصوصاً بعد فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي بتاريخ تشرين ثاني 2006 بالطلب من الرئيس الأمريكي جورج بوش بتحديد موعد لإنسحاب القوات الأمريكية من العراق ولكنه ينتظر حلاً يحفظ فيه ماء وجهه، وجاء في تقرير لجنة بيكر – هيملتون (وزير الخارجية الأمريكية السابق جيمس بيكر والسيناتور السابق هيمش هيملتون) حيث قالت اللجنة "إن الوضع في العراق خطير ومتفاقم... وحتى يستقر الوضع في العراق لابد من إيجاد حل للصراع العربي الفلسطيني"[2]. وترى الولايات المتحدة أن إسرائيل قاعدة إستراتيجية لا يمكن التخلي

---

[1] المرجع نفسه، ص101 – 102.

[2] وكالة بترا، تقرير لجنة بيكر – هيملتون، 7/ كانون الأول / 2007، جريدة الرأي الأردنية، عمان ص24.

عنها، إذ يقول الأستاذ الأمريكي جون غرين أن الولايات المتحدة الأمريكية يوجد فيها 62 مليون من الأصوليين الأنجليكيين وهم الصهاينة ومنهم المحافظون الجدد وهم يسعون إلى دفع العالم إلى حرب في معركة فاصلة يموت فيها 3 مليارات من البشر صورة من معركة هارمجدون الموعودة، تمهيداً للظهور الثاني للمسيح اليهودي على عدوه، وحكمه العادل في الأرض لمدة ألف عام قبل أن تقوم القيامة، وهذا يؤكد معتقدات دينية تربط إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية المتصهينة بمصالح وأهداف مشتركة[1].

وبالنسبة للمشروع الجيو – إستراتيجي الصهيوني فهو ينص على أن حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل، والمشروع الجيو – إستراتيجي الأمريكي هو مشروع الشرق الأوسط الكبير والمشروعان يهدفان إلى السيطرة على الثروات المادية في المنطقة وأهمها النفط العربي، وهو الذي دفع الولايات المتحدة لشن حربها على العراق، ليس لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل كما ادعت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وأيدتها الصهيونية، إنما للسيطرة على نفط العراق والقضاء على إمكانية انبعاث الأمة العربية من خلال تصفية ثقافتها وهويتها القومية وحضارتها الإسلامية[2]، وهنا نجد أن اندماج الثروة (رأس المال) والسياسة (الإدارة) والدين قد حدد الخلفية الأيدلوجية للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، وأن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم إسرائيل والحفاظ على أمنها من قوة اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، والعوامل الثقافية والدينية، وأن لا يمكن الفصل بين القوة الخاصة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أن الدستور الأمريكي يفصل الدين عن الدول، فإن البحث العلمي في أفعال كثيرة من الرؤساء وخصوصاً الرئيس بوش الابن المحافظ المتجدد يثبت التداخل بين الأيدلوجية الدينية وسياسة الدولة بما فيها السياسة الخارجية أي أن الأصولية المسيحية – اليهودية لا

---

(1) كلينتون بيل ال جور، المرجع السابق، ص136.

(2) www.islamonline.net,3-8-2004.

زالت تشكل إلى حد كبير المنهل الأيدلوجي للحكومة بقطع النظر إن كان الرئيس جمهورياً أو ديمقراطيا فهم يتنافسون فيما بينهم ليس فقط على كسب أصوات اليهود في الانتخابات بل على تقديم أفضل الخدمات لدولة إسرائيل انطلاقاً من المفهوم اللاهوتي الأمريكي القائل بأن ذلك امتثالاً لإرادة الرب[1] وهنا استشهد بأقوال بعض الرؤساء الولايات المتحدة سواء أكانوا جمهوريين أم ديمقراطيين ومنهم:

1- **جورج بوش "الأب"**: الذي سهل هجرة اليهود السوفيت وقال: "إن بلادي قدمت مساعدات مالية وعسكرية لإسرائيل بلغت 4.4 مليار دولار بالإضافة إلى 10 مليارات لتوطين اليهود السوفيت سابقا في فلسطين"[2].

2- **ويليام كلينتون (بيل كلينتون)**: كان عدد أعضاء مجلس الأمن القومي في عهده 11 عضواً منهم 7 أعضاء يهود وهو صاحب شعار "لن نخذل إسرائيل"[3].

3- **جورج بوش الابن**: انتهز أحداث 11/أيلول/2001 لشن حملاته التي وصفها بالصليبية ضد الأمة العربية والإسلامية وبدأها في أفغانستان والعراق وأخيراً في الدعم المطلق لإسرائيل في حربها على لبنان بتاريخ 2006/8، وكذلك من خلال تصريحاته التي أعلن خلالها دعمه المطلق للكيان الصهيوني، وطالب السلطة الفلسطينية بمنع الهجمات المسلحة ضد الإسرائيليين، والدليل على ذلك عندما طلب الرئيس الأمريكي بوش الابن من الفلسطينيين من خلال رسالة وجهها الرئيس بوش الابن إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارييل شارون عرفت بوثيقة بوش شارون

---

[1] فرسون سميحن جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، مجلة المستقبل العربي، العدد 284، 2002/10، ص17.

[2] عواد نور الدين، السياسة الخارجية الأمريكية وتجلياتها الراهنة تجاه الشرق الأوسط، مجلة كنعان العربية، العدد 804، 2005، ص11.

[3] المرجع نفسه، ص11.

في2004/4/15 التي قال فيها "إن الولايات المتحدة تؤكد مجدداً التزامها الراسخ بأمن إسرائيل، بما في ذلك حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، وبصيانة وتقوية قدرات إسرائيل على الردع وعلى الدفاع عن نفسها بنفسها ضد أي تهديد أو مزيج من هذه التهديدات"[1] ومما يدلل على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وخصوصاً في صراعها مع العرب، هو مواقف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي تجاها لقضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي؛ إذ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) 36 مرة في مجلس الأمن الدولي، كانت ضد مشاريع قرارات تدين إسرائيل، وهذا العدد من مجموع 77 مرة استخدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية "الفيتو" في مجلس الأمن وإسرائيل هي الدولة الوحيدة العضو غير القانوني في الأمم المتحدة ولا ينالها أي عقاب[2] لأن إسرائيل حسب رأي الولايات المتحدة الأمريكية تقف فوق البشرية ومؤسساتها القانونية، والسياسية، لأنها تشكل تجسيداً للمشيئة الربانية وهذا بحد ذاته انحياز واضح من الولايات المتحدة لإسرائيل ضد العرب.

ولقد برر الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الأسس المسيحية – الصهيونية للسياسة الخارجية الأمريكية تبريراً فاضحاً عندما ادعى أنه يجري اتصالات مباشرة مع الرب الذي أمره أن يشن الحرب ضد العراق من أجل تحرير شعبه، وهذا ما انتقده الرئيس الألماني جوهانز رو مؤكداً أنه "لا يوجد لأي شعب يتلقى الأوامر من الرب كي يحرر شعباً آخر والثورة عن حروب صليبية وكلام بوش لا يعني المسيحيين"[3].

---

[1] تقارير ووثائق، رسالة بوش إلى شارون، مجلة شؤون الأوسط، مركز دراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد 115، صيف 2004، ص201 – 203.

[2] عواد نور الدين، السياسة الخارجية الأمريكية وتجلياتها الراهنة تجاه الشرق الأوسط، ص8.

[3] المرجع نفسه، ص6.

ويقول روجيه غارودي "إن ما يعتقدوه الأمريكان والصهاينة عن الوعد الإلهي في فلسطين ما هي إلا خرافات لتحقيق فكرة الاستيلاء اليهودي على فلسطين وإخراجهم منها وبدعم من الولايات المتحدة وهذه هي مخططات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريل شارون والرئيس بوش الابن"[1].

فكيف للعرب أن يصدقوا أن الولايات المتحدة تقف إلى جانبهم، كما تقف مع إسرائيل وإنها تريد السلام وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي إلا إذا كان السلام وإنهاء الصراع لمصلحة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فالرئيس بوش هو أول رئيس أمريكي يمول التعليم الديني من ميزانية الدولة الأمريكية التي يفترض فيها أنها دولة علمانية حسب الدستور وأما بالنسبة للشعب الأمريكي، فإن جزءاً كبيراً منه يرى أن إسرائيل تشكل مشروعاً إلهياً لا يقبل الإدانة والنقد وكل من يفعل ذلك فإنه يسئ إلى الرب بعينه[2].

يتضح مما سبق أنَّ العلاقات التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل ليست مجرد علاقة مصلحة، ووجود قواعد أمريكية في إسرائيل تستخدمها متى تعرضت مصالحها لخطر بل هي أصول ومعتقدات دينية.

فأما ما يقال بأن دور إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية قد تراجع بسبب الحرب الأمريكية على العراق وأ،ه أصبح للقوات الأمريكية قواعد منتشرة في دول الخليج والعراق بعد احتلاله، إلا أن الواقع العملي وخصوصاً بعد الهزيمة للقوات الأمريكية من قبل المقاومة في العراق أثبت أن التحالف الأمريكي – الإسرائيلي مازال على قوته وأن أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في تزايد

(1) روجيه، ترجمة محمد هاشم، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص41 – 42.

(2) عواد نور الدين، الحقيقة أهم من السلام لأن الكذب أبو العنف، مجلة الحوار المتمدن، العدد 807، 2005، ص6 – 9.

ولم تتغير السياسة الخارجية الأمريكية لإسرائيل، لأن للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية هدفين هما حماية أمن إسرائيل، والنفط العربي[1]، الذي كان حربها على العراق من أجله.

إنّ الخطر الإسرائيلي هو الدافع للدول العربية لطرق باب البيت الأبيض لطلب الحل منه بعد أنْ أصبحت هي القوة الوحيدة في العالم، وهمشت دور الاتحاد الأوروبي في حل الصراع العربي – الإسرائيلي ولم تدخله إلا من أجل تقديم المساعدات المالية، وتجلى ذلك واضحاً عندما فازت حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية بتاريخ 25/كانون أول/2006، ووصلت إلى السلطة، وتولت رئاسة الحكومة الفلسطينية، فعندما رفضت حماس الخضوع للقرارات الأمريكية قامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بإيقاف المساعدات المالية التي كانت تقدم لسلطة الفلسطينية[2] وكذلك رفضت إسرائيل والولايات المتحدة التعامل مع حماس بعد فوزها في الانتخابات بتاريخ 25/كانون أول / 2006[3] وهناك أسباب لإبقاء الدعم الأمريكي لإسرائيل أهمها[4]:

أهمية منطقة الشرق الأوسط، ونشوء نظام الشرق الأوسطي تحتل فيه إسرائيل الموقع والدور الفعال في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منحازة لإسرائيل منذ قيامها، لأنها تعتبر الأقرب لحضارتها وقيمها.

---

(1) السلطان جمال، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص61 – 65.

(2) بو نعمان سلمان، الحرب على لبنان ومسألة الشرق الأوسط الأمريكي الجديد، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 38 شتاء 2007، ص26.

(3) سعد الدين نادية، المقاومة الصراع العربي الإسرائيلي:/ أثر المقاومة اللبنانية والفلسطينية على الكيان الصهيوني، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، ربيع 2007، ص79.

(4) تلحمي شبيل، السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص4.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف الدول العربية والإسلامية كي تحتفظ بهيمنتها على المنطقة، وهذا هدف مشترك مع إسرائيل وهذا التوافق في الأهداف بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في دعمها، ومما يدلل على اهتمام السياسة الأمريكية بأمن إسرائيل هو الحرب الإسرائيلية على لبنان / 2006 التي كانت إحدى الحروب الأمريكية بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية، التي هدفت إلى القضاء على حزب الله وتحيق فكرة الولايات المتحدة الأمريكية عن قيام شرق أوسط جديد تكون فيه إسرائيل هي المركز السياسي والاقتصادي وهنا يتحقق أمن إسرائيل في المنطقة وهذا ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أثناء الحرب الإسرائيلية الأمريكية على لبنان " بأننا في حالة مخاض لولادة شرق أوسط جديد[1] ولكن بسبب قوة المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق فإن المخطط الصهيوني الأمريكي لم يتحقق.

ومن خلال الدراسة تبين أنَّ إسرائيل كانت ولا تزال جزءا أساسيا وفاعلا في السياسة الخارجية الأمريكية في التأثير على صانع القرار السياسي داخل الإدارة الأمريكية سواء أكانت إدارية جمهورية أم ديمقراطية، وذلك من خلال اللوبي الصهيوني ولجان العمل التابعة له وأصبح بإمكانها التأثير ولكن بطريق غير مباشرة في رسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وخصوصا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تكون القرارات صانع القرار الأمريكي لصالح الكيان الصهيوني، وذلك من خلال وجود شخصيات يهودية في مراكز القرار السياسي وخصوصا في إدارة الرئيس السابق بل كلينتون، والرئيس الحالي جورج بوش الابن وفي النهاية وبكل صوت مرتفع من الإدارة الأمريكية تقول إن أهم أهداف سياستها في منطقة الشرق الأوسط حماية أمن إسرائيل وتوفقها لكي

---

[1] شنتاوي مسعد، الحرب بالوكالة في لبنان، مجلة الدفاع المصرية، العدد 242، 2006/11، ص7.

تردع أي قوة إقليمية تعرض مصالح أمريكا والغرب للخطر، وإن التأييد الأمريكي المطلق للكيان الصهيوني ليس تأييداً نخبوياً عابراً وإنما هو حالة شعبية، وهذا مؤشر على ان التحالف الأمريكي الصهيوني يحظى بدعم المجتمع الأمريكي، فدعم إسرائيل حالة شعبية ثقافية ودينية أمريكية غربية مرتبط بمعتقدات دينية وهي عودة المسيح المنتظر وهذه متجذرة في التراث الشعبي المستقى أغلبه من العهد القديم، لا ننسى أن الكنيسة المسيحية المتصهينة في الولايات المتحدة قدرة كبيرة على التأثير في المجتمع الأمريكي والنخبة السياسية الأمريكية، وعلى صانع القرار الأمريكي الذي يؤكد أن المراهنة على الدور الأمريكي في المنطقة العربية لا يمكن أن يكون للصالح العربي ضد اليهود فعلى العرب أن يتعاملوا مع الإدارة الأمريكية بصفتها الراعي والمشارك في المشروع الصهيوني في المنطقة وأن تبنى كل السياسات وبرامج العمل والتحرك استناداً إلى تلك الرؤيا المرتكزة إلى الفهم العميق والواقع السياسي والاجتماعي والعقائدي في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وكذلك لابد أن نفهم بأن أسس ومرتكزات وأهداف وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية هي نهب خيرات الأمة العربية والقضاء على ثقافتها وإبعادها عن دينها ومحاولة تكريس وجود الكيان الصهيوني في بنيتها كجزء طبيعي منه يسيطر عليها بقوته عبر الدعم الأمريكي له، لذلك علينا أنْ نفهم بأن العلاقة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة علاقة وطيدة وهذه العلاقة تخدم مصالح الطرفين، وهذا واضح بوقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين على الرغم من أنّ عدم وجود المساواة في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه طرفي الصراع قد يؤثر على علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية[2].

---

(1) أ. تاير، المرجع السابق، ص 90 – 92.

(2) المرجع نفسه، ص93.

الفصل الثالث

التحولات في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي بعد أحداث 11/أيلول/2001

الفصل الثالث

التحولات في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي بعد أحداث 11/أيلول/2001

3. 1 الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول/ 2001:

3. 1. 1 أحداث 2001/9/11 وتداعياتها على الصراع العربي – الإسرائيلي

كان يوم الثلاثاء الحادي عشر من أيلول عام 2001 يوما مشهوداً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بل في تاريخ العالم فبعد الساعة التاسعة صباحاً بدقائق قليلة من هذا اليوم اصطدمت طائرة ركاب بأحد مركز التجارة العالمي بنيويورك فهدمت معظمه، وبعد 18 دقيقة اصطدمت طائرة ركاب أخرى بالبرج الثاني فهدمته وهدمت معه ما تبقى من بنيان البرج الأول، وبينما كان مسؤلوا وزارة الدفاع (البنتاغون) يراقبون ما يحدث في مركز التجارة العالمي فوجئوا بارتطام طائرة ركاب بمبنى البنتاغون للذي يضم مبنى قيادات القوات المسلحة ومكتب وزير الدفاع، وحتى وزارة الخارجية الأمريكية لم تسلم، إذ انفجرت سيارة ملغومة بالقرب منها أسفر الانفجار عن حريق في مبنى الوزارة الذي لا يبعد سوى مئات الأمتار عن البيت الأبيض وفي هذا الأثناء قطع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن زيادة كان يقوم بها إلى إحدى المدارس الابتدائية في ولاية فلوريدا وقال في أول تعليق له على الحادث "إن أمريكا تعرضت إلى مأساة قومية اليوم وسيتم عمل كل شيء لاصطياد الفاعلين، وأن الإرهاب لن يصمد ولن يقف في وجه أمريكا"[1].

---

[1] هيكل محمد حسنين، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، أكتوبر، 2003 ص186 – 190.

إن حدثا كهذا من حيث الطريقة التي تم بها، ودقته في إصابة أهدافه، وحجم الخسائر التي ألحقها، ليس بالأمر السهل فالتخطيط للقيام بهذا العمل، وتنفيذه يصعب على الدول الكبرى أن تقوم به وبخاصة أنه موجه ضد أقوى دولة في العالم مالياً واقتصادياً وعسكرياً، وهي التي تمتلك احدث وسائل المراقبة والتجسس الجوية والأرضية مما يسمح لها بالتجسس على العالم كله، إضافة إلى أن لها شبكات من الجواسيس والعملاء في جميع أنحاء العالم، وتفتخر بان لديها مخابرات مركزية(CIA) الأقوى والأوسع انتشاراً على مستوى العالم، إذ إن تاريخها حافل بتفجير الصراعات العرقية والطائفية وصناعة المؤامرات في تغيير أنظمة، وتنصيب أخرى وكان آخرها ما حدث في العراق 2003. [1].

فالولايات المتحدة لها باع طويل في صناعة المؤتمرات والأحداث واتهام الخصوم بها،فأحداث 11/ أيلول /2001 كانت من صنع الولايات المتحدة والصهيونية، إذ أن مثل هذه الأحداث وبحسب رأي الخبراء العسكريين والاستراتيجيين، تستغرق عدة سنوات، من حيث الإعداد والتجهيز، وفي مقابلة صحيفة مع الرئيس السابق للمخابرات الألمانية(ايكهارت فرتياخ) في/ كانون أول/2001 في صحيفة AMERICAN FREE PRESS استبعد أن يقوم بها أي تنظيم، بل في رأيه فان ما حدث لا يمكن أن تنفذه إلا دول متقدمة ومتطورة وقال" إن هجمات 11/ أيلول/2001 كانت تحتاج إلى سنوات من التخطيط وحجمه يبين أنها نتيجة لإعمال تنظمها دولاً. [2]

فالسؤال الذي يُطرح هو لماذا لم تستطيع الإدارة الأمريكية كشف هذا المخطط والحيلولة دون تنفيذه في الوقت الذي يحتاج لسنوات عدة للقيام به، ولكنها في ساعات قليلة بعد الحدث استطاعت أن توجه الاتهام إلى تنظيم القاعدة وزعيمه

---

[1] هيكل، المرجع السابق، ص191.

[2] AMERICAM FREE PRESS,4/12/2001

أسامة بن لادن بالهجمات التي أصابت برجي مركز التجارة العالمية ووزارة الدفاع" البنتاغون" فالذي يتمكن من معرفة القائم بالعملية خلال ساعات، ويمتلك القدرة الدقيقة في معرفة الفاعل، وبسرعة مذهلة! أليس بالأحرى أن يكتشف عمليات التخطيط لها، والتي استغرقت سنوات؟ والغريب أيضا أن يطلب وزير الدفاع الأمريكي السابق دونلد رامسفيلد من الإدارة العسكرية بعد خمس سنوات من الأحداث وضع خطة لضرب العراق وكأن وزير الدفاع يترقب هذا الحدث فيسرع بالاستفادة من نتائجه فيضع جدولاً لتوظيف الحدث باتهام القاعدة وأفغانستان والعراق وإيران وكوريا الشمالية وأطلقوا عليهم "محور الشر" وبعدها اختار الرئيس بوش الابن سبعة دول اسماها بالدول المارقة وهي (العراق، سوريا، إيران، ليبيا، السودان، كوريا، كوريا الشمالية)[1].

ومن الدلائل التي توفرت بعد عام من إحداث 11/ أيلول/2001 اعتراف الإدارة الأمريكية يوم الخميس 19/ أيلول /2002 في ردها على الكونغرس، بأنها كانت على علم بالتهديدات التي يشكلها أسامة بن لادن قبل 11/ أيلول 2001 وادعت أنها لم تكن تملك ما يكفي من المعلومات الإستخباراتية الدقيقة للحيلولة دون وقوع الهجمات على نيويورك وواشنطن، واعترفت في ردها أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية تلقت العديد من التحذيرات بشأن إمكانية هجوم لكنها تجاهلتها، وهذا ما أكده "ريتشارد ارميتاج" نائب وزير الخارجية في شهاداته المكتوبة أمام اللجنة المؤلفة من مجلس الشيوخ والنواب وبرر عدم اتخاذ الإجراءات الأمنية المطلوبة قائلاً "لكن أيا من تلك التحذيرات لم يتنبأ بهجمات الحادي عشر من أيلول" وادعى" أن ما لم نعلمه كان على المستوى التكتيكي، لم نكن نعلم ما هي الأهداف التي ينوي تنظيم القاعدة مهاجمتها ومتى وكيف؟"[2] وكذلك التقرير الذي

---

[1] حسن حسن، إحداث الحادي عشر من أيلول، 2002/9/6،www.alhayat.com

[2] محفوظ عصام، حول التحقيق في عملية 11/ أيلول، جريدة السفير اللبنانية، العدد 9407، 2003/1/25، ص17.

قدمته اليانور هيل رئيسة لجنة التحقيق الذي يجريه الكونغرس حول إخفاقات أجهزة الاستخبارات الأمريكية، حيث قدمت تقريراً للجنة يوم الأربعاء 2002/9/18 من ثلاثين صفحة أكدت فيه" أن هذه الأجهزة كانت على علم بخطر وقوع هجمات تستخدم فيها طائرات مدنية قبل هجمات 11/ أيلول /2001 لكنها اعتبرت أن هذا الخطر ليس كبيراً،[1] وأوردت في التقرير انه في شباط 2001 وردت معلومات جميعها تؤكد أن ابن لادن سيضرب في الأشهر المقبلة، وان الهجوم سيكون في نيويورك وكاليفورنيا، وفي نيسان وردت معلومات عن ابن لادن مهتم باستخدام طائرات تجارية للقيام بهجمات في الولايات المتحدة وفي أيار من عام 2001 أكدت معلومات للمخابرات الأمريكية المركزية أن تنظيم القاعدة يستعد لشن هجوم في الولايات المتحدة، وفي 10 أيلول 2001 رصدت أجهزة الاستخبارات مكالمتين هاتفيتين تتحدثان عن هجوم وشيك ولم تترجم إلى اللغة العربية إلا في 12/ أيلول 2001 [2]. أي بعد وقوع الحدث الإرهابي.

ومن الدلائل على صناعة الحدث من قبل الأجهزة الأمنية الأمريكية أنَّ عميلا للمخابرات يدعى (فينيكس) يعمل في ولاية اريزونا قدم مذكرة إلى المخابرات المركزية بين فيها ازدياد العرب اللذين يدرسون الطيران وتقدم في 2/ تموز/2001 حذر المباحث الفدرالية من حمله هجومية جوية على أمريكا، كما حذرت المخابرات المركزية في 6/ آب/2001 من هجمة على الولايات المتحدة ستتم، لها علاقة بالطيران[3].

ولمعرفة الفاعل الحقيقي لأحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 علينا أولا تعريف من هو المجرم، فالمجرم هو من يستفيد من الجريمة، ومن خلال ما

---

(1) المرجع نفسه، ص17.

(2) محفوظ، مرجع سابق، ص17.

(3) ميسان تيري، 11/ أيلول /2001 الخديعة الكبرى، للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2003، ص48.

تبع أحداث أيلول/2001 من تطورات كبيرة على المستوى الداخلي للولايات المتحدة والعالم وبخاصة المناطق العربية والإسلامية، نجد أن المستفيد الرئيسي من تلك الأحداث هو الولايات المتحدة والكيان الصهيوني،أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد استغلت الحدث للخروج من المأزق الاقتصادي الذي وصل إليه الاقتصاد الأمريكي قبل أحداث 11/ أيلول /2001، حيث بدأ التراجع الاقتصادي يبرر جلياً في مؤشرات البطالة التي وصل النقص في الثامن من أيلول 2001 إلى 3.35 مليون شخص، كما انخفضت مؤشرات الإنتاج الصناعي، ففي شهر آب/ 2001 انخفض قطاع المعادن والمرافق إلى 0.8% عن الشهر الذي سبقه، وانخفضت السلعة التشغيلية إلى 76,2% وهو أدنى منذ تموز1983[1] وكذلك من اجل تصفية حساباتها مع أعداء لها سابقين حيث يسمح الظرف الزمني والدولي باعتبارها سيدة العالم اليوم بتحقيق انتصارات عليهم، فيقول غور فيدال" أن عصبة (تشيني- بوش) تريد حرباً للسيطرة على أفغانستان، وإنشاء خط للأنابيب والتحكم في بترول (ستانات-وراسيا) لصالح شركائها في الأعمال، وكذلك إنزال اكبر قدر من الدمار بالعراق للسيطرة على نفطه بدعوى أن هذا البلد معقل للإرهاب، وربما ينشر بودرة الجمرة الخبيثة فوق قمح الولايات المتحدة"[2].

وكذلك أعطت أحداث الحادي عشر من أيلول/2001 الفرصة الذهبية للولايات المتحدة في فرض هيمنتها على ثروات العالم، وفرض أنماطها السياسية والسلوكية على العالم اجمع،عبر إطلاق حاكميتها على القرار الدولي ومصادرة حرية القرار للهيئات الدولية في الأمم المتحدة سواء في مجلس الأمن أو حتى الجمعية العمومية، ووجوب تبعية دول العالم للإدارة الأمريكية،من خلال الشعار

---

(1) الشطي اسماعيل، تحديات إستراتيجية بعد إحداث 9/11، مجلة المستقبل العربي، العدد 283،2002/9، ص45.

(2) قدوري زبير سلطان، الإسلام واحداث الحادي عشر من أيلول/2001، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط1، 2003، ص56.

الذي أطلقة بوش الابن "من لم يكن معنا فهو ضدنا"[1] هذا على المستوى الخارجي.

أما على المستوى الداخلي الأمريكي حيث تم تمرير مشروع الابن حول المظلة الدفاعية،والتي بلغت 400 مليار دولار من الكونغرس دون معارضة، واختفت عيوب عملية وصول جورج بوش الابن إلى رئاسة الولايات المتحدة عن طريق المحكمة الفدرالية، وانتهت مسألة التشكيك بانتخابه[2].

أما المستفيد الآخر من هذه الأحداث فهو الكيان الصهيوني الذي كان محاضرات قبل الحادي عشر من أيلول من قبل الرأي العام العالمي، لممارسته الوحشية ضد الأطفال والنساء في فلسطين وكذلك المأزق الذي وضع فيه بسبب انتفاضة عام 2000 وتجلت الاستفادة بان أصبح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارييل شارون رجل سلام في عرف الرئيس بوش، إذ أطلق يده ليفعل ما يشاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة من عمليات إبادة للشعب الفلسطيني للفلسطينيين تحت سمع وبصر العالم كله دون أن يحرك أحدا ساكناً، إضافة إلى أن الأحداث سمحت للكيان الصهيوني إلصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة الفلسطينية المشروعة دولياً[3].

يتضح مما سبق أن الدولتين الوحيدتين المستفيدتين من أحداث 11/ أيلول /2001هما الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وان الدول المتضررة هي الدول المتضررة هي الدول العربية والإسلامية التي تمتلك النفط وبعض دول العالم والتي وضعت على قائمة دول "محور الشر" ولكن المتضرر الأكبر هو الشعب الفلسطيني عندما تركت الولايات المتحدة الأمريكية رئيس وزراء إسرائيل السابق ارئيل

---

[1] ديس جون لويس، ترجمة طلال الساحلي، FOREIGN POLICY، جريدة السفير اللبنانية، العدد 9396، 2001/1/13، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] فرسون، المرجع السابق، ص18-19.

شارون يتلذذ بالدم الفلسطيني دون أن تعارضه أي دولة في العالم بحجة انه يحارب الإرهاب، في الوقت الذي انشغل فيه العالم بأحداث 11/ أيلول/2001 وثم الحرب الأمريكية على الإرهاب المتمثلة في غزو أفغانستان 2001 والعراق 2003، فعملت إسرائيل على استغلال الوضع لفرض واقع جديد على الأرض الفلسطينية، فصعدت من حملتها الشرسة على القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية.

2.1.3 إستراتيجية "الفوضى البناءة" تجاه الصراع العربي_الإسرائيلي.

منذ مطلع العام 2001 الذي شهد تولي اليمين الأمريكي المحافظ بزعامة الريس الأمريكي السابق جورج بوش الابن مقاليد السلطة في الولايات المتحدة، وحزب الليكود بزعامة اريل شارون في إسرائيل،بدأت مرحلة جديدة من التوافق الاستراتيجي الأمريكي- الإسرائيلي حول رؤية الطرفين ومشروعهما سواء تجاه القضية الفلسطينية أو تجاه المنطقة بشكل عام. وكان ذلك نتيجة الانسجام الكبير بين رؤية اليمين الإسرائيلي التي تعطي أهمية كبيرة وأولوية الأداة العسكرية في تنفيذ سياساته وسياسة" الفوضى البناءة" الجديدة التي صاغها المحافظون الجدد، وتبنتها إدارة الرئيس بوش الابن، وقد استندت الولايات المتحدة في اعتمادها لهذه السياسة تجاه المنطقة العربية بشكل خاص إلى رؤية مفادها أن الاستقرار في هذه المنطقة قد أصبح يشكل عقبة بوجه المصالح الأمريكية، وان تحقيق هذه المصالح يقضي العمل على إشاعة الفوضى فيها تمهيدا لإعادة تشكيلها من جديد جغرافياً وسياسيا واقتصاديا بما ينسجم مع المصالح والسياسات والمشاريع الأمريكية[1].

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستثمار أحداث الحادي عشر من أيلول/2001، في تطبيق إستراتيجية جديدة تمثلت باحتلالها لأفغانستان ثم العراق، كما اعتمدت أيضا "إستراتيجية" الفوضى البناءة" في سياساتها تجاه القضية

---

[1] مدانات، المرجع السابق، ص4.

الفلسطينية، وذلك بهدف فرض تصوراتها بالقوة على هذه القضية والتي تنسجم مع تصورات اليمين الإسرائيلي.

ويمكن تحديد ملامح الإستراتيجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ العام 2001 على النحو الآتي:[1]

1- أن عملية السلام لا ينبغي أن تقتصر على حل قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي بل يجب أن تتضمن بناء شرق أوسط جديد، على قاعدة إدخال تغييرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي بنى السلطات السياسية، تتأسس على نشر الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والتغيير في مفاهيم المنظومة التربوية- الثقافية في المنطقة العربية، وهذا ينطبق حالياً على الوضع الفلسطيني وانه ربما يجري اعتماد ذلك في أماكن أخرى في مرحلة لاحقة. وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول يوم 2002/2/6 أمام مجلس الشيوخ الأمريكي حين عبر عن اعتقاده بان إسقاط النظام العراقي قد يفسح المجال لإعادة صوغ المنطقة بطريقة ايجابية تعزز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً إذا تم تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

2- أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب فقط بإجراء تغيرات وإصلاحات سياسية واقتصادية في معظم البلدان العربية وإنما ستعمل على الدفع بهذا الاتجاه بمختلف الوسائل الممكنة، بما في ذلك وسائل الضغط السياسي والاقتصادي المباشر وربما القوة العسكرية، أيضا حيث يلزم الأمر، ومما يلفت الانتباه أن الإدارة الأمريكية لم تعد تكتفي بمجرد الصداقة مع طبقة سياسية حاكمة في هذا البلد أو ذاك وإنما ستعمل على إدخال تغييرات تطال بنية

---

[1] كيالي ماجد، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق... على القضية الفلسطينية، مجلة شؤون عربية، العدد 113، ربيع 2003، ص24-25.

المجتمعات العربية، بما يؤمن مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية، على المدى البعيد، كالأسواق الحرة وبرامج نشر الديمقراطية.

3- أن إسرائيل هي حجر الزاوية في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية، ولذلك فمن الطبيعي أن تسعى أمريكا لضمان امن الدولة وتفوقها النوعي في مختلف المجالات وتمكينها من التدخل في صياغة الترتيبات الجديدة في المنطقة من موقع الشريك المتميز،ويتضمن ذلك أيضا،عدم الدخول معها في خلافات وحساسيات قد تضعف وحدتها الداخلية وقدرتها على صد الضغوطات أو التهديدات التي تتعرض لها واللافت لأن ثمة محللين اسرائيليين رأوا في تأجيل بوش إعلان خطة "خريطة الطريق" والاستجابة لمطالب شارون الخاصة بالتنسيق بشأن الحرب المبيتة ضد العراق والاستعداد لتقديم مساعدات مالية وضمانات قروض لإسرائيل، بمثابة تصويت لصالح شارون في الانتخابات (التي جرت مؤخراً)، وتدخلاً فظاً في الشؤون الداخلية لإسرائيل يستعدي الشجب من الوطنيين الإسرائيليين ! بحسب المحلل جدعون سامت. وبرأي هارتس "عكيفا الدار" فإن شارون سيدخل التاريخ باعتباره مرشح اليمين الأول الذي وصل إلى الحكم على أكتاف رئيس الولايات المتحدة، فالدلال الذي يقدمه بوش على شارون ورفضه طرح خريطة الطرق على الملا، إلى ما بعد الانتخابات، ليس إلا إسهاما في خداع الناخب الإسرائيلي وتضليله، من حقنا أن نطالب الصديقة الكبرى بان تسحب يدها مما تبقى من الديمقراطية الوحيدة في المنطقة[1].

4- أن أي تطور أو تقدم في العملية السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، من وجهة النظر الأمريكية، فان ارتباطه ليس بوقف العنف من قبل الفلسطينيين، وإنما أصبح يرتبط بإدخال "إصلاحات" في بنية سلطتهم؛ بما في ذلك تغيير قيادتهم إلى درجة أنّ الرئيس السابق جورج بوش الابن في خطابة المعروف

---

(1) المرجع السابق، ص25.

(في 2002/6/24)، كان قد رهن حق تقدير المصير للشعب الفلسطيني بوقفه للإرهاب وإصلاح مؤسساته وتغيير قيادته وبذلك أصبحت وجهة النظر الأمريكية أكثر اقتراباً من وجهة النظر الإسرائيلية، إذ لم تعد القضية هنا هي قضية عدوان واستيطان واحتلال من قبل إسرائيل، وإنما باتت قضية مشمولة بما يسمى بالحرب ضد الإرهاب الإرهاب وبالحملة من اجل الإصلاح، وفي هذه المقاربة المجحفة باتت إسرائيل في موقع الضحية والشعب الفلسطيني في موقف المعتدي! وبات مطلوباً الإحاطة بالقيادة الفلسطينية (على الرغم من كونها منتخبة!) وتغييرها بقيادة تتجاوب مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية[1].

وفي هذا الأمر انحياز الإدارة الأمريكية للتيار الليكودي في إسرائيل، الذي كان يقوده شارون في السابق، وانحيازها الآن ودعمها" لحزب كاديما" الحاكم الذي يقوده رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت على خلاف الإدارات السابقة التي كانت تفضل حكومات حزب العمل[2] ويدلل على ذلك الدعم الأمريكي لإسرائيل في حربها على لبنان عام 2006.

ويتضح الانسجام الكبير في الإستراتيجيتين الأمريكية والإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية منذ مطلع العام 2001 في الرسائل المتبادلة بين الرئيس السابق بوش الابن ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اريبل شارون، اللذين حددا واتفقا فيها على نقطتين رئيسيتين باعتبارها البرنامج المطلوب أمريكيا وإسرائيل من أية حكومة فلسطينية مقبلة ترغب بالحصول على قبول الولايات المتحدة، وهما:[3]

---

(1) المرجع السابق، ص25.

(2) الهواري عبد الرحمن، الحزب على لبنان، مجلة الدفاع المصريه، العدد 242، أيلول/2006، ص22

(3) تقارير ووثائق، مذكرة شارون لبوش ورسالة بوش إلى شارون، المرجع السابق، ص198-203.

أ- استخدام القوة لضرب منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة وتفكيك وتدمير بنيتها التحتيه.

ب- أن يكون على رأس أي حكومة فلسطينية تشكل قيادات تلتزم بالمطالب الأمريكية والإسرائيلية سواء ما يخص تطبيق رؤيتهما إلى القضية الفلسطينية أو بتطبيق ما يسمى بـ"الإصلاحات السياسية والديمقراطية " لأجهزة السلطة الفلسطينية، أو بالعمل على ضرب منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة وانهائها.

ويمكن اعتبار هذه الشروط الأمريكية التي تضمنتها رسالة الرئيس الأمريكي بوش الابن رسالة لرئس الوزراء السابق اريبل شارون، لتطبيق سياسة" الفوضى البناءة" في فلسطين،عبر تهيئة البنية الملائمة لقيام صدام مسلح بين الفصائل الفلسطينية مؤداه خلق الفوضى والانقسام والفتنة في صفوف الشعب الفلسطيني وبالتالي التشتت والضعف، مما يمهد الرضوخ للشروط والمطالب الأمريكية والإسرائيلية والقبول برؤيتهم للحل النهائي[1].

ويمكن النظر إلى الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005 والذي أيده بقوة الرئيس بوش الابن في رسالته لرئيس الوزراء السابق اريبل شارون، فقد كان الهدف " منه إسرائيليا خلق ديناميات خلق تصادم فلسطيني، يجعل الانسحاب العسكري الإسرائيلي حجراً يصطاد عصفورين معاً: تخفيف أعباء الخسائر التي تلحقها المقاومة بالاحتلال، وتفجير البيت الفلسطيني على كل من فيه من دون اعتبار لمصالح احد، بما في ذلك قيادات السلطة ذاتها وهذا احد أشكال الديمقراطية الفلسطينية المفترضة وفق الأجندة الإسرائيلية، وهو شكل خاص للفوضى البناءة فلسطينياً"[2].

---

[1] الولي مصطفى، الفوضى البناءة أو تفكيك الشرق الاوسط وإعادة تركيبة، مجلة حوار العرب، العدد 12، تشرين الثاني، 2005، ص25-53.

[2] الولي، مرجع سابق، ص53-54.

وفي سياق عمل الولايات المتحدة لتطبيق إستراتيجية" الفوضى الخلاقة" في فلسطين أعلنت إدارة الرئيس بوش الابن منذ عام 2006 عن رفضها لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 التي أجريت في ظل رقابة عدة جهات دولية أجمعت على نزاهتها والتي أسفرت عن فوز كبير لحركة حماس وتشكيلها حكومة جديدة برئاسة" إسماعيل هنيه"،حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة الضغوط الكبيرة على هذه الحكومة سعياً لإسقاطها، وكان ذلك بالعمل على وقف التمويل المالي للسلطة الفلسطينية، ومحاصرة حكومة حماس دولياً وعربياً، والضغط عليها للاعتراف بإسرائيل كشرط أساسي لقبول التعاطي معها. وقد أدت هذه السياسات إلى فرض صعوبات ومعيقات كبيرة على حكومة حماس أبرزها الضغوط المالية والسياسية الكبيرة التي تمارس على حكومة حماس مما أدى إلى شيوع حالة من الملل والاحتجاج وعدم الرضى في صفوف قطاع واسع من المجتمع الفلسطيني تجاه حكومة حماس بسبب عدم قدرتها على دفع رواتب الموظفين لشهور طويلة، كما أدت هذه السياسات إلى قيام صدام مسلح بين حركة حماس وحركة فتح التي رفضت بتوجيه أمريكي التنازل عن الصلاحيات الأمنية لصالح الحكومة الجديدة[1].

على الرغم من موقف هذه الصدامات المسلحة بعد اتفاق مكة الذي عقد بناء على المبادرة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، والتي جرت بين حركتي "فتح وحماس" في مكة المكرمة في 16/ شباط/2007 حوارات الوفاق الفلسطيني،[2] فقد عادت وبقوة من جديد وهي مدينة غزة بالتحديد وبشكل دفع وزير الداخلية الفلسطيني هاني القواسمي إلى تقديم استقالته مبرراً ذلك بعدم قيام الرئاسة الفلسطينية والحكومة أيضا

---

[1] بونعمان سليمان، المرجع السابق، ص26.

[2] الصواف محمد، فتح وحماس تتفقان على حرمة الدم وحكومة الوحدة، جريدة الأهرام، 2007/2/10. ص15.

بالاستجابة للمطالب والاحتجاجات الأمنية التي قدمها لفرض الأمن وإنهاء الصدامات العسكرية[1].

أن ما يدور الآن وبعد اتفاق مكة من الفلتان الأمني الذي يشكل حالة التصدع والفوضى التي يعيشها الداخل الفلسطيني وزيادة الهوة بين حركتي فتح وحماس لدرجة الوصول للاقتتال الداخلي من جديد أكثر من مرة، ووقوع المزيد من الضحايا بين الطرفين وحدوث الانفصال من غزة والضفة الغربية وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة سلام معافي فانه يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بطريقة أو بأخرى، وبالرغم من تفاوت التصريحات الإسرائيلية،لكنها في الغالب لم تخف تأييدها لما يجري، بل عمل الإسرائيليون على زيادة الهوة بين الفلسطينيين، وبخاصة منهم رئيس الوزراء الإسرائيلي "ايهود اولمرت"، وكما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس الفوضى البناءة" هذا أولا وتقوية الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد أن وصفه العديد من المسئولين الإسرائيليين أكثر من مرة بأنه ضعيف[2].

وهذا يدلل على رضى الولايات المتحدة على ما يدور بين الفلسطينيين من فلتان امني وعزل حماس عن رئاسة الحكومة الفلسطينية.

فمن خلال هذه الفوضى يستطيع رئيس الوزراء الإسرائيلي "ايهود المرت" الحصول على المزيد من التأييد الدولي لذلك بغية الاستمرار في عزل الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس، ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية في حصد ثمار إستراتيجيتها الجديدة تجاه القضية الفلسطينية وهي سياسة الفوضى الخلاقة التي

---

[1] خالد سمر، وكالات، جريدة الرأي الأردنية، عمان، العدد 13374، 2007/5/15، ص21.

[2] عبد الهادي مها، حكومة حماس الفلسطينية... التحديات وآفاق المستقبل، مجلة دراسات شرق اوسطيه، العدد 38، شتاء/2007، ص115-116.

اعتمدتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن كأولوية وعنوان رئيسي في تعاطيها مع هذه القضية.

2.3 السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية، وإسرائيل بعد إحداث 11/ أيلول /2001

1.2.3 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي.

لقد شكل الوطن العربي منذ أواسط القرن التاسع عشر منطقة صراع استراتيجي بين القوى الدولية، حيث أصبح هدفا لسيطرة هذه الدول لاستغلال موقعة وثرواته، فقد احتلت كل من بريطانيا وفرنسا أجزاء كبيرة من الوطن العربي، حيث قسمت اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 بلاد المشرق العربي إلى مناطق نفوذ بين الدولتين وسخرت بريطانيا سياساتها ونفوذها لإرساء حجر الأساس للدولة الصهيونية في فلسطين، ثم جاءت الولايات المتحدة الأمريكية لتدعم الوجود الإسرائيلي في فلسطين[1].

بدأ التركيز على العلاقات بين الإسلام والغرب الذي تتزعمه الولايات المتحدة، وبعض الدول الغربية التي تنادي بوجود تهديد إسلامي وقد تعمقت هذه الفكرة بعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول حيث جاء الرد الأمريكي مباشرة وبعد ساعات قليلة إعلان الحرب على الإرهاب واتجاه القيادة الأمريكية إلى حشد العدد الأكبر من الجهود الدولية لشن الحرب على الإرهاب وإلصاق تهمة التفجير بالعرب والمسلمين، وهذا فكان لأحداث 11/ أيلول /2001 اثر كبير في تشويه صورة العرب لدي الغرب، فقد تجاوزت هذه الصورة من مرحلة التشويه التي كانت سائدة قبل تلك الأحداث إلى احتمالات الإقصاء وإبعادهم من الولايات المتحدة

---

(1) جندل عبد الله، العلاقات العربية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة معلومات دولية، العدد 67، 2001، ص22.

وخلق صدام وهمي مع الإسلام على اعتبار أن الإسلام مصدراً للإرهاب، وذلك في محاولة لخلط الأوراق على الساحة الدولية[1].

كما قامت الإدارة الأمريكية والصهيونية بشن حملة على الإسلام والعروبة والتشهير بهما وتشويه صورتهما بأنهم مصدراً للإرهاب، إضافة إلى الحملات السياسية التي تحاول ابتزاز بعض الدول العربية وعلى الأخص مصر والمملكة العربية السعودية من خلال هجوم إعلامي يصف الدولتين بأنهم مأوى للإرهابيين وان المملكة العربية السعودية تقدم الدعم المالي لصالح منظمات ومؤسسات تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية إرهابية كحماس وكذلك دعم المملكة العربية السعودية لانتفاضة الاقصى 2000، وهذه السياسة التي تنتهجها الإدارة الأمريكية تلقى دعماً من بعض الدوائر المعادية للعرب والإسلام في الولايات المتحدة، حيث كانت إحداث 11/أيلول/2001 النهاية الحقيقية للحرب الباردة وبداايات الصراع بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.[2] وبدأت السياسة الأمريكية بالتغيير تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، ثم فرض الحصار على الشعب العراقي عام 1991 وأحداث 11/أيلول/2001، ثم اندلاع الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 باعتبارهم مصدر الإرهاب، وكذلك فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية 2006/6/25 وكذلك الضغط السياسي والإعلامي والاقتصادي والعسكري الأمريكي باستغلال إحداث 11/أيلول/2001 ونتائجها كإطار ناظم للعلاقات الأمريكية مع الدول العربية والإسلامية،خصوصاً ما يتعلق بالشعار الأمريكي بان من لا يقف معنا فهو ضدنا ومع الإرهاب،وكذلك الاحتضان الكامل لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والحيلولة دون اتخاذ العقوبات التي تنص عليها القوانين الدولية ومواثيق

---

[1] المرجع نفسه، ص23.

[2] جبريل امجد، الآثار الثقافية لانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 38، شتاء 2007، ص63- 64.

الأمم المتحدة ضدها، بالرغم من كل الممارسات غير الإنسانية والإرهابية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل لدرجة منع تشكيل لجان تحقق في المجازر والمذابح التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي وثقتها الكاميرات الإسرائيلية والغربية والعربية، وكذلك جهود منع محكمة العدل الدولية من تقديم رأي استشاري مستقل وعادل في التحقيق في هذه المجازر، علماً بيانه يمثل جريمة حرب حسب المادة(8) من قانون المحكمة الجنائية الدولية، ويخرق المادة(46) من ميثاق جنيف لحقوق المدنيين تحت الاحتلال، وعدم الأخذ بتوصية المحكمة بعد صدورها لصالح القانون الدولي القاضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 وضرورة إزالة الجدار العازل والاستيطان من هذه الأراضي وكذلك إتباع الأراضي المتحدة سياسات الطلبات والاملاءات على الدول العربية، باعتبارها مطالب تستوجبها السياسة الخارجية الأمريكية وتطالب بتنفيذها بخصوص عدد من المسائل المتعلقة بمناهج التعليم والتغيير الثقافي والفكري والإصلاح السياسي والاقتصادي إضافة إلى المطالبة بتحقيق الأمن الإسرائيلي ولو بإجراءات تخلق عدم الاستقرار في الدول أو في المنطقة بشكل عام والسلطة الفلسطينية والدول العربية الموجهة لإسرائيل بشكل خاص. [1] وفي حديث للرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" في مجلة "دير شبيجل" الألمانية في 2006/8/15 قال: إن كراهية العالم العربي للولايات المتحدة الأمريكية ازدادت وبلغت حداً غير مسبوق، وأن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تعيشان اليوم في عزلة دولية بسبب استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل التي لا تملك أي مبرر أو سند قانوني أو أخلاقي للاعتداء على هذا الشعب[2]. وأعلن وزير

---

[1] الحمد جواد، رؤية إستراتيجية في افاق العلاقات العربية الغربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2006/11/12، ص1- 2.

[2] كارتر جيمي، السياسة الأمريكية في عهد بوش والعداء ضد أمريكا، مجلة "دير شبيجل" الألمانية، 2006/8/15. ص7-8.

الخارجية الأمريكي السابق كولن باول في 19/ تشرين ثاني/2001 الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي والتي حملت في طياتها أول إقرار أمريكي علني بالالتزام الرسمي بتأييد إقامة دولة فلسطين فلسطينية، وتفاؤل العرب قليلاً بهذا الموقف بعد رفض إدارة بوش الابن إبداء مواقف واضحة عن كيفية الوصول إلى تسوية سلمية ووضع حد لما يقوم به رئيس الوزارة الإسرائيلي السابق شارون من أعمال إرهابية في الأراضي الفلسطينية، والعجيب أنها نالت تأييداً كاملاً من جانب إدارة بوش الابن التي أطلقت يده ليفعل ما يشاء، لذلك اعتبرت رؤية وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول بإقامة دولة فلسطينية عبارة عن محاولة للتقرب من الدول العربية، وللأسف لم يكتب لهذه البادرة الإيجابية البقاء فسرعان ما تبخرت وعادت السياسة الأمريكية لسابق عهدها في الوقوف بقوة رئيس الوزراء السابق شارون وتأييده في حصاره لمقر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في رام الله[1].

إن من الأسباب التي أدت إلى التغيير في الموقف الأمريكي هو نجاح الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان فالإدارة الأمريكية لم تعد بحاجة إلى تأييد الدول العربية في الحرب ضد الإرهاب، وعادت الولايات المتحدة الأمريكية من جديد تستخدم لغة للغطرسة والاستعلاء ضد العرب، ورافق ذلك حملة إعلامية وسياسية محكمة ضد كل من السعودية ومصر. وأما بالنسبة للجانب العربي فقد زاد سخطه على السياسة الأمريكية نتيجة اتجاه الولايات المتحدة للتخطيط لحرب العراق متذرعة بحجج واهية وذرائع وهمية، ومحاولة بذلك تلفيق التهم إلى العراق وتحميله مسؤولية هجمات 11/أيلول/2001 للانتقام من العراق لمصلحة إسرائيل وللسياسات الأمريكية في المنطقة[2].

---

[1] باول كولن، مبادرة وزير الخارجية الأمريكي يطرح رؤية أمريكية لتسوية النزاع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، مجلة دراسات دولية العدد، 82، 2002، ص137.

[2] ليدي زيد، ترجمة عبد الإله النعيمي، ساعتان هزتا العالم، 11 أيلول الأسباب والنتائج، دار الساقي، بيروت، 2002، ص5 -7.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة بالتنسيق مع بريطانيا وإسرائيل لضرب العراق، تقف صامتة تجاه كل ما يجري في الأراضي العربية المحتلة ولا يهتز لها ضمير إزاء المذابح وأعمال الهدم والتخريب التي يمارسها الإرهابي الأول شارون[1]. وعليه فإن الرأأي العام العربي يرى أن السياسة الأمريكية لا تفكر إلا في اختلاف الذرائع لضرب العراق في حين تطلق العنان لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون للتصرف كما يشاء في فلسطين، مما ولد شعوراً لدى الرأي العام العربي أن التحالف الأمريكي شن حرباً شاملة ضد الأمة العربية بهدف إذلالها وفرض الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية عليها، والتحكم في مصير شعوبها[2].

كما أن الإنجاز الأمريكي شبه المطلق والأعمى لإسرائيل، أوجد حالة عدم ثقة بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية، فقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية على النقيض من كل بلدان العالم التي أدانت جرائم رئيس الوزراء السابق شارون في الأراضي الفلسطينية، حيث بررت سياسة شارون ودعمتها حتى وصل الحد بالسياسة الأمريكية أن اعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن شارون رجل سلام على الرغم من أن الإدارة الأمريكية لا تجهل سجل شارون الإرهابي ومجازره عبر نصف القرن الماضي، ومع أن الإرهاب الإسرائيلي طال مصالح أمريكية عندما شجعت وزارة الدفاع الإسرائيلية يهود مصر على القيام بأعمال تخريب للمصالح الأمريكية من أجل تخريب العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر، وعلى الرغم من انكشاف المخطط الإسرائيلي إلا أن الولايات المتحدة كافأت إسرائيل بمزيد من الدعم والأسلحة،[3] وكان واضحاً ذلك في حرب إسرائيل في لبنان 2006 حيث كان معظم الأسلحة الإسرائيلية هي أسلحة أمريكية الصنع.

---

(1) سلمان عبد المالك، العلاقــات العربية الأمريكية بين التفاهم والإخضاع، 2002/6/25، ص1-2.

(2) المرجع نفسه، ص3.

(3) الشلبي جمال، النزاع العربي الإسرائيلي– إلى أين www.aljazeera.net ص3 – 1.

وفي دراسة لأحد ضباط مركز الأبحاث في الجيش الأمريكي نشره في صحيفة (واشنطن تايمز) في تاريخ 10/أيلول/ 2001 يؤكد فيها قدرة الموساد على استهداف قوات أمريكية في منطقة الشرق الأوسط ويقوم بالادعاء بأن من قام بها من هم متطرفون فلسطينيون أو عرب[1].

ويقول ديفيد يوك رئيس منظمة الحقوق والوحدة الأمريكية كيف قتل في مبنى التجارة العالمي 199 شخصاً من كولومبيا و 482 من الفلبين ولم يقتل 4000 إسرائيلي يعملون في مبنى التجارة العالمي إلا شخص واحد[2]. وبالرغم من كل هذا إلا أن الإدارة الأمريكية قامت بتوجيه الاتهام مباشرة نحو العرب والمسلمين.

لقد نجح العالم العربي والإسلامي في حملته بالتلميح بمسؤولية الصهاينة عن أحداث 11/أيلول/2001، فقد طالب قادة المنظمات السياسية اليهودية الرئيس جورج بوش الابن باتخاذ موقف حازم وصارم تجاه الاعتقاد السائد في أوساط العالم العربي بأن إسرائيل مسؤولة عن هجمات 11/أيلول/2001 التي وقعت على الولايات المتحدة، وطالب قادة اليهود الأمريكيين في العديد من البيانات الصحفية إدراج هذه القضية ضمن الحملة الدبلوماسية والإعلامية المركزة التي تنشغل بها الإدارة الأمريكية والرامية إلى تخفيف حدة معارضة الرأي العربي للهجوم الأمريكي على أفغانستان، وكانت مظاهر الاحتجاج من جانب قادة المنظمات السياسية اليهودية على تقارير نشرتها وسائل الإعلام الأمريكية أشارت إلى أن العالم العربي يرى أن عملاء ينتمون إلى الموساد الصهيوني هم الذين قاموا بتنفيذ الهجوم على الولايات المتحدة، وذلك لإرغام الولايات المتحدة على شن هجوم انتقامي شامل ومدمر ضد العالم العربي، وأبلغت وسائل الإعلام الأمريكي الرأي

---

(1) دراسة لأحد ضباط مركز الأبحاث في الجيش الأمريكي، صحيفة واشنطن تايمز، 2001/9/10، ص3.

(2) المرجع نفسه، المرجع السابق، ص4.

العام الأمريكي أن الرأي العام في الدول العربية ينظر إلى ضلوع إسرائيل بالهجوم على الولايات المتحدة كحقيقة واقعة لابد من الاعتراف بأن أمريكا تحكم حالياً من قبل اليمين المتطرف الذي يستند إلى 50% من الشعب الأمريكي الذين يؤمنون بالمسيحية الصهيونية، وهذه الفئة تؤمن بضرورة تجزئة العرب بكل الطرق، كما أنها من الناحية التاريخية هي التي أنشأت الكيان الصهيوني[1].

كما سعت السياسة الخارجية الأمريكية من أجل النيل من الإرهاب إلى تكريس مبدأ الكيل بمكيالين في إقامة السياسة الدولية؛ فنجد أنها طالبت الحكومات العربية بالانضمام إلى التحالف لمكافحة الإرهاب لإثبات براءة هذه الحكومات من التهمة الموجهة إليها، ومن جهة أخرى فإنها تعمل على تحويل مساهمة بعض الدول لتوفير الأمن للأمريكيين إلى فرصة لجني مكاسب اقتصادية وسياسية، إن مثل هذا المبدأ الذي تتعامل به الإدارة الأمريكية يعمل على زيادة أسباب التوتر في العلاقات الدولية وذلك تتعامل به الإدارة الأمريكية بعمل على زيادة أسباب التوتر في العلاقات الدولية وذلك لأنه يربط الاستقرار الاجتماعي، والسياسي في الدول العربية بمدى خضوعها لمتطلبات الإدارة الأمريكية[2].

وباستخدام الرئيس بوش اصطلاح "حملة صليبية" خلال وصف الحرب الأمريكية ضد ما تعتبره إرهاباً إعادة إلى أذهان الأجيال الجديدة في الدول العربية التسلسل التاريخي للعلاقات العربية الأمريكية، فمنذ أن اعتمدت السياسة الأمريكية دبلوماسية البوارج الأمريكية ضد بلدان الخليج العربي أصبحت هذه العلاقات تشكل دوليا تحت وطأة الصراع المسلح، فالصيحات التي يطلقها صقور الإدارة الأمريكية لشن الحرب تعني إن النخبة الحاكمة الأمريكية تسعى جادة لإبقاء التسلسل التاريخي للعلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربة ضمن صدام المصالح[3].

---

[1] الشبلي، المرجع السابق، ص3.

[2] ناصر حنان، المتغيرات في العلاقات العربية الأمريكية، ص3 – 5.

[3] المرجع نفسه، ص6.

وهذا ما أكدته الاتهامات الأمريكية القائلة بوجود علاقة وثيقة بين النخبة الدينية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية وبين الجماعات الإرهابية التي تنشأ في الخارج بسبب توتر العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تزايدت هذه الانتقادات منذ الحادي عشر من أيلول في وسائل الإعلام الأمريكي حيث أن الشعور السائد لدى الأمريكيين بأن حليفتهم المملكة العربية السعودية قد خذلتهم[1].

وقد استغل الإعلام الصهيوني أحداث 11/أيلول/ 2001 لتنفيذ حملة مستخدماً وسائل الإعلام الأمريكية التي تسيطر عليها الدوائر الصهيونية، بتصوير العرب كإرهابيين وقتلة، وإن ما يحدث في أمريكا ليس إلا من فعل العرب والمسلمين الحاقدين على الحرية والديمقراطية، وهذا دفع الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي لشن حرب مدمرة على كافة الدول العربية التي تؤدي الإرهابيين كما يدعون وقامت الولايات المتحدة بشن حرب ضد العراق وتدميره وضد لبنان والعمل على تفكيكه، كما أن الإعلام الصهيوني ربط ما حدث في الولايات المتحدة بما يجري في فلسطين، وحاول بشتى الطرق والسبل إظهار الفلسطينيين بأنهم إرهابيين وقتلة ونتج عن ذلك بأن أعطت الولايات المتحدة الحرية الكاملة للكيان الصهيوني لتنفيذ أكبر عملية تصفية للفلسطينيين ولتنفيذ بعض الضربات القاضية على لبنان والدول العربية[2].

وتبين الدراسة بأن السياسة الخارجية الأمريكية أعطت إسرائيل الحرية الكاملة في القضاء على الشعب الفلسطيني، فأين أنتم يا عرب من معرفة حقيقة الولايات المتحدة فإنها بالرغم من المصالح التي لها في المنطقة العربية لكنها لن

---

(1) بيومي علاء، العلاقات العربية الأمريكية، 1/كانون أول/2002، ص2 – 5.

(2) سعيد عبد المنعم، العلاقات العربية الأمريكية، جريدة الأهرام المصرية، العدد 42033، 2002/1/1، ص23.

تقف إلى جانب العرب في أي قضية مع إسرائيل، ولكت إذا أرادت أن تكون هناك علاقات جيدة مع الدول العربية فعليها الوصول إلى حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي وأن تقوم بالضغط على إسرائيل للقبول بوجود دولة فلسطينية في أراضي 1967 لأن الصراع العربي الإسرائيلي هو مركز الصراع في المنطقة وحله هو نقطة الانطلاق إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة سواءً على الصعيد العراقي أو اللبناني أو السوري.

وتبين الدراسة أيضاً أن الطبقة السياسية الأمريكية كثفت في خطابها السياسي الأيدلوجي تحت عنوان واحد هو مفهوم الإرهاب الذي تم بمقتضاه تصوير العالمين العربي والإسلامي على أنهما المصدر الوحيد لهذا المفهوم نظراً وممارسة، وقد بالغ الساسة الأمريكيين بل وجانبوا الصواب، عندما نظروا إلى الكفاح الفلسطيني الذي لا يستهدف شيئاً سوى تطبيق قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة عن طريق التفاوض على أنه صور الإرهاب الذي لابد أن يكون مذموماً ومرفوضاً في كل صورة.

والإدارة الأمريكية الحالية برئاسة جورج بوش الابن ليست هي الإدارة الأولى ولن تكون الأخيرة التي تنخرط في تحالف استراتيجي مع الكيان الصهيوني، وتقدم له كل أنواع الدعم السياسي والعسكري والمالي، إنما خصوصية هذه الإدارة في أنها تجاوزت أكثر من الضوابط والتوازنات التي كانت تراعيها، ولو في الشكل مختلف المقاربات الأمريكية للقضية الفلسطينية والظاهر أن الظروف الدولية الجديدة في مرحلة ما بعد 11/أيلول/2001، إضافة إلى وصول النفوذ الصهيوني في الفترات الأخيرة إلى مستوى كبير في التأثير في السياسة الأمريكية[1].

---

[1] سمور علي، رؤية بوش، انخراط أمريكا في المشروع الشاروني، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، 2002، ص206.

ولقد تمثلت السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي بعد أحداث 11/أيلول/2001 بالانحياز الأمريكي الأعمى للكيان الصهيوني فعندما وقعت الأحدث الحادي عشر من أيلول 2001، كانت الانتفاضة الفلسطينية مشتعلة، كما كان هناك عمليات استشهادية من قبل الحركات الإسلامية الجهادية في فلسطين، حيث جاءت جوهرها رداً على إرهاب دولة الاحتلال الصهيوني بزعامة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اريبل شارون بأنه حقق واحداً من انتصاراته أنه يقدم نفسه كمدافع عن العالم الحر، وفيما كانت الإدارة الأمريكية تقوم بدور المراقب لما يجري من أحداث ومجازر على يد السفاح شارون في الأراضي الفلسطينية، فتساوي الإدارة الأمريكية بين عنف وقمع الجيش الإسرائيلي في استخدام آلته العسكرية التي تعتبر الأقوى والأكبر في منطقة الشرق الأوسط من أجل كسر الانتفاضة الفلسطينية وبين أحداث وأفعال احتجاجية الشعب لشعب محروم ومحبط واعزل من السلاح وكان الرئيس الإسرائيلي السابق اريبل شارون يخوض حرباً شرسة اشتعلت نيرانها بعد زيارته الاستفزازية لبحة المسجد الأقصى الشريف، وإيصادة الباب نهائيا أمام أية اتصالات من أي نوع مع السلطة الفلسطينية في إطار سياسة تهدف إلى الاستفادة من المناخات الدولية بعد أحداث 11/أيلول/2001 من أجل فرض كل شروطه على السلطة الفلسطينية، ومن أجل دفعها للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية التي أرهقت الشعب الإسرائيلي وكذلك يهدف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اريبل شارون من وراء ذلك إلى تلقين الحكومة الفلسطينية وشعبها درساً في مخاطر مواصلة العنف ضد الكيان الصهيوني[1].

وبالفعل استثمر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اريبل شارون أحداث 11/أيلول/2001 والحملة التي كان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يديرها على الإرهاب، التي استكملت فيها متطلباتها المادية والمعنوية لخوض الحرب على

---

[1] السهلي نبيل، أضواء على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية (1951 – 2002) مجلة الصامد الاقتصادي العدد 113 / 134، حزيران – كانون أول/ 2003، ص246 – 256.

أفغانستان، لكي يضع مخططه موضع التنفيذ، من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب، فقد أظهرت الحكومة الصهيونية تعاطفاً مع الولايات المتحدة الأمريكية بمجرد وقوع أحداث 11/أيلول/2001 إلى درجة أنها اتخذت قراراً بإغلاق المجال الجوي الصهيوني لمدة أربع وعشرين ساعة، في خطوة توحي بأن من قام بالعمل الإرهابي ضد الولايات المتحدة يمكن أن يستهدف إسرائيل لأن العدو مشترك، كما حاولت الحكومة الصهيونية ومعها أجهزة الإعلام الغربي باستغلال أحداث 11/أيلول/2001 والعمل على تعبئة الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة، للقيام بحملة دعائية معادية على العرب والمسلمين ملقية المسؤولية على عدد من الدول العربية بتهمة دعمها للإرهاب حتى توضع على قائمة الإرهاب الأمريكي عند الرد العسكري وهنا تم الحديث صراحة عن كلا من سوريا والعراق وحتى أن الرئيس الإسرائيلي السابق أرييل شارون أخذ يساوي بين رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرافات وبين زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن حين قال مخاطباً الأمريكيين "كل منا لديه بن لادن الخاص به"[1].

وهذا تتبلور بوضوح الرؤية الأمريكية بضرورة ابتعاد إسرائيل عن أجواء الحملة التي تشن ضد الإرهاب التي سوف تكون منصبة ضد الدول العربية والإسلامية وترى الولايات المتحدة أنه من الضروري مشاركة دول عربية إسلامية في هذه الحملة الموجهة ضد الإرهاب على أي مستوى من المستويات، وبالتالي فإن من أي دور لإسرائيل سوف يؤدي إلى عدم مشاركة الدول العربية لأن إسرائيل متهمة من قبل الدول العربية والرأي العام العربي الإسلامي بأنها هي التي تمارس الإرهاب وهذا يعرض الحملة الأمريكية للتشويه[2].

---

[1] جاد عماد، القضية الفلسطينية وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد 147،القاهرة 2002، ص105.

[2] المرجع نفسه، ص105 – 106.

وإذا كانت الدول العربية هللت للانعطافة التي شهدتها السياسة الأمريكية حين أعلن الرئيس جورج بوش الابن خريف 2001 "أن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة كانت مطروحة على الدوام لدى الإدارة الأمريكية شريطة احترام حق إسرائيل في الوجود..." [1] إلا أن هذا الموقف ليس سوى تنازل سطحي ظاهري هدفه كسب ود العرب في حملته ضد الإرهاب.

أن تمسك العرب بهذا الأمل الأمريكي الخادع يعكس تفاهة التفكير السياسي، لأن الوعد بإقامة دولة فلسطينية خديعة ما بعدها خديعة، أما أطروحات أراضي الحكم الذاتي المستقلة فهي خديعة أخرى، لأن الحكومة الصهيونية زرعت الأراضي الفلسطينية بالمستوطنات الصهيونية لتقسيم تلك الأراضي فيما بينهما ومع ذلك لم يحتج الأمريكيون على ذلك.

يعود الدعم الأمريكي لإسرائيل في مجلس الأمن في 2006/11/11 عندما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو" لمنع مجلس الأمن من تبني مشروع قرار تقدمت به الدول العربية بمبادرة من قطر كان يدين إسرائيل لارتكابها مذبحة في بيت حانون، ويدعو إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، على الرغم من أن هذا النقض أدانته جامعة الدول العربية على لسان أمينها العام، إلا أن الولايات المتحدة لم تعط هذه الإدانة العربية أي اهتمام فكان هذا النقض بمثابة الضوء أحضر لتشجيع إسرائيل على مواصلة عدوانها على الشعب الفلسطيني حيث وصف السفير الأمريكي بالأمم المتحدة "جون بولتون" القرار العربي بأنه غير متوازن ومتحيز ضد إسرائيل وهذا يؤكد بأن سياسة الولايات المتحدة لإسرائيل ثابتة، ولن تتغير حتى ولو تغيرات الإدارة الأمريكية[2].

---

[1] الحسن يوسف، جذور الانحياز دراسة في تأثير الأصولية في السياسة تجاه القضية الفلسطينية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 82، 2004، ص195.

[2] عطية رجائي، الكمين الإسرائيلي، صحيفة الأهرام المصرية، العدد 47807 2006/11/14.

ويتضح هنا بأن الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة جورج بوش الابن أصبح إنحيازها لإسرائيل واضحاً في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي عندما دعمت رئيس الوزراء الإسرائيلي (إيهود أولمرت) في تنفيذ سياسة من جانب واحد، والانسحاب أحادي الجانب من بعض أجزاء الضفة الغربية[1].

وحول قضية الإرهاب فهناك اختلافات في التعريف فلا يوجد تعريف جامع ومحدد حول مصطلح الإرهاب متفق عليه من قبل مختلف الدول وقد عرف الإرهاب وفقا لمبادئ محكمة نور نبرغ بأنه خرق قوانين المعاملة والإبعاد من أجل الأشغال الشاقة وغيرها من الأغراض بحق المدنيين في المناطق المحتلة، اغتيال أو إساءة معاملة سجناء الحرب أو الأفراد في عرض البحر تصفية الرهان، سلب الأملاك العامة أو الخاصة، التدمير المعتمد للمدن والقرى أو أعمال الاجتياح التي لا تبررها الضرورات العسكرية[2] أما الآن فقد حصل تغيير جذري في تعريف الإرهاب حيث أصبح الاستناد في تعريفه إلى الأهداف السياسية وعلى أرضية بوليسية، وإلى تعريف بوليسي للإرهاب وهو التعريف نفسه الوارد في تعداد مهمات مكتب التحقيقات الفيدرالي وهو الإرهاب يقوم على استخدام غير مشروع للقوة والعنف في حق الأفراد أو الممتلكات بهدف ترويع الحكومة والمدنيين أو قسم منهم في إطار السعي إلى تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية[3].

فتعريف الإرهاب أصبح مقترناً بالمصالح الأمريكية، فهي تعرفه حسب مصالحها، وفيما تعتبر الأمم المتحدة مقاومة الشعوب ضد الاستثمار حقاً مشروعاً تكفله المواثيق الدولية، وليس عملاً إرهابياً فإن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني يصفان المقاومة الفلسطينية بالإرهاب فالكيان الصهيوني يحتل فلسطين بالكامل

---

(1) سمور، المرجع السابق، ص207.

(2) شمس محمود زكي الشامي عمر، الإرهاب الدولي وزيف أمريكا وإسرائيل، ط1، مطبعة الدودي دمشق، 2003، ص12.

(3) براون جون، مخاطر التعريف بالإرهاب، صحيفة لومدند ديبلوماتيك، شباط 2002 ص3.

وغيرها من الأراضي العربية منذ عام 1967، واحتل جنوب لبنان عان 1978 وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة لا تعتبر إسرائيل دولة إرهابية، وهل هناك أكثر من ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني من جرائم ضد المدنيين والعزل[1].

وإن ما تقوم به المقاومة الفلسطينية للاحتلال الصهيوني فإنه يندرج في إطار محاولات الرد على الاجتياح الصهيوني للأراضي الفلسطينية والقتل الجماعي وتهديم الأحياء وقتل الأطفال والشيوخ والنساء فتأتي العمليات الاستشهادية لتعيد التأكيد على أصل القضية، فالاحتلال الصهيوني يمثل أبشع شكل من أشكال الإرهاب والعدوان والمقاومة الفلسطينية هي مقاومة مشروعة فالشعب الفلسطيني هو الضحية للإرهاب الأمريكي – الصهيوني، الذي مارسه الكيان الصهيوني منذ أكثر من خمسين عاماً ومازال، وبدل أن تركز الولايات المتحدة على المصدر الحقيقي للعنف والإرهاب الذي يتمثل في إرهاب الدولة الذي يمارسه الكيان الصهيوني، فإنها تخص حديثها على التركيز العمليات الاستشهادية التي يقوم بها أفراد الشعب الفلسطيني في مواجهة إرهاب يومي منظم تقوم به دولة تمتلك التكنولوجيا والقوة مدعومة من قبل الولايات المتحدة إذ يستخدم السلاح الأمريكي في قتل الشعب الفلسطيني[2].

لقد أذهلت الولايات المتحدة الرأي العام العربي، الذي ساند حملتها في أفغانستان عندما تنكرت للحق في فلسطين، فاعتبرت مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي إرهاباً بينما ساندت حرب الإبادة التي تقوم بها الحكومة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني باعتبارها دفاعاً عن النفس وجعلت من شارون رجل سلام ومن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات رأس الإرهاب[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص3.

[2] وثيقة، مفهوم الإرهاب والمقاومة... رؤية عربية إسلامية، المكتبة الوطنية، ط1، عمان تموز 2003 ص7– 24.

[3] المرجع نفسه، ص25.

ويتبنى الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بشكل لافت الأطروحات المجنونة والممارسات الإرهابية التي يتبناها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريبل شارون الذي يمثل التطرف في مؤسسة الحكم الصهيوني وتدعم الولايات المتحدة الكيان الصهيوني الإجرامي، فقد زعمت الولايات المتحدة أن شارون يحارب الإرهاب وأنه ينوب عن الولايات المتحدة في هذه المهمة وأنه لهذا يستحق مساندتها ومساندة المجتمع الدولي في القضاء على المنظمات الإرهابية الفلسطينية[1].

لقد أعلنت الولايات المتحدة قائمة بأسماء المنظمات الإرهابية وهي (حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكتائب الأقصى التابعة لفتح وحزب الله في لبنان)،وفرضت حظراً على الجمهورية العربية السورية لاتهامها بمساندة هذه المنظمات وطلبت من العرب الانضمام إلى معسكر السلام الذي يقوده الكيان الصهيوني ضد معسكر الإرهاب الذي يمثله الرئيس الراحل ياسر عرفات[2] ونتيجة هذا الانحياز الفاضح للكيان الصهيوني من قبل الولايات المتحدة فإنها تحصد اليوم كراهية الشديدة من دول العالم بعامه والعالم العربي بخاصة.

لقد عملت إسرائيل على استغلال ما يجري في العراق لفرض واقع جديد على الأراضي الفلسطينية بعد أن أخذت الضوء الأخضر من الحكومة الأمريكية بأن ما تقوم به إسرائيل في فلسطين هو استمرار للقضاء على الإرهاب فصدعت من حملتها على القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، التي كانت قد احتلتها عام 2002 بعد أن أخلتها بموجب اتفاقيات أوسلو، وأن عمليات البطش والإرهاب التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني بحق فلسطين قد ارتفعت مع العدوان

---

[1] المرجع نفسه، ص25.

[2] أبو الرب مجد ولين، تداعيات العدوان الأمريكي على العراق وفلسطين، مجلة الصامد الاقتصادي، العدد 134/133، كانون أول 2003، ص245 – 248.

الأمريكي على العراق، لكن هذا الإرهاب لم يتوقف يوماً بحق فلسطين، بل وصفها تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة في أوائل آذار عام 2003 بقوله "الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الصهيوني بلغت أعلى درجات إرهاب الدولة، حيث قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم السادس من آذار/ 2003 فقط أحد عشر مواطناً فلسطينياً،معظمهم من المدنيين من مدينة جباليا ومخيمها، ويقول التقرير أن عدد الشهداء الفلسطينيين قد بلغ في الفترة من 6/شباط – 6آذار 53 شهيداً مدنياً في قطاع غزة".[1]

وهناك إجراءات قامت بها الحكومة الإسرائيلية، مستغلة غياب الرأي العام العالمي، وانشغاله بما يحدث في العراق بعد أن أخذت الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية ومن أهم الإجراءات[2]:

1- تهويد القدس:

استمرت محاولات الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تهويد مدينة القدس، وذلك من أجل خلق واقع ديمغرافي لصالح اليهود إذ عملت على نقل عائلات يهودية للإقامة في شقق سكنية في حي رأس العمود في القدس الشرقية، وقد قال مدير جماعة السلام الإسرائيلية ايان هاريوفني "إنه يعتقد أن نقل المستوطنين تم أثناء الحرب التي تقودها أمريكا ضد العراق[3] وتم نقلهم في هذه الفترة لتجنب الانتقادات من قبل الحكومات العربية والمجتمع الدولي".

---

[1] المدني توفيق، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب وفلسطين، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص256 – 258.

[2] أبو الرب مرجع سابق، ص526 – 260.

[3] شمالي، نصر، حقل الدم الفلسطيني العراقي، جريدة العرب اليوم الأردنية، عمان، 2003/4/7، العدد 2898، ص7.

2- استمرار العمل في الجدار العازل:

لقد صادرت الحكومة الإسرائيلية حتى أواخر شهر نيسان 2003 أكثر من 1800 دونم من أراضي قرى محافظة جنين المحاذية للخط الأخضر وذلك من أجل تنفيذ مخططها الذي يدعي "الجدار العازل" والذي يفصل إسرائيل والضفة الغربية، وبموجب التعديلات التي أدخلت على الخطة الخاصة بتنفيذ هذا الجدار، فإن عدة قرى في غرب وجنوب جنين ستكون داخل المنطقة العازلة بين الجدار العازل والخط الأخضر[1] وقد أيد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بناء إسرائيل الجدار العازل حتى تتمكن إسرائيل من المحافظة على تحقيق أمنها من العمليات الإرهابية الفلسطينية[2].

3. مصادرة الأراضي الفلسطينية وتجريفها:

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في مصادرة أكثر الأراضي الفلسطينية بحجة تأمين الأمن والحماية للمستوطنات اليهودية[3]. ففي مدينة الخليل تم الاستيلاء على مئات الدونمات لأغراض استيطانية يهودية أما في قطاع غزة فقد طلبت الحكومة الإسرائيلية من المزارعين إخلاء أراضيهم الزراعية من أجل مصادرتها[4].

---

(1) فلسطين، مصادرة أكثر من 1800 دونم من أرضي قرى جنين لصالح الجدار الفاصل، جريدة الرأي الأردنية، عمان. 2003/4/29، العدد 11913، ص30.

(2) تقارير ووثائق، رسالة بوش إلى شارون، المرجع السابق، ص201 – 203.

(3) فلسطين، خطورة المخططات الاستيطانية على الأراضي الزراعية، جريدة الرأي الأردنية، عمان، 2003/4/10، العدد 11894، ص27.

(4) نواف، خديعة خريطة الطريق، جريدة الدستور الأردنية، عمان، 2003/3/27، العدد 12810، ص21.

4. السماح للحكومة الإسرائيلية باستخدام قنابل محرمة دولياً:

لقد قررت المحكمة العليا الإسرائيلية السماح لجيش الاحتلال الإسرائيلي باستخدام القذائف المحرمة دوليا ضد المقاومين الفلسطينيين وهذه القذائف هي أمريكية الصنع، وتقوم الدبابات الإسرائيلية بإطلاقها وهي تحوي على كميات كبيرة من الأسهم الفولاذية، والتي تقدر في كل قذيفة حوالي 5000 سهم وهذه الأسهم تتطاير أثناء قذفها وتحرق كميات كبيرة من جسد الضحية فتحرقه من الداخل وتقتله على الفور[1].

لقد وصل الانحياز الأمريكي لإسرائيل في صراعها مع العرب ومع الفلسطينيين إلى الحد الذي قرر فيه الرئيس الأمريكي في صراعها مع العرب ومع الفلسطينيين إلى الحد الذي قرر فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 2/كانون أول/ 2001 بالإعلان عن تجميد أرصدة ثلاثة جمعيات خيرية بدعوى أنها على صلة بحركة حماس التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية تنظيماً إرهابياً وأنها ذات امتداد عالمي وهذا الأمر شجع إسرائيل على اعتبار السلطة الفلسطينية منظمة إرهابية تدعم الإرهاب[2].

وفي هذه الأجواء الملتهبة ضد الفلسطينيين تمكنت الحكومة الإسرائيلية من تجديد تحالفها مع الولايات المتحدة وصورت حربها في فلسطين امتداداً للحرب الأمريكية على الإرهاب.

وأما آخر صورة الانحياز الأمريكي لإسرائيل والدعم المطلق لها هو ما كشفت عنه دراسة تم نشرها عبر جامعة هارفارد الأمريكية في منتصف آذار/

---

(1) أبو غوش، عوني، تلاحم الفصائل الفلسطينية بعمق المقاومة والاحتلال الإسرائيلي، جريدة العرب اليوم، عمان، 2003/4/7، العدد 2498، ص1.

(2) هيئة التحرير، التقرير الاستراتيجي العربي،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1، القاهرة، 2002/5، ص266.

2006 والتي أعدها كل من جون هاينمر أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو ودين واليت أستاذ العلاقات الدولية بكلية جون كيندي بجامعة هارفارد وقد تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى الولايات المتحدة منحت إسرائيل 140 مليون دولار، كما أعاقت الولايات المتحدة جهود الدول العربية لوضع الترسانة النووية الإسرائيلية على أجندة الوكالة للطاقة النووية[1].

وهذا يشكل دعما واضحاً وعلى الملأ لإسرائيل ضد العرب ثم بدأت الولايات المتحدة حملة ضارية ضد السلطة الوطنية الفلسطينية وضد الأطراف العربية، فبعد انتهاء حربها في أفغانستان أعلنت أن الرئيس الراحل ياسر عرفات لا يمارس جهوداً واضحة لمنع العمليات الإرهابية ضد الإسرائيليين وهذا التصريح من الإدارة الأمريكية كان بمثابة الضوء الأخضر لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون بشن عدوان شامل على الأراضي الفلسطينية الراحل ياسر عرفات وقوات الحرس الخاصة به وبمكتبه، بل قامت الحكومة الإسرائيلية بتدمير طائرات الهيلوكبتر الثلاثة التي كان يستخدمها الرئيس الفلسطيني الراحل في التنقل[2].

وفي خطاب للرئيس الفلسطيني الراحل في 16/كانون أول/ 2001 أكد على أهمية إعلان حالة الطوارئ والاستمرار بها والالتزام بمبادرة وقف إطلاق النار التي يتعين على الجميع احترامها والتقيد بها وتجديد الوقف الشامل والفوري لجميع الأعمال العسكرية، ووقف تام لأي أعمال عنف خاصة الهجمات الانتحارية وأدانتها ومحاسبة كل مدبريها والمخططين لها[3].

---

[1] الحسيري عبد الوهاب، المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة بين العرب وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، المجلد 41، ص188.

[2] جاد، مرجع سابق، ص105.

[3] هيئة التحرير، التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص257.

فكان الرد الأمريكي حاسماً في رفض مناشدة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات لها بالطلب من إسرائيل التوقف عن استخدام الأسلحة الأمريكية لضرب الشعب الفلسطيني وجاء الرد الأمريكي على لسان نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الذي أعلن "أنه من حق رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يدافع عن بلده وشعبه ضد الإرهاب وبالوسائل التي يراها مناسبة"[1].

ويتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تقدم مصالح العرب على المصالح الإسرائيلية بالنسبة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، لأن الولايات المتحدة مرتبطة بإسرائيل ارتباطاً دينياً، ووجود تحالفات إستراتيجية أمريكية وإسرائيلية من أجل الحفاظ على المصالح المشتركة لكليهما، وإلى وجود العديد من القوى في الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر على صانع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي بأن تكون القرارات دائماً بمصلحة إسرائيل وليس لمصلحة العرب.

3. 2. 2 المبادرات الأمريكية لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي:

3. 2. 1.2 المبادرات الأمريكية للسلام قبل أحداث 11/أيلول/2001

قبل الحديث عن المبادرات الأمريكية تجاه حل الصراع الدائر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لابد من بيان أن الصراع العربي – الإسرائيلي لم يكن وعلى مدى تاريخه مجرد صراع بين قوتين أو طرفين ولكنه كان ولا يزال صراعاً حضارياً، ومن هنا أصبح يشغل حيزاً مهما في اهتمامات الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وأن الاستقرار المنطقة العربية لا يتحقق إلا بالوصول إلى حل عادل في حل الصراع العربي – الإسرائيلي، وهذا ما أكده تقرير لجنة بيكر – هاميلتون الذي أكد فيه أن تحقيق الاستقرار في العراق يحتاج أولاً إلى الوصول إلى حل في الصراع العربي – الإسرائيلي.

---

[1] جاد، مرجع نفسه، ص106.

سوف تقوم الدراسة باستعراض أهم المبادرات الأمريكية قبل وبعد أحداث 11/أيلول/ 2001 التي طرحت للوصول إلى حل سلمي للصراع العربي – الإسرائيلي على الرغم من حصول تطورات جديدة في كل يوم منذ قرار التقسيم عام 1947، إلى القرار المتعلق باللاجئين رقم 194، وإلى حرب عام 1976، مروراً بحرب سنة 1973م، ومن اتفاق أوسلو عام 1993 وكامن ديفيد 2000، ووصولاً إلى توصيات تقرير ميشيل في نيسان عام 2001 وتفاهمات تينت في تموز 2001 والجدار العازل عام 2002 والمبادرة العربية في بيروت عام 2002 للأمير عبد الله بن عبد العزيز آنذاك وانتهاء بخارطة الطريق عام 2003، وسوف يتم التركيز على مشروع كامب ديفيد 2000 وتوصيات ميتشل 2001 و تينت 2001 هذه قبل أحداث 11/أيلول/2001 وبعد أحداث أيلول والموقف الأمريكي من المبادرة العربية في بيروت 2002، وخطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 4/حزيران/ 2002 وقد تم إعلان خارطة الطريق في 2003/4/30 وكذلك سيتم التركيز على الموقف الأمريكي من المبادرة العربية 2007 في الرياض التي كانت استكمالاً للمبادرة العربية في بيروت 2002.

أ- مؤتمر كامب ديفيد الذي طرح في الفترة ما بين 15/ 2000/7/25

لقد طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ايهود بارك من الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون بالدعوة إلى لقاء ثلاثي في (كامب ديفيد) من أجل التوصل إلى اتفاق على غرار اتفاق كامب ديفيد سنة 1987 بعد أن استهلك المفاوضون الإسرائيليون كل ما بإمكانهم من تنازلات وقد استجاب الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، وتبنت الإدارة الأمريكية آنذاك هذا الطلب رغم عدم تحمس الجانب الفلسطيني فأرسل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت لإقناع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بعقد قمة كامب ديفيد 2، إلا أن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات أكد لوزيرة الخارجية الأمريكية بأن قضية الصراع العربي – الإسرائيلي معقدة، ولا يمكن تسويتها بعقد

قمة دون إعداد كاف لها، بحيث أن فشلها سيخيب الآمال في إمكانية السلام، وهذا الفشل سيكون محققاً إذا ما بقيت المواقف الإسرائيلية على حالها، ولكن الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أصر على عقد القمة من خلال مكالمة تلفونية مع عرفات واعداً بأن لدى باراك مقترحات جديدة فاستجاب الرئيس الفلسطيني الراحل، فوجهت الإدارة الأمريكية دعوات لعقد القمة الثلاثية في كامب ديفيد ابتداءً من 2000/7/11 بحضور كل من الأطراف الثلاث المتمثلة بالجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني والدولة الراعية الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ويشمل مشروع كامب ديفيد 2 (مقترحات الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون) الذي ركز فيها على أربعة محاور رئيسية وهي[2]:

1- الانسحاب الإسرائيلي (مساحة الدولة الفلسطينية).
2- وضعية مدينة القدس.
3- مصير اللاجئين الفلسطينيين.
4- الأمن.

وأما بالنسبة لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي فلقد تضمن مخطط الرئيس السابق بيل كلينتون اقتراحاً بإصدار إعلان جديد للمبادئ يقضي اعتراف الطرفين بنهاية النزاع العربي –الإسرائيلي وكل مطالب أخرى قائمة، فكان الرد الفلسطيني على ذلك بأن اعتبر هذا الإعلان سابقاً لأوانه، لأن نهاية الصراع العربي الإسرائيلي يتطلب من إسرائيل أن تنفذ كل التزاماتها وتتطلب حلاً عادلاً، وشاملاً، كما أن الأهمية الشرعية تقتضي انسحاباً كاملاً وتفكيكاً للاحتلال الإسرائيلي وللمستوطنات من كل الأراضي المحتلة في 1976، وكذلك فأنهم يعتبرون السلام

---

(1) بن مصطفى سعيد، إفرازات الحادي عشر من سبتمبر 2001 المعطيات الجديدة في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد 85، ـــ 2002 ص22 – 23.

(2) المرجع نفسه، ص23 – 24.

المفروض من خلال هذه المقترحات لا يضمن إنهاء النزاع بل استئنافه في المستقبل بسبب المسائل العالقة بين الدولتين مثل المياه والبيئة..الخ، فإن مثل هذه الاقتراحات قد تحول النزاع إلى صراع داخلي فلسطيني من شأنه القضاء على الانتفاضة وعلى وحدة المجتمع الفلسطيني[1].

لقد فشل مشروع كامب ديفيد 2 بالوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي بناء على المقترحات الأمريكية الأربعة فكان الرد الفلسطيني على رفض مقترحات كامب ديفيد للسلام هو من أجل التوصل إلى حقيقي ودائم بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، يجب أن يكون هناك دولتان مستقلتان تتمتعان بإمكانية الاستمرار والتطور، تعيشان كجارتين متساويتين[2]، كما أن مقترحات إسرائيل في كامب ديفيد(2) تتمثل في أنه لم يكن هناك عرض إسرائيلي بصراحة، فانطلاقاً من تصميمهم على موقفهم في حالة الفشل، وتصميمهم على عدم السماح للفلسطينيين باستغلال تنازلات من طرف واحد، فإن الإسرائيليين يقفون خطوة، إن لم يكن خطوات بعيدين عن تقديم اقتراح، فالأفكار التي طرحت في كامب ديفيد (2) لم تقدم ابداً بشكل مكتوب، بل نقلت شفوياً، وكانت تقدم عموماً كأفكار أمريكية وليست كأفكار إسرائيلية،وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أيهود باراك طالب بإتاحة الفرصة له للتفاوض مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وجهاً لوجه، إلا أنه رفض عقد أي اجتماع جوهري معه في كامب ديفيد (2) خوفاً من أن يطالب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بضرورة وضع التنازلات الإسرائيلية بشكل مدون، كما أن المقترحات لم تكن مفصلة، ولو أن الأفكار الأمريكية في كامب ديفيد 2 دونت فإنها لم تكن لتعطي أكثر من بضع

---

[1] بن مصطفى، المرجع السابق، ص28.

[2] الرواية الفلسطينية الرسمية وحقائق مجريات مفاوضات كامب ديفيد وأسباب فشلها، مركزا لإعلام الفلسطيني.

صفحات، وقد أصر رئيس الإسرائيلي السابق أيهود باراك والأمريكيون على عرفات بأن يقبل بها كأسس عامة للمفاوضات وقبلها[1].

لكن مقترحات كامب ديفيد (2) فشلت، لأنها تحرم الدولة الفلسطينية من قابلية الحياة والاستمرار، ولأنها تشطر الأراضي الفلسطينية إلى أربعة كانتونات منفصلة ومحاطة كلياً ومسيطر عليها من قبل إسرائيل كما تحرم هذه المقترحات الفلسطينيين من السيطرة على حدودهم الخاصة ومجالهم الجوي، وموارد المياه الخاصة بهم، بينما تضفي الشرعية على المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية المقامة على الأراضي الفلسطينية وتفسح المجال لها للتوسع، كما أن هذه المقترحات أعطت اسماً جديداً للاحتلال الإسرائيلي ولم تضع نهاية للاحتلال العسكري، وكذلك فإن هذه المقترحات لم تعد للفلسطينيين كافة الأراضي التي احتلت في عام 1967، فقد سعت إسرائيل إلى ضم نحو 9% من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعرضت في المقابل 1% فقط من أراضي إسرائيل الخاصة، إلى ذلك أرادت إسرائيل السيطرة على 10% من الأراضي الفلسطينية المحتلة على شكل استئجار طويل الأمد لكن القضية لا تتعلق بالنسب، بل تتعلق بإمكانية الاستمرار والتطور والاستقلال، وأما بالنسبة لتبادل الأراضي فإن الفلسطينيين كانوا وما زالوا مستعدين للقبول بفكرة إقامة سلام عادل، وفكرة الأرض مقابل السلام، وقد اقترح الفلسطينيون التبادل على نسبة واحد إلى واحد بأرض ذات قيمة مساوية في مناطق مجاورة للحدود مع فلسطين وفي ذات الجوار، كما هو حال الأراضي التي ستضعها إسرائيل،إلا أن ما اقترحته إسرائيل هو نسبة تسعة إلى واحد لصالح إسرائيل، كان غير عادل على الإطلاق بحيث تشكك على نحو خطير بالتزام إسرائيل بتسوية عادلة بشأن الأراضي[2].

---

[1] الفرا محمد، القضية الفلسطينية إلى أين،مكتبة عبد الحميد شومان، محاضرة بتاريخ 2003/6/9 ص10.

[2] مركز الإعلام الفلسطيني، المرجع السابق، ص2.

وأما بالنسبة لموقف الإدارة الأمريكية من قمة كامب ديفيد (2)، فأنها فشلت في الوصول إلى تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي من قمة كامب ديفيد 2000، وبعدها جرت انتخابات الرئاسة الأمريكية 2001 والتي أفرزت نجاح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن من الحزب الجمهوري، فكان موقف الإدارة الأمريكية الجديدة 2001 من الصراع العربي – الإسرائيلي موقف متراجع عن حكومة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وقررت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الجديدة بعد تنصيبها عدم التدخل في الصراع – الإسرائيلي، وخصوصاً بعد خيبة الأمل الأمريكية على أثر فشل كامب ديفيد 2 وتحميل فشلها من قبل إسرائيل إلى الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ثم غلبة اليمين المتشدد والمتدين في الحزب الجمهوري داخل الإدارة الأمريكية الجديدة وكلهم متعاطفون بطبعهم مع إسرائيل مثل وزير الدفاع السابق رونالد رامسفيلد ووزيرة الخارجية الحالية كوندوليزا رايس فهم أقرب لمواقف حكومة الليكود،وأنهم يؤمنون فقط بالقوة، وبإمكانية الجيش الإسرائيلي إضعاف الفلسطينيين عسكرياً وكسر حركتهم الوطنية وعدم قبول منطق دولة فلسطينية[1].

وبما أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن كان واقعاً تحت تأثير مستشاريه فلا غرابة أن يتفق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السباق أرييل شارون على عزل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات تفويض السلطة الفلسطينية، وأصبح محمود عباس آنذاك رئيساً للوزراء وهو الذي يتفاوض مع الإسرائيليين واستمرت فترة الصمت والتشجيع الواضح والمنحاز من قبل أمريكا لإسرائيل وذلك من خلال استقبال رئيس الوزراء السابق اريبل شارون لعدة مرات،ورفض استقبال الرئيس الراحل ياسر عرفات أو حتى مصافحته في نيويورك، وكذلك في القمة التي عقدت في شرم الشيخ في 2003/6/3، وضمت القمة زعماء كل من: الولايات المتحدة

---

[1] ابن مصطفى، المرجع السابق، ص32.

الأمريكية ومصر والسعودية والأردن والبحرين بالإضافة إلى رئيس الوزراء الفلسطيني حينذاك محمود عباس، وجاءت القمة حسب مسؤولين أمريكيين لدعم محمود عباس لجعله أكبر ممثل فلسطيني[1] فكان هذا لشارون كضوء أخضر بالمضي في تنفيذه خطته التي انتخب من أجلها وهي إخضاع الفلسطيني وفرض الحل العسكري لذا فإن سياسة القمع التي انتهجها رئيسي الوزراء الإسرائيلي السابق كان لابد أن تواجه بالمقاومة من قبل الشعب الفلسطيني الحر،وتتطور الانتفاضة ويشتد عودها، وتستعصي على الإسرائيليين إيقافها، مما يجعل الإدارة الأمريكية تصطدم بعراقيل في سياستها القطبية والمنحازة لإسرائيل ويدفعها هذا التدهور المتواصل والخطير في الوضع الأمني والسياسي في الشرق الأوسط وخصوصاً في الصراع العربي – الإسرائيلي، فقامت بعض الدول العربية نتيجة ردود النقمة والغاضبة من طرف الرأي العام العربي لما يحدث من تدمير وقتل في الأراضي الفلسطينية بإذهاب للولايات المتحدة الأمريكية لتوضح لها أن سياسة الصمت وعدم التدخل بما يجري في فلسطين وإعطاء الضوء الأخضر للإسرائيليين فإنها لا تؤدي إلى تهييج المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً الدول الصديقة لها المنطقة[2] وأمام تلك التدخلات العربية الملحة بدأت الإدارة الأمريكية ترسل بعض الإشارات إما من قبلها مباشرة أو عن طريق هيئة الأمم من أجل تخفيف حدة العنف وتهدئة الأوضاع الأمنية في فلسطين وقدمت خطة الخروج من الأزمة عرفت بخطة ميتشل.

---

(1) عبد الفتاح محمد، تطورات عملية السلام في ضوء خريطة الطريق، مجلة الدراسات شرق أوسطية، العدد 24، صيف 2003، ص123.

(2) ابن مصطفى، المرجع السابق، ص33.

ب- خطة الخروج من الأزمة وتمثلت في لجنة تقصي الحقائق المعروفة بلجنة ميتشل (Mitchell):

وقد أرسلت تلك اللجنة إلى قمة شرم الشيخ، وقامت بتقديم تلك الخطة اليوم 2001/4/30 وهي اللجنة التي كلفت بوضع تقرير عن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وكان يرأس هذه اللجنة عضو سابق في مجلس الشيوخ الأمريكي و "خافيير سولانا" الممثل الأعلى لسياسة الأمن والتعاون في الاتحاد الأوروبي، وجاء في التقرير أن زيارة أرييل شارون إلى الحرم القدسي في 28/أيلول/2000م لم تكن السبب الرئيسي لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية وإن كانت غير مناسبة أصلاً، وأنه لا يوجد دليل مؤكد أن الفلسطينيين قد خططوا لإطلاق موجه العنف عند أول فرصة، ولقد انتهت لجنة تقصي الحقائق في أسباب اندلاع الموجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين[1] لتنفيذ ما جاء في التقرير[2]:

1- إنهاء العنف بصورة فورية: وذلك عن طريق وقف فوري غير مشروط للعنف واستئناف فوري للتعامل الأمني بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، ثم بناء الثقة والعمل سويا لإقامة فترة هدنة معقولة وتنفيذ المزيد من إجراءات الثقة حسبما ورد في إعلان شرم الشيخ أكتوبر 2000 وما قدمته الولايات المتحدة في القاهرة في 7/كانون ثاني/ 2001.
2- على حكومة إسرائيل تجميد كل نشاطك استيطاني.
3- على إسرائيل ضمان قوة الدفاع الإسرائيلية وتطبيق سياسات وإجراءات تشجيع الرد غير القاتل على المتظاهرين العزل يهدف التخفيف من الخسائر والاحتكاكات.

---

(1) تقرير لجنة ميتشل، www.islamweb.net

(2) وثيقة، تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية – لجنة ميتشل – مجلة شؤون الأوسط، العدد 103، صيف 2001، ص247 – 248.

4- على حكومة إسرائيل أن تفك الحصارات، وتحول إلى السلطة الوطنية كل الموارد والضريبة المستحقة، والسماح للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل بالعودة إلى أعمالهم وضمان امتناع قوات الأمن والمستوطنين عند الاعتداء عليهم.

5- على السلطة الفلسطينية استئناف التعاون مع وكالات الأمن الإسرائيلية وإخضاع العمالة داخل إسرائيل إلى التدقيق الكامل والتحقق من انتقاء أي ارتباط لهم بمنظمات أو أفراد يمارسون الإرهاب.

6- على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تدارس القيام بعمل مشترك لصيانة وحماية الأماكن التي تقدسها التقاليد اليهودية والإسلامية والمسيحية ودعم وتأكيد عمل التنظيمات غير الحكومية لدى الطرفين والتي تشارك في مبادرات تجمع ما بين الشعب.

موقف الولايات المتحدة من تقرير ميتشل:

أكد وزير الخارجية الأمريكية السابق كولين باول بأن توصيات لجنة ميتشل والمقترحات الأردنية المصرية 2001[1] تشكلان آلية جديدة يجب اغتنامها للخروج من المأزق الراهن، وأعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آنذاك إنها ترفض التوسع الاستيطاني، كما حدث الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن القادة العرب والإسرائيليين على كسر دائرة العنف من أجل بدء محادثات ذات معنى بشأن التسوية السليمة بين الطرفين؛ لأن العنف يزيد كثيراً من صعوبة التوصل إلى تسوية سياسية، حيث ما زالت تعكف وزارة الخارجية الأمريكية على صياغة الموقف الأمريكي الرسمي من توصيات تقرير لجنة ميتشل الدولية، وأن المسألة المحورية التي يمكن أن تحدد الموقف الحقيقي لإدارة الرئيس بوش الابن من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وكيفية الخروج من المأزق الراهن أي الموقف

---

[1] كاطو، عبد المنعم، الدعم الأمريكي لإسرائيل وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، مجلة الدفاع المصرية،القاهرة، العدد 1999، 2003/2، ص21 – 25.

من الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستباقاً للإعلان عن الموقف الأمريكي كلف سفيراً مصر والأردن نبيل فهمي ومروان المعشر، وبشكل منفرد حث المسؤولين الأمريكيين على اتخاذ موقف واضح وقوي من ضرورة وقف الاستيطان الإسرائيلي ولكن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن اجتمع مع مساعديه لشؤون الأمن القومي حيث ناقشوا بالتفصيل الموقف من تقرير لجنة ميتشل والمبادرة المصرية – الأردنية وكيفية التوفيق بينهما، كما أن الموقف من الاستيطان سيكون من أبرز النقاط الواردة في التعليق الأمريكي على تقرير ميتشل في حين اقترح الأمريكيون خلال اتصالهم مع الطرفين اتخاذ إجراءات تؤدي عملياً إلى تنفيذ الاستيطان وليس وقفه كلياً، وأن طالبوا أيضاً بوقف الاستيلاء على أراضي فلسطينية جديدة، وهذا الموقف الأمريكي يعني تجميد الاستيطان فترة محددة تستمر ثلاثة شهور قابلة للتجديد وذلك مقابل قيام الفلسطينيين من جهتهم بوقف المواجهات العنيفة ضد إسرائيل، تمهيداً لخلق الأجواء المؤدية إلى استئناف المحادثات السياسية ولكن الأمريكيين حاولوا إقناع الفلسطينيين لمفهوم النمو الطبيعي للمستوطنات،كما أن المنسق السابق لعملية السلام دينيس روس كان قد اقترح هذه التسوية أولا على شمعون بيريز الذي تبناها وعرضها على الأمريكيين وقال بيريز: "أن إسرائيل مستعدة للتوقف عن الاستيلاء على أراضي فلسطينية للمستوطنات"[1] أي لا توسع أفقيا في الأراضي بل نمو عمودي للمستوطنين مقابل وقف الفلسطينيين العنف ضد إسرائيل كما يسعى الأمريكيون الآن للخروج بتعريف مقبول للجانبين لمفهوم النمو الطبيعي وهل يجب أن يشمل فقط التكاثر الطبيعي للمستوطنين الموجودين، أم السماح بقبول مستوطنين جدد للعيش في أماكن مبنية وجاهزة، ولكن محمود عباس (أبو مازن) ابلغ الأمريكيين بإصرار الفلسطينيين على الوقف الكامل للاستيطان بشقيه الأفقي والعمودي،وشدد أن الخطر الحقيقي

---

(1) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، إحداث انتفاضة الأقصى " تقرير حول لجنة تقصي الحقائق في الأراضي الفلسطينية والردود الدولية:،www.pnic.gov، 2001/2/12، ص11.

للاستيطان هم المستوطنون أنفسهم ليس فقط المستوطنات التي يعيشون فيها كما شدد الفلسطينيون على أن الاستيطان مرفوض رفضاً تاماً سواء كان أفقيا أو عمودياً لأن ذلك يعني إضفاء شرعية فلسطينية على الاستيطان الإسرائيلي[1].

ج- خطة لاستئناف التعاون الأمني (وثيقة تينت 21/ أيار/2001):

في ظل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بعد زيارة شارون الاستفزازية للحرم القدسي ووصولها إلى حد امتداد الحرب خارج الأراضي الفلسطينية وبسبب فشل الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في الوصول إلى اتفاق حول الخلاف بشأن تقرير لجنة ميتشل رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إرسال مدير المخابرات المركزية الأمريكية جورج ينت في 5-6/يونيو/2001 إلى منطقة الشرق الأوسط من اجل وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين[2] حيث إعادة وثيقة تينت التأكيد على التزام الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية بالاتفاقيات الأمنية التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ في أكتوبر/2001 ووثيقة لجنة ميتشل/ نيسان/2001، ولكن الملفت للنظر أن وثيقة تينت لم تتعرض للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، حيث اقتصرت احد بنوده على دعوة الإسرائيليين إلى الامتناع عن شن أي هجوم ضد منشآت رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات ومقرات الأجهزة الأمنية والاستخبارية والشرطة الفلسطينية، وكذلك السجون الفلسطينية في الضفة الغربية[3] وتعرضت وثيقة تبنت إلى طريقة إسرائيل في معالجة التظاهرات المعادية للاحتلال الإسرائيلي حيث توصلت الوثيقة إلى ضرورة أن يتوصل رجال الأمن الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق لإنشاء مناطق عازلة، يحظر فيها التظاهر، حيث لا يستخدم الجيش الإسرائيلي الوسائل الفتاكة في

---

(1) المرجع نفسه، ص11-12.

(2) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسرائيل والانتفاضة.. معادلة الأمن المطلق، مرجع سابق، ص4.

(3) المرجع السابق، ص58.

حالة اندلاع المظاهرات، وكذلك فانه فيها وضع جدول زمني محدد لرفع الحصار الداخلي عن المدن الفلسطينية مع إعادة فتح الشوارع الداخلية ومطار غزة ومِيناءها والمعابر الحدودية مع الالتزام بها من جانب الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ويأتي ذلك في إطار اللجنة الأمنية المشكلة لذلك،وبالنسبة لمسألة استئناف المفاوضات فإن إسرائيل ليست مستعدة للحديث عنها قبل الالتزام بوقف إطلاق النار من جانب الفلسطينيين وكذلك إلقاء القبض على المطلوبين لإسرائيل بوصفهم مرتكبي حوادث قتل ضد إسرائيل ومنع العمليات الاستشهادية الفلسطينية[1].

ومما يلاحظ فإن كلا من كامب ديفيد 2، ولجنة ميتشل، وخطة تينت لم تصل لمرحلة التنفيذ، بسبب انعدام النية السياسية الإسرائيلية التي لا ترغب بوضع حد للعنف الإسرائيلي ولا التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين وانفلات الوضع على الساحة الفلسطينية، والسبب الأهم هو عدم وضع الولايات المتحدة ثقلها كما يجب إجبار الطرفين على العمل في تنفيذ المبادرات الأمريكية.

2.2.2.3 المبادرات الأمريكية للسلام بعد 11/ أيلول/2001.

على اثر إحداث 11/ أيلول/ 2001 وبعد فشل كامب ديفيد2 ومخططي لجنة ميتشل وتينت وتدهور الوضع الأمني في فلسطين ولاسيما بعد الحملات العسكرية الإسرائيلية لتقويض وتصفية أجهزة السلطة الفلسطينية ورموزها، وبعد صمود المقاومة الفلسطينية واستمرارها التي تمثلت في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية في 28/ أيلول/ 2001 (انتفاضة الأقصى) التي شكلت إطار جديدا وناظما لمرحلة الصراع العربي الإسرائيلي فقد اختلفت في معالمها وآلياتها واختلفت عن انتفاضة 1987 التي سبقتها وكذلك دخل الصراع العربي- الإسرائيلي مرحلة جديدة من مراحل الصراع فأصبح هناك أمر أساسي بضرورة التحرك أولا: على الصعيد العربي: ذلك من اجل وقف الحملات المتزايدة في أواسط العرب ضد العالم العربي

---

[1] المرجع السابق، ص58.

وبالخصوص لمواجهة التحريض الإسرائيلي ضد الفلسطينيين والعرب، وكذلك العمل على وقف ما شرعت إليه إسرائيل باستخدام كل الوسائل المحرمة دوليا في انتهاك حقوق الإنسان وممارسة الإرهاب والقتل الوحشي وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني الأعزل مما دفع ذلك الدول العربية تقديم مبادرات سياسية كانت أكثرها شمولاً المبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت لعام 2002 والتي سميت بـ مبادرة التطبيع العربي الشامل مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967، ثانيا: على الصعيد الأمريكي: الذي أصبح يحمل جزءاً كبيرا من المسؤولية في ما آلت إليه الأوضاع في فلسطين فقرر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن أن يتدخل مباشرة بإعلان رؤيته لحل الصراع العربي- الإسرائيلي، وبطريقة منحازة لا تخلو من الاملاءات[1]والرئيس الأمريكي باراك اوباما قرر هو الأخر منذ تسلمه دفة الحكم في الرئاسة الأمريكية التدخل السريع لإيجاد تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومن خلال ذلك يجب التطرق إلى ما يلي:

أ- الموقف الأمريكي من المبادرة العربية للسلام 2002/3/28.

أن المبادرة العربية التي صدرت عن القمة العربية في بيروت في 2002/3/28 والتي قدمها ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز والتي أطلق عليها مبادرة التطبيع العربي الشامل مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967 والتي تعد المبادرة الأولى من نوعها التي تحمل هذا التنازل العربي الكبير بلزوم الاعتراف بإسرائيل والتطبيع الشامل معها مقابل تطبيق بعض قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي

---

[1] الحمد جواد، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي حتى عام 2015 ودور الأحزاب العربية حسم الخيارات، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأحزاب العربية، دمشق، 4-6/اذار 2006، ص3.

(242،338)[*]، وان هذا العرض العربي غير مسبوق، لأنه يتضمن زيادة على قمة (فاس) 1982 تطبيقاً للعلاقات مع الدول العربية[1] وان مصداقية الإعلان الذي صدر عن القمة العربية في بيروت، يرتبط بالصمود الذي أثبته أبناء فلسطين، فوق أرضهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقدرتها على تحجيم غطرسة القوة الإسرائيلية، وإحباط أوهام شارون في ترك الشعب الفلسطيني كما انه لم يكن عرض السلام في قمة بيروت بديلاً عن الكفاح الفلسطيني على ارض الضفة الغربية وغزة، ولكنه جاء مكملاً لهذا الكفاح، وجاء عرض السلام العربي أيضا وإعلان قبول العرب للسلام مع إسرائيل ولتطبيع العلاقات معها مصاحباً بدعم صريح وجاد للشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل الاستقلال[2] فإذا كانت مبادرة السلام العربية تكتسب مغزى خاصاً في الظروف الحالية فإن ذلك يعود للاعتبارات التالية:[3]

1. الاعتراف الجماعي بإسرائيل في حدود أمنه ومعترف بها من خلال قطع العلاقة مع سياسات جميع الفصائل والحركات المتشددة (الجهاد، حماس، الجبهة الشعبية) التي جعلت هدف الانتفاضة هو تحرير كامل الأراضي الفلسطينية قبل 1948، حيث إن منطق الحرب الحالي إذا ما تواصل يدفع بغالبية الفلسطينيين للالتحاق بصفوف تلك الفصائل.

(*) تضمن قرار مجلس الأمن 242 الانسحاب الإسرائيلي الكامل من أراضي العربية المحتلة عام 1967 كما أتاح هذا القرار حرية الملاحة في المياه الإقليمية وتم ذلك بموافقة كل من الكيان الصهيوني ومصر وسوريا أما قرار 338 فهو يدعوا إلى التزام جميع الأطراف بوقف إطلاق النار وتنفيذا للقرار 242 الصادر عام 1967.

(1) المرجع نفسه، ص3.

(2) حرب أسامة، لحظات حاسمة في الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد، 148، نيسان/2002، ص6.

(3) المرجع نفسه، 148، نيسان/ 2002، ص6.

2. المبادرة العربية انطوت على رؤية سياسية شاملة، لحل وسط تاريخي، يتجاوز الجزئيات والتدابير المؤقتة، ويتلخص بوضوح في الاعتراف بإسرائيل، وتحقيق السلام، والتطبيع معها مقابل إقامة الدولة الفلسطينية، والاعتراف بكافة الحقوق المشروعة التي اقرها العالم كله للشعب الفلسطيني.
3. آلية المبادرة السعودية ترتكز في الواقع على تقرير(Mitchell) ومخطط (TENT)، كما يمكن انطلاق منها للوصول إلى المستوى الذي وصلته المفاوضات التي توقفت في طابا.

والموقف الأمريكي اظهر نوعاً من الاهتمام في البداية لكنه سرعان ما تلاشى، بسبب موقف إسرائيل من المبادرة العربية في بيروت2002، وتدهور الأوضاع بصورة خطيرة وغير مسبوقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. [1]

وأما الموقف الإسرائيلي فقد ركز أقطاب الحكومة الإسرائيلية على عنصر التطبيع داعين الأمير عبد الله بن عبد العزيز آنذاك إلى الاتصال مباشرة معهم، وتجاهلوا بقية العناصر التي تشكل النزاع العربي- الإسرائيلي وواصلت إسرائيل سياسة القمع والحصار. [2]

ويتضح أن الاستخدام المفرط والمتعجرف للقوة في مواجهة الشعب الفلسطيني لن تفلح في كسر إرادته وكل ما سوف تحدثه هو المزيد من القتل والدمار والخسائر للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي معاً، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية ومعها إسرائيل أن تدرك، بأن أفضل السبل لتحقيق السلام والقضاء على الإرهاب هو التوجه المباشر نحو مفوضات سياسية شاملة، لاقرار الحل النهائي

---

(1) ابن مصطفى، المرجع السابق، ص37.

(2) عوني مالك، القمة العربية قضايا صعبة في وقت حرج، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، نيسان/2002، ص94-98.

والاستجابة لعرض السلام الذي قدمه العرب في قمة الرياض 2007/3/28 والذي ستتطرق له الدراسة لاحقاً.[1]

وهكذا دخلت المنطقة طريق مسدود والشعب الفلسطيني في مرحلة يأس كانت نتيجتها الإصرار على المقاومة، والمزيد من العنف، والعنف المضاد في أي حرب استنزاف حقيقية، وأمام هذا الوضع فقد توجهه السلطة الفلسطينية والدول العربية والمجموعة الأوروبية إلى الإدارة الأمريكية مطالبين بالإسراع بالتدخل الدبلوماسي الموعود منذ مدة والذي تأخر بسبب العمليات الفدائية، وهكذا جاء خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يوم 24/حزيران/2002 لتوضيح رؤية المبادرة الأمريكية من الحل الشامل للنزاع التي عرفت بخريطة الطريق.[2]

ب- خريطة الطريق:

تعد خريطة الطريق آخر ما عرضته الإدارة الأمريكية من حلول للقضية الفلسطينية، فقد أعدت عقب خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 2002/6/24 وفيه طالب بإنهاء العنف وتغيير القيادة الفلسطينية، وقال: " بان الهدف من ذلك هو التوصل إلى اتفاق بشان الوضع النهائي، وإنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل واستئناف العملية الدبلوماسية العربية الإسرائيلية"[3] فلا بد من تلخيص أهداف هذه المبادرة وبنودها بالنقاط الآتية:[4]

---

[1] القرعي احمد، القمة العربية وأولوية تفعيل الدور الأوروبي في المنطقة، مجلة السياسية الدولية، العدد 148،نيسان، 2002، ص91.

[2] ناصر شحاذه، الأبعاد السياسية والأمنية، مجلة شؤون خليجية، العدد 28، شتاء/2002، ص68.

[3] حسين سوسن، لا بد من مواجهة جماعة الهجوم العنصري على الإسلام والعرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، تموز/2002، ص115.

[4] نوفل احمد، القضية الفلسطينية في أخر المستجدات، مكتبة عبد الحميد شومان، محاضرة بتاريخ 2003/8/18، ص2-4.

1. خريطة الطريق هو الاسم الذي تعرف به خطة السلام التي أطلقها الرئيس الأمريكي بوش الابن في الشرق الأوسط.
2. تدعو "خريطة الطريق" إلى بدء محادثات للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعلى ثلاث مراحل من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005.
3. تضع "خريطة الطريق" تصوراً لإقامة الدولة الفلسطينية العمل من اجل قمع المتشددين، أما إسرائيل فيتعين عليها الانسحاب من المدن الفلسطينية وتجميد بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.
4. أعدت الخطة بواسطة ما يعرف "اللجنة الرباعية" التي تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والتحاد الأوروبي وروسيا، استناداً لرؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن التي أوضحها في الكلمة التي ألقاها بتاريخ 24/ حزيران/ 2002.
5. وافقت حكومة شارون على "خريطة الطريق" في 2003/5/25، بعد أن وافقت السلطة الفلسطينية عليها منذ الإعلان عنها في 2003/4/30.
6. "خريطة الطريق" ليست خطة للسلام بل خطة للتهدئة، لكي تخرج الإدارة الأمريكية من المأزق الذي وجدت نفسها فيه في العراق، وتلميع صورة بوش الانتخابية لانه يحتاج إلى غطاء عربي بما يفعله في العراق.
7. تنفيذ الخطة يتم وفقاً لأداء الطرفين وليس بناء على جدول زمني مما يعطي لإسرائيل المبرر لوقف تنفيذ الخطة حسب ما تريد.
8. الرقابة على التنفيذ تكون بيد الولايات المتحدة الأمريكية وليس لأطراف اللجنة الرباعية كلها.

ابرز ما يمكن أن نستخلصها من المبادرة الأمريكية "خريطة الطريق":

تدعو خريطة الطريق إلى حل بين الطرفين بإقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية، تتعايشان جنباً إلى جنب، شريطة وقف عمليات العنف والإرهاب، وان تحترم القيادة الفلسطينية مبادئ الديمقراطية والحرية، مقابل استعداد إسرائيل للعمل

من اجل ولادة دولة فلسطينية وسيؤدي إلى وضع حد للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي ولاحتلال إسرائيل للأراضي التي اغتصبتها عام 1967، وإلى اعتراف الدولة العربية بحق إسرائيل في العيش بسلام وأمن وهذا الحل بين الطرفين سيؤدي إلى دفع عملية السلام على المسارين السوري واللبناني[1].

ولقد قام مساعد وزير الخارجية الأمريكي "وليم بيريز" بجولة في الشرق الأوسط وذلك في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع الأطراف المعنية في المنطقة بهذه المبادرة ورد الفعل عليها، وذلك لنقلها إلى اللجنة الرباعية الدولية، ثم جاء بعد ذلك مساعدة وزير الخارجية "ديفيد سائر فيلد" لعرض مسودة جديدة لخريطة الطريق يتم تنفيذها على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: من تشرين أول/ 2002- أيار 2003[2]

حيث تنص على وقف الإرهاب والعنف وتطبيع حياة الفلسطينيين وإنشاء مؤسساتهم الوطنية ويتعهد فيها الفلسطينيون بوضع حد فوري للعنف ويستأنفون تعاونهم الأمني مع إسرائيل، ويبدأ الفلسطينيون إصلاحات سياسية، ويستعدون لإقامة دولتهم خصوصاً عبر صياغة دستور وإجراء انتخابات حرة نزيهة، وتعيين رئيس وزراء يتمتع بسلطة تنفيذية وصلاحيات إتخاذ القرار، ويعلن الفلسطينيون بشكل واضح وصريح وقف أعمال العنف والإرهاب، وتعترف السلطة الفلسطينية بوضوح بحق إسرائيل في العيش بسلام وأمن وتدعو إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار، وإلى وقف التحريض على العنف، ويتعهد المسؤولين الإسرائيليون بوضوح العدل على إقامة دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة وقابلية للاستمرار، وتقوم إسرائيل بتقديم مبادرات إنسانية من خلال السماح بإعادة فتح المؤسسات

---

(1) نوفل، المرجع السابق، ص5.

(2) وثائق خريطة الطريق إلى السلام، مجلة شؤون الأوسط، العدد 109، 2002، ص246 – 252.

الفلسطينية في القدس الشرقية وتفكيك المستوطنات العشوائية في الأراضي الفلسطينية.

المرحلة الثانية: حزيران 2003 – كانون أول 2003[1]

حيث تبدأ حينما يصبح الفلسطينيون قيادة تتصرف بحزم لمكافحة الإرهاب وتكون قادرة على بناء ديمقراطية فعالة، فإذا تم ذلك تتركز الجهود على خيار إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقتة، وسيادة رمزية على أساس الدستور الجديد، وتقوم بهجمة أمنية شاملة وتعاون أمني فعال وجهد متواصل لإعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها، وبناء المؤسسات وعقد مؤتمر دولي بعد الانتخابات الفلسطينية مباشرة وتدعو اللجنة الرباعية إلى عقد مؤتمر دولي بالتشاور مع الأطراف المختلفة، بهدف تحريك الجهود من أجل إحلال سلام شامل في الشرق الأوسط وتعمل اللجنة الرباعية باتجاه اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية بما في ذلك إمكانية العضوية في الأمم المتحدة.

المرحلة الثالثة: 2004 - 2005[2]

تدعو إلى تعزيز الدولة الفلسطينية المؤقتة وتدعيم مؤسساتها، وإطلاق مفاوضات إسرائيلية فلسطينية من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي للصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك بعقد مؤتمر دولي ثاني تعقده اللجنة العربية بالتشاور مع جميع الأطراف في بداية عام 2005، ويشمل جدول أعمال المؤتمر قضايا القدس واللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات، وفي نهاية المرحلة يتم تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وتقيم الدول العربية علاقات طبيعية مع إسرائيل حسب المبادرة العربية في قمة بيروت 2002 و 2007.

---

[1] عوني مالك،خطاب بوش حول الشرق الأوسط سبيل للتسوية أم أزمة جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، 2002، ص124 – 125.

[2] وثائق دولية، نص بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط، 24 يونيو 2002، مجلة السياسة الدولية العدد 149، تموز، 2002، ص112 – 113.

الموقف الأمريكية من "خريطة الطريق":

فقد تمثل في التأكيد على أهمية الخريطة في تحقيق السلام والتعايش السلمي في المنطقة وعلى التزام الولايات المتحدة تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وكانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت بوجود الدولة الفلسطينية بجوار الدولة الإسرائيلية، وقال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن "بأن مشروع خريطة الطريق هو بداية تحقيق تعايش الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية"[1] وبهذا التصريح تكون الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة تعترف بقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

وتبين الدراسة أن الرؤية الأمريكية كما وردت في خطاب الرئيس بوش تتلخص في النقاط التالية[2]:

1) ضرورة تخلي الفلسطينيين عن العمل المسلح كخيار لإدارة الصراع مع إسرائيل،باعتباره إرهاباً والسبب الرئيسي في استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيلي. وعلى الرغم مما يتضمنه هذا المنطق من قلب للحقائق فهنا ركزت خريطة الطريق على الأمن وحملت مسؤوليته للفلسطينيين وكبلتهم بكثير من القيود وجعلت تحقيق الأمن لإسرائيل شرطاً أساسياً للتقدم في الخطة في حين لم تلزم الإسرائيليين بشيء وكأنهم الضحية بينما الفلسطينيون هم المعتدون ووصفت مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي بالعنف والإرهاب وهذا يدل على الانحياز الواضح من قبل الولايات المتحدة لصالح إسرائيل حيث تقدمها على مصالح كافة الأطراف الإقليمية الأخرى.

---

[1] فارس عبيده، خريطة الطريق والحكومة الفلسطينية الجديدة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 23، 2003، ص52 – 53.

[2] كارتر جيمي، فلسطين سلام لا فصل عنصري، الدار الوطنية الجديدة، ط1، دمشق 2007، ص63 – 70.

2) ضرورة تغير القيادة الفلسطينية التي أكدت التصريحات اللاحقة للمسؤولين الأمريكيين أنها الممثلة في شخص ياسر عرفات، باعتبارها قيادة إرهابية في ذاتها ولا يمكنها إقرار سلام مع إسرائيل، واعتبرت الإدارة الأمريكية بأن شارون هو رجل السلام ويسعى للسلام.

3) ضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية وإجراء انتخابات لا تأتي بالرئيس الراحل عرفات أو بقيادة تتمسك بالمطالب التي يتمسك بها الرئيس الراحل عرفات.

4) وقف الأنشطة الاستيطانية وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها من قبل 28/ديسمبر/2000 وهو تاريخ زيارة شارون للمسجد الأقصى التي فجرت الانتفاضة الفلسطينية خلال ثلاث سنوات على خلفية غلق سبل التسوية السلميـــة في كامب ديفيد.

5) قيام دولة فلسطينية خلال ثلاث سنوات استناداً لما يتم الاتفاق عليه في مفاوضات تجري وفق قراري الأمم المتحدة 242 و 338 وهنا الولايات المتحدة تلغي بذلك أي التزام بما تم من اتفاقيات خلال جولات المفاوضة السابقة منذ مؤتمر مدريد 1991 بما في ذلك أوسلو وما تفرع عنه.

6) ومن أهم القضايا الخلافية التي يوحي بها الخطاب بتركها رهنا لميزان القوى الذي تتفوق فيه إسرائيل، قضية الانسحاب، حيث استخدم الرئيس السابق بوش الابن تعبير الانسحاب إلى حدود آمنة وليس الانسحاب الكامل من كامل الأراضي التي احتلت في حرب 1967.

7) أخطر ما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن هو اعترافه بأن إسرائيل هي دولة يهودية وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعارض ذلك، ولاشك أن لهذا الاعتراف كثيرا من النتائج والدلالات منها أن إسرائيل دولة يهودية فقط ولا مكان لغير اليهود فيها مما يهدد الوجود العربي منذ عام 1948.

وانطلاقــاً مما سبــق يمكن فهــم ردود الأفعال على مبادرة الرئيس الأمريكي السابــق بوش الابن التي وردت في الخطــاب الذي ألقاه وتقدير الانعكاســات الفعليــة على الصراع ســواء في اتجــاه تسويتــه أن استمرار تفاقمه.

ج- الموقف الأمريكي من القمة العربية 2007:

لقد تبنى إعلان الرياض الصادر عن القمة العربية التاسعة عشرة التي انعقدت في الرياض بتاريخ 2007/29/28 التي تبنت المبادرة العربية للسلام بصيغتها التي طرحتها المملكة العربية السعودية في قمة بيروت 2002 والتي تدعو إلى إقامة السلام شامل مع جميع الدول العربية وإسرائيل مقابل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأرض 1967م وعاصمتها القدس الشرقية وحل عادل لمشكلة اللاجئين الذين نزحوا في عام 1948[(1)] وجاء الرد الإسرائيلي بالرفض كعادته على لسان نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمعون بيريز قائلاً "إن ثمة وسيلة وحيدة لتجاوز خلافاتنا وهي التفاوض" مضيفاً أنه من المستحيل القول عليكم أن تقبلوا بما نعرضه عليكم كما هو والمفاوضات لن يكون لها معنى في حال توافق إسرائيل على هذه المبادرة[(2)].

لقد رحبت الولايات المتحدة بتأكيد القادة العرب على مبادرة السلام التي أعلنت قبل خمسين سنوات لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وجاء الرد الأمريكي على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "شون مكورماك" وقال "هذا الشيء نعتبره إيجابيا جدا" مضيفا"أننا نشجعهم لاستخدامها كنقطة انطلاق

---

(1) توبه ماجد والراعي أشرف، إسرائيل ترفض المبادرة العربية للسلام وأمريكا تعتبرها إيجابية، جريدة الغد الأردنية، العدد 961 2007/3/30.

(2) الشايب يوسف، إسرائيل ترفض قبول مبادرة السلام، جريدة الغد الأردنية، العدد 961، 2007/3/30، ص7.

لدبلوماسية نشطة وكوسيلة لتنشيط قوة الدفع نحو السلام في الشرق الأوسط وهذه الجهود من جانبهم ومن جانب غيرهم لديها دور هام تقوم به[1].

كما أن السياسة الخارجية الأمريكية تتعامل مع عملية السلام بازدواجية، فتجدها في اللقاءات مع القادة العرب تدعم جهود السلام وإقامة الدولة الفلسطينية والمبادرات العربي للسلام ومن جهة أخرى لا تتوانى عدم إرسال التطمينات للجانب الإسرائيلي ومواصلة دعمه في كل الظروف والأحوال، فالولايات المتحدة تطعن بالجهود العربية من خلال إعلانها أنها سوف تتعامل تعاملاً جزئيا مع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقيادة حماس، وهذا يدلل على أنها منحازة للمواقف التي تنسجم مع إسرائيل وبعيدة عن الوهم الديمقراطي الذي تدعيه وتسعى لتحقيقه في الشرق الأوسـط ولا تريد أن تتفق معها على رؤية واضحة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي لما يتلاءم ويرضي إسرائيل[2].

وعلى الرغم من الرفض الإسرائيلي للمبادرة إلا أنَّ الدول العربية مازالت تسعى لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث أكد جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية أثناء اللقاء الذي أجري بينه وبين نائب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في العقبة بتاريخ 2007/5/14 حيث قال "بأن الفرصة لا تزال سانحة للمضي قدماً في عملية السلام وحل القضية الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي استناداً إلى مبادرة السلام العربية"[3].

---

[1] العرب والعالم، واشنطن تصف إعلان القمة بأنه إيجابي، جريدة الغد الأردنية العدد961 30/ 2007/3، ص7.

[2] الدباس محمد، أمريكا تجيز قانون إجهاض مبادرة السلام، جريدة الغد الأردنية العدد 961 2007/3/30، ص7.

[3] وكالة بترا، لقاء جلالة الملك عبد الله الثاني مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، جريدة الرأي الأردنية، العدد 13374، 2007/5/15، ص1.

ج- مبادرة الرئيس الأمريكي باراك اوباما للتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في خطابية في وزارة الخارجية الأمريكية في تاريخ 2011/5/19 وأمام منظمة الايباك في تاريخ 2011/5/22.

إنّ مبادرة الرئيس الأمريكي باراك اوباما التي أطلقها في خطابه يوم 2011/5/19 في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية للتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967 وتبادل للأراضي، واعتراف متبادل بدولة يهودية في إسرائيل،ودولة فلسطينية كاملة السيادة، وتأجيل حل ملفَيْ القدس واللاجئين[1]. وأما في الخطاب الذي ألقاه أمام منظمة ايباك الداعمة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية يوم الأحد 2011/5/22 والذي دعا فيه إلى إقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران لعام 1967 وتكون دولة منزوعة السلاح[2].

فقد نهج الرئيس الأمريكي باراك اوباما نهج ما سبقه من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقون (بيل كلينتون وجورج بوش الابن) في إتباع نفس الإستراتيجية في التعامل مع القضية الفلسطينية وذلك أن الرئيس اوباما عرض خلال خطابه خمسة أبعاد تُعبر عن موقفه وهي:[3]

1- إن الرئيس الأمريكي باراك اوباما تبنى الخطاب الإسرائيلي بشكل شبه كامل في كل القضايا التي عُرضت وكانت هذه القضايا كالأتي (الدولة اليهودية أو الدولة القومية للشعب اليهودي، مطالبة الفلسطينيين بان رغبتهم

---

[1] السياسي المحرر،ما الجديد في إستراتيجية إدارة اوباما تجاه الشرق الأوسط، مجلة النور، العدد 492، تاريخ 2011/7/13، ص3.

[2] عبد القادر خالد، قراءة سريعة في خطاب اوباما،منتديات القضية الفلسطينية، تاريخ 2011/7/13، www.palissne.com، ص1.

[3] غانم اسعد، أوهام التعويل على اوباما في حل الصراع العربي الإسرائيلي،مرجع سابق، ص ص1- 2.

بالسلام جدية، القبول ببقاء غالبية المستوطنات مكانها مع القيام بتبديل أراضٍ، التراجع في مسألة القدس على الأقل مقارنة مع الإجماع الدولي وموقف الحلفاء الأوروبيين) ورغم انه طرح على الحكومة الإسرائيلية العودة إلى حدود الرابع من حزيران لعام 1967 في خطابة الذي ألقاه في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية يوم 2011/5/19 إلا أن الرئيس الأمريكي تراجع عن هذه المبادرة خلال خطابة الذي ألقاه في مؤتمر الايباك يوم 2011/5/22 حيث أوضح في موقفه بأنه يقصد أن تكون حدود 1967 هي المبدأ ولكنه لا يقبل بعودة إسرائيل إليها،وان هنالك حاجة للتبادل لفهم الكتل الاستيطانية.

2- عدم إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على وضع مشروع متكامل لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فحل الصراع مرتبط بالمفاوضات المباشرة وتبيعات الخطوات على الأرض، وبالتالي فان ما سوف يحكم النتيجة هي القدرات السياسية (البنية السياسية، وميزان القوة بين الأطراف). وهذا ما تريده إسرائيل ولن يضيف أي شئ على ما جرى حتى الآن من مسار لم يؤدِ إلى انجاز اتفاق.

هذا وتكشف الدراسة خلال ما ذكر بان هذا هو السبب المباشر لاستقالة مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص لمحادثات السلام، جورج ميتشل من منصبه لكونه أيد عرض خطة أمريكية متكاملة للتسوية بينما مال الرئيس اوباما الى تأييد موقف إسرائيل واللوبي الإسرائيلي ممثلاً في موقف دنيس روس داخل الإدارة الأمريكية.

3- دعم الولايات المتحدة الأمريكية قيام دولة فلسطينية مع تغييرات في الحدود (أي إبقاء بعض الكتل الاستيطانية مكانها)، وهي مقولة أعلن عنها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عام 2003، عندما أعلن رؤيته بشأن إقامة دولة فلسطينية.

4- يكمن التغيير الجزئي الذي ورد في خطاب باراك اوباما في تحديد أوضح من الماض للمعالم الجغرافية لهذه الدولة، وهي رغبة إسرائيلية وافق عليها الفلسطينيون ارغاماً من خلال محادثات الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود اولمرت عام 2009.

5- قام الرئيس الأمريكي باراك اوباما بتوجيه ضربة سياسية عينية للجهود الفلسطينية لإعلان دولة فلسطينية في سبتمر 2011 وعرضها على الجمعية العمومية أو مجلس الأمن للحصول على اعتراف دولي بهذه الدولة حيث قال إن جهود الفلسطينيين لانتزاع الاعتراف بدولتهم في الأمم المتحدة لن تجدي نفعاً. كما حذر مجلس النواب الأمريكي يوم السبت 2011/7/9 الفلسطينيين احتمالية خفض المساعدات الأمريكية في حال قرر الفلسطينيون المضي في خطتهم السعي لطلب الاعتراف بدولتهم في الأمم المتحدة بدون إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. وهذا يدلل على الانحياز المباشر والصريح تجاه إسرائيل.

6- تصدير الرئيس الأمريكي بارك اوباما قضيتي الحدود والأمن كقضايا يجب انجازها خلال المفاوضات المفترضة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وطلب تأجيل قضيتي عودة اللاجئين الفلسطينيين والقدس المحتلة حيث قال بشكل مباشر بان انجاز اتفاق سلام حالياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يُني نهاية الصراع،كما وبعث برسالة مزدوجة للفلسطينيين بعدم انتظار حل الصراع كما أرادت إسرائيل من خلال مفاوضات كامب ديفيد 2000، أو حتى من خلال موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي اشترط ضرورة أن يضع الاتفاق حداً للنزاع وللمطالب الموجهة إلى إسرائيل في خطابه أمام الكنيست يوم 2011/5/16.

ومن هنا فقد أوضحت الدراسة بان إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما لا تختلف عن الإدارات الأمريكية التي سبقتها في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي إذ لا يوجد ما يُثبت أن الإدارة الحالية تختلف عن الإدارتين اللتين سبقتاها (إدارة بيل كلينتون وجورج بوش الابن).

الموقف الإسرائيلي من مبادرة الرئيس الأمريكي باراك اوباما للتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في خطابية في وزارة الخارجية الأمريكية في تاريخ 2011/5/19 وأمام منظمة الايباك في تاريخ 2011/5/22.

تمثل الموقف الإسرائيلي بما يلي:[1]

1- رفض الرئيس الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المبادرة التي ألقاها الرئيس الأمريكي باراك اوباما في مبنى وزارة الخارجية حيث يرى أن حدود دولة فلسطينية مستقلة على أساس الرابع من حزيران لعام 1967 ستترك الدولة اليهودية بحدود لا يمكن الدفاع عنها.

أقرت لجنة البناء والتخطيط الإسرائيلية خلال إلقاء الرئيس الأميركي باراك اوباما خطابه حول الشرق الأوسط بناء 1550 وحدة استيطانية في مستوطنة (بسغات زئيف وجبل أبو غنيم) في القدس. وقال عضو اللجنة "يائير جباي" لوسائل الإعلام الإسرائيلية، إن توقيت إقرار بناء 1550 وحدة سكنية في القدس الشرقية لم يكن صدفة، وإنما جاء إعلان سياسي بأن القدس ستبقى موحدة. وأضاف أن القرار جاء ليزيل الضباب حول قضية القدس ولكي لا يقول أحد في العالم إن حكومة إسرائيل ستبحث موضوع تقسيم القدس.[2]

---

(1) دولي، نتنياهو يرد على اوباما عبر ايباك، تاريخ 2011/5/24،http://aljazeera.net

(2) حماد جمال، خطاب الرئيس اوباما: أضواء وإشارات ومستقبل مجهول ونفق مظلم،منتديات الضفة الفلسطينية، تاريخ 2011/7/13، www.palissue.com، ص1.

2- ترحيب الرئيس الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بمبادرة الرئيس الأمريكي باراك اوباما في ما جاء بالخطاب الذي ألقاه أمام منظمة الايباك والتي تضمنت:[1]

1- قيام الدولة الفلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران لعام 1967
2- الالتزام بأمن إسرائيل
3- اعتبار المصالحة بين حركتي فتح وحماس عقبة أمام تحقيق السلام بين الطرفين
4- عدم إمكانية التفاوض مع منظمة إرهابية كحماس
5- الطلب من حماس قبول المسؤوليات الأساسية للسلام (الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، نبذ العنف، والالتزام بجميع الاتفاقيات القائمة بين الطرفين).

الموقف الفلسطيني من مبادرة الرئيس الأمريكي باراك اوباما للتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في خطابية اللذان ألقاهما في وزارة الخارجية الأمريكية تاريخ 2011/5/19 وأمام منظمة الايباك تاريخ 2011/5/22:

تمثل الموقف الفلسطيني بما يلي: [2]

1- لقد رحب أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه بموقف الرئيس اوباما الذي أكد على حدود عام 1967 لدولة فلسطين، وان يكون لها حدود مع الأردن ومصر وإسرائيل وان يتم حل جميع قضايا الحل النهائي خاصة القدس واللاجئين على طاولة المفاوضات.
2- أما بالنسبة للموقف الفلسطيني من خطاب الرئيس باراك اوباما أمام ايباك تمثل بما يلي:

- أكد عضو المجلس الثوري لحركة فتح زياد أبو عين انه يتوجب على الرئيس الأمريكي العمل على تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

---

(1) دولي، نتنياهو يرد على اوباما عبر ايباك، مرجع سابق.

(2) صادق ميرفت، القيادة تدارست في اجتماع موسع خطاي اوباما ونتنياهو، تاريخ 2011/5/27، http://aljazeera.net

وفقاً للقرارات الشرعية الدولية وخصوصاً قرار 194 القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين[1].

- أعلن المستشار الفلسطيني صائب عريقات انه في حال وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على الأسس التي عرضها الرئيس الأمريكي باراك اوباما والتي تقوم على وجود دولتان (إسرائيلية وفلسطينية) على أساس حدود عام 1967 فإننا سنكون على استعداد لفتح صفحة جديدة والدخول في محادثات مع الإسرائيليين[2].

---

[1] مسؤول في حركة فتح: على اوباما العمل لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني، روسيا اليوم،تاريخ 2011/7/13، http://ar.trend.g2/print/1880364.html.

[2] ريشون ماكور– جابور اساف، ارتباك في السلطة الفلسطينية بسبب خطايا اوباما، الأي نيوز، تاريخ 2011/7/13، www.alraynews.com

الفصل الرابع

الخاتمة والنتائج

الفصل الرابع

الخاتمة والنتائج

4. 1 الخاتمة:

تبين الدراسة أن التحرك الأمريكي نحو إيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي يأتي عند كل انتفاضة يقوم بها الشعب الفلسطيني الأعزل، وبعد أي عدوان أمريكي على الدول العربية وهذا ما يؤكد مقولة وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كسنجر إن الطريق إلى القدس يمر ببغداد وكذلك التقرير الأخير الذي أعدته لجنة بيكر هاملتون حيث جاء فيه بأن إنهاء العنف في العراق مرتبط بإنهاء العنف في فلسطين فالتحريك الأول للولايات المتحدة انطلق حينما كانت الانتفاضة الأولى مندلعة في الثامن من كانون الأول عام 1987 ومضى عليها أربع سنوات وكانت حرب الخليج الثانية انتهت بعد قيام إدارة الرئيس بوش الأب بتدمير العراق في عام 1991 فعندها دعت الإدارة الأمريكية آنذاك إلى عقد مؤتمر مجري للسلام حيث كان على رأس الحكومة الإسرائيلية الليكودية اليمينية المتطرفة إسحاق شامير، ونجد أن التاريخ الآن يعيد نفسه فبعد انتفاضة 2000، وعندما نجحت إدارة بوش في احتلا العراق، وتولى الحكم في إسرائيل حكومة ليكودية يقف على رأسها شارون دعت الولايات المتحدة إلى خطة خريطة الطريق خصوصاً بعد فشل كل من ميتشل وتينت ورفض إسرائيل للمبادرة العربية في بيروت 2002، وعليه فإن خطة خريطة الطريق سيكون مصيرها الفشل، لأن إسرائيل لا تسعى إلى تسوية وسلام مع الدول العربية والفلسطينيين وإنما تسعى إلى استغلال مزيد من الظروف العالمية والأوضاع العربية لصالحها وتستثمر الدعم الأمريكي لها وخصوصاً حكومة بوش ذات الاعتقاد الديني المنسجم مع الإسرائيليين، ومن أهداف شارون هو تصفية القضية الفلسطينية للحفاظ على نقاء الدولة اليهودية، وتؤيده في ذلك نسبة عالية من الإسرائيليين ففي دراسة أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في

إسرائيل "تبين بأن 57% من الإسرائيليين قالوا بأن على الحكومة الإسرائيلي تشجيع هجرة الفلسطينيين من البلاد"[1].

ولابد من القول بأن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية لمن تقبل بحلول تفرض بقوة السلاح ومثال ذلك ما يحصل في العراق ولبنان وفلسطين فهل قو السلاح الأمريكي والإسرائيلي أنهت المقاومة؟ وستبقى الدول والشعوب العربي تعمل من أجل الوصول إلى حلول عادلة ومقبولة تحقق دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1976 وعاصمتها القدس الشريف وتحرير بقية الأراضي المحتلة العربية في الجولان ولبنان، وكانت آخر المبادرات العربية التي تدعو إلى سلام مع إسرائيل هي المبادرة العربية التي تم إعلانه مؤخرا في قمة العرب في الرياض في تاريخ 2007/3/29/28 والتي تبنت ما جا في قمة بيروت 2002.

وفي الوقت نفسه فإن الهيمنة الأمريكية التي تسود الآن في منطقة الشرق الأوسط وتبدو أنها ستظل مستمرة في المستقبل القريب وتعمل الإدارة الأمريكي على تأكيدها وتثبيتها وفرضها بالقوة وعلى الرغم من أن ما يحدث الآن في الأراضي الفلسطينية من اشتعال بين حماس والسلطة الفلسطينية ليس من صالحه وإنما من صالح إسرائيل ولكن هذا لا يعني أن تسلم للواقع ونقول بأن الفلسطينيين انتهوا ولم يعودوا للتصالح من جديد، ولكن علينا أن نهنئ أنفسنا لتقبل الواقع، فنحن في عالم يتسم اليوم بالتغير السريع ونحن لسنا وحدنا في العالم ممن يقاومون الهيمنة الأمريكية الصهيونية فهناك أمم وشعوب ودول وحكومات ترفضها وتقاومها وتعمل على التخلص منها، كما أن الولايات المتحدة تعمل الآن بالقضاء على أي ظهور لقطب جديد وخصوصا بعد أحداث 11/أيلول/2001 واحتلال العراق، ولكن هذا لن يمنع ظهور مثل هذه القوى، لن تستطيع الولايات المتحدة الصمود في وجه هذ

[1] الفرا، مرجع سابق، ص18-19.

التحديات إلى ما نهاية، وبخاصة أنها تورط نفسها اليوم في جميع القضايا العالمية التي تستنزف قواها واقتصادها وقد بدأت المؤشرات نظره للعيان وخصوصا بعد الفشل الذي تتلقاه كل يوم في العراق.

وعلينا أن نعلم بأن ما نعاني منه اليوم من هجمات شرسة وتحديات خطيرة وليست هي الأولى ولن تكون الأخيرة فقد تعرضت منطقتنا العربية ومنذ القديم إلى الكثير من الحروب والغزوات وخضعت لأكثر من احتلال، وآخرها الاحتلال الأمريكي للمنطقة، ولكن تمكن العرب من التصدي لها والتخلص من الاحتلال ونحن العرب سكان المنطقة تدفع ما تسميه الدراسة بضريبة الموقع المنحاز لمنطقة حساسة تتمتع بمكانة إستراتيجية لا تتمتع بها أي منطقة أخرى في العالم، ذلك أن منطقتنا العربية هي أشبه بالجسر الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، فيها من الإمكانات والثروات التي من أهمها البترول، ما يسيل لها لعاب القوى الكبرى، وتقع فلسطين في قلب هذه المنطقة المهمة من العالم، ولذلك كان قدر سكانها أن يكونوا من المرابطين إلى يوم الدين.

وتخلص الدراسة كذلك إلى القول بان القضية الفلسطينية تواجه اليوم تحديات خطيرة وأوضاعا حرجة للغاية، فبعد سقوط بغداد وخضوع العراق للاحتلال الأمريكي فإن التركيز منصب الآن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وافتعال الاقتتال الداخلي بين الفلسطينيين وتشجيعه لإنهاء الصمود وتحطيم إرادة الفلسطينيين ولاشك في أن الوحدة الوطنية والصمود هما كل ما يملكه الشعب الفلسطيني من أوراق وهو ما تسعى الإدارة الأمريكية المتصهينة لاستمراره لكن علينا أن ندرك بأن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع على الوجود وليس على الحدود، وأن النزاع هو على أرض يؤمن كل طرف بأحقيته فيها.

وفي ظل هذا الوضع لمتمردي في الأراضي الفلسطينية فإن المطلوب منا لمحافظة على الصمود وإحباط المخطط الأمريكي الصهيوني باستمرار الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية وكذلك المحافظة على وحدتنا الوطنية وعدم التنازل عن حقوقنا في وطننا وعدم التفريط بها.

النتائج

في ضوء دراسة وتحليل السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 من خلال مضمونها وأهدافها ومحدداتها والمصالح والأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وأهم الاستراتيجيات والمبادرات الأمريكية تجاه الصراع، وكذلك ما نجم من تطورات على السياسة الأمريكية بعد أحداث 11/ أيلول/ 2001 فقد تم التوصل للنتائج التالية:

1- أن هناك ثوابت للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تقوم السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على ثلاثة أركان أهمها هي:

أ- حماية منابع النفط وطرقه بما يضمن استمرار تدفقه إلى الغرب وخصوصاً إلى الولايات المتحدة وبأسعار متدنية وثابة نسبياً.

ب- بقاء المنطقة سوقا استهلاكيا للسلع والخدمات الأمريكية ولا سيما الأسلحة منها.

ت- حماية حلفاء الولايات المتحدة وخصوصاً ضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي العسكري على دول المنطقة وكذلك ضمان استقرار الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة وهذا يؤكد لنا أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ثابتة حتى لو تغيرت الإدارات الحاكمة في البيت الأبيض الأمريكي. ومن هنا فلم يكن هناك خلاف بين أفراد الإدارة الأمريكية على أن المصلحة الأمريكية العليا في المنطقة والتي تتمثل في السيطرة على البترول وضمان أمن إسرائيل وتوسع النفوذ الأمريكي في المنطقة بصفة عامة.

2- على الرغم من التغييرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وقيام نظام عالمي جديد

تهيمن عليه الولايات وأحداث أيلول في الولايات المتحدة ثم حرب الولايات المتحدة على الإرهاب الذي تمثل بحربها على أفغانستان ثم العراق إلا أن أركان السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط دون تغير جذري يذكر، لأن النفط ما زال في صدارة المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأمريكية، والأهم من كل هذا وذاك المحافظة على تحقيق أمن إسرائيل ومكانتها وأهميتها بالنسبة للرأي العام والدوائر الحاكمة الأمريكية.

3- إن سياسة إدارة المحافظين الجدد المتمثلة في الرئيس بوش الابن والمجموعة الحاكمة معه تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي وعملية التسوية كانت سياسة منحازة لإسرائيل وغير مبالية فيما يجري من العدوان الإسرائيلي المستمر على الفلسطينيين منذ اندلاع الانتفاضة في أيلول 2000 فلن تقم الإدارة الأمريكية بأي جهد يذكر لوقف هذا العدوان والضغط على إسرائيل للانسحاب من المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية التي عاودت احتلالها.

4- إن جميع المبادرات التي طرحتها الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي لم يكن الهدف منها الوصول إلى تسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإنما هو إعطاء إسرائيل هدنة لكي تحقق ما تريد على أرض الواقع.

5- الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل في سياستها الخارجية التي تتمثل بإعطاء رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون ثم ايهود اولمرت الضوء الأخضر للقضاء على الانتفاضة وعلى المقاومة الفلسطينية المشروعة، وذلك من خلال محاربتها للإرهاب بعدما وصفت الولايات المتحدة حركة حماس والجهاد الإسلامي بأنها جماعات إرهابية.

6- الدعم الأمريكي لإسرائيل هو دعم عقائدي وثابت ولا يتغير مع تغير الإدارة الأمريكية الحاكمة سواء كان (ديمقراطي – جمهوري).

7- أصبح هناك تغير كبير في السياسات الأمريكية تجاه الدول العربية التي أصبحت تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنظرة الكره والحقد وخصوصاً بعد موقف بوش الذي دعمه العرب والمسلمون الأمريكيون في الانتخابات الرئاسية على منافسة الديمقراطي آل غور وبالرغم من هذا الدعم لكنه أظهر انحيازاً مكشوفاً لإسرائيل ولا مبالاة تجاه الاحتجاج العربي وبعد أحداث 11/أيلول/2001، وغزة العراق ثم إطلاق يد شارون ثم أولمرت على الشعب الفلسطيني الأعزل وبصورة أكثر شراسة من السابق.

8- إن الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة تعمل على تعميق شعور الإحباط وعقدة النقص لدى محيطها العربي الفلسطيني وذلك من خلال سيطرتها العسكرية الساحقة والتي تتمتع بالحصانة الأمريكية، وتصر على تفادي التوصل إلى تسوية نهائية للدولة الفلسطينية وذلك من خلال رفضها لجميع المبادرات الأمريكية وغيرها للوصول لحل وتسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

9- أصبحت الولايات المتحدة بعد أحداث 11/أيلول/2001 شريكا كاملاً في الحروب الإقليمية ضد العرب، وفي عملية تدمير شامل لقطر عربي العراق، ولعاصمة عربية دمرت ضاحيتها الجنوبية (بيروت) وفي عمليات تشريد لعدة شعوب عربية كما يحدث للشعب الفلسطيني والعمل على تعذيب قضيته العادلة. ولن تستطيع الولايات المتحدة بسبب علاقاتها وانحيازها الأعمى لإسرائيل، ومشاركتها في ملء ما حدث في المنطقة من نكبات أن تدعي دور الصديق للأماني العربية المشروعة، بل اختفى أي وصت

أمريكي رسمي واحد يميل ولو لحد أدنى من المراعاة الشكلية للحقوق العربية المشروعة ضد إسرائيل بل أعلنت الولايات المتحدة وخصوصاً بعد احتلالها للعرق بأنه صاحبة مشروع تغييري في المنطقة العربية عبر ما أسمته بإستراتيجية "الفوضى البناءة" في فلسطين والعراق ولبنان، من أجل تحقيق أمن إسرائيل في المنطقة.

10- إن الإدارة الأمريكية لن تغير سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي وإنما إعادة نهج الإدارات السابقة، وذلك من خلال الدعم الكامل والشامل لدولة الكيان الصهيوني وإبقائها في حالة هيمنة كاملة على المنطقة وعدم الضغط على إسرائيل في أي موقف سياسي لصالح الفلسطينيين، وعدم التطرق للقضايا الجوهرية في حل الصراع مثل اللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات.

11- إنه منذ وصول الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى السلطة، حدث تراجع ملحوظ في عملية السلام، حيث تحول الدور الأمريكي من الشريك الكامل إلى المراقب ثم جمود شبه كامل عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 فضلا عن إلصاق تهم الإرهاب بالمنظمات الفلسطينية التي تناضل من أجل الحصول على الاستقلال، مع عدم بروز إجراءات أمريكية ملموسة لتطبيق خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس بوش في نوفمبر 2002 بشأن إنشاء دولة فلسطينية بنهاية عام 2005، تنفيذا لقرار مجلس الأمن الرقم 1397 الصادر في 13 مارس 2002 حيث تفتقد هذه الخطة آليات فعلية للتنفيذ.

12- إن الاستمرار الإدارات الأمريكية في التأييد الأعمى لإسرائيل، سوف يفقدها حلفاءها الطبيعيين في المنطقة لذلك يجب أن توازن علاقتها بين العرب وإسرائيل.

13- إن أحداث الحادي عبر من سبتمبر شكلت خط تقسيم رئيسيا لتحقيق أهداف سياسية، بحيث إن القوة العسكرية بصفتها وسيلة رئيسية لتحقيق أهداف سياسية بحيث إن القوة العسكرية أصبحت الأداة الأولى – من وجهة نظر زعيمة النظام العالمي الجديد "الولايات المتحدة الأمريكية" لتحقيق أهدافها وسبقت هذه القوة القدرة الدبلوماسية التي تعتمد على تبادل المصالح والإقناع والتحالف. وما يفعله الرئيس بوش الابن في توجيه سياسته الداخلية والخارجية هو تطابق مع ما تنفذه إسرائيل في المنطقة فعلى المستوى الداخلي جعل الرئيس بوش مسألة أمن المواطنين الأمريكي ومسألة أمن الولايات المتحدة لها أهم معاركه السياسية ومن خلال الأمن سوف يتحقق انتعاش الاقتصاد ورفاهية المجتمع الأمريكي ومن هنا فقد صعدت إدارة بوش تصوير الحرب ضد الإرهاب على أنها رسالة وطنية يجب أن تلقى اهتماماً من كل مواطن أمريكي.

وعلى المستوى الخارجي: فإن الرئيس بوش أعلن في 13 سبتمبر 2001، وبعد الأحداث مباشرة، أنه من ليس معنا فهو مع الإرهاب. وبذلك حدد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التحالف الدولي الذي أرادت أن تشكله من أجل شن أول حروب القرن، وهي الحرب ضد الإرهاب.

14- إن هدف الإدارة الأمريكية من إدارة عملية السلام في الشرق الأوسط والمتفق عليها مع إسرائيل من أجل التوصل إلى ترتيبات أمنية سياسية تسهم في تأمين واستقرار مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وتدعيم مكان إسرائيل لكونها حليفاً استراتيجيا في المنطقة، وذلك بالسعي موقعاً متميزاً في النظام السياسي الإقليمي، وضمان تواصل تفوقها العسكري على دول المنطقة.

15- إن قرار الكونغرس الأميركي بقطع المساعدات الأميركية عن الجانب الفلسطيني في حال توجهه إلى الأمم المتحدة في أيلول/2011 لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967، هو قرار ظالم وغير مبرر، وأن التوجه للأمم المتحدة ليس تصرفا أحادي الجانب وأن مثل هذا القرار ومطالبة الرئيس الأميركي باراك اوباما بتقليص المساعدات عن الشعب الفلسطيني يعطي الضوء الأخضر لإسرائيل للامعان في سياسة القمع والتمييز العنصري بحق الشعب الفلسطيني ويدفع بالمنطقة نحو العنف وتفجير الأوضاع في المنطقة.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

- تاير برادلي. (2004). **السلام الأمريكي والشرق الأوسط**، الدار العربية للعلوم، ترجمة عماد فوزي، ط1، بيروت، ص 90-92.
- ابن مصطفى سعيد. (2002). إفرازات الحادي عشر من سبتمبر 2001، **المعطيات الجديدة في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات دولية، العدد 85، ص22-23.
- أبو الرب مجدولين. (2003). تداعيات العدوان الأمريكي على العراق وفلسطين، مجلة الصامد الاقتصادي، العدد 134/133، ص245-248.
- أبو جاموس ماجدة. (2005). الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين 1970-2004، المكتبة الوطنية، عمان.
- أبو غزاله محمد. (2005). الولايات المتحدة العراق والدمار الشامل، ط1، الأردن.
- أبو غوش عوني. (2003). تلاحم الفصائل الفلسطينية بعمق المقاومة والاحتلال الإسرائيلي، جريدة العرب اليوم، عمان، العدد 2498، ص14.
- أبو لبدة نظمي. (2004). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي (1991-2000) مهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسة، جامعة القاهرة، ص5.
- الاجتماع الذي عقده وزير الدفاع السابق رامسفيلد في قاعة بلدية بغداد، 2003/4/30.
- احمد فؤاد. (2006). دراسة هارفارد في الإعلام الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، ص198.

- احمد محمد سيد. (1997). الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة، 7-9 كانون أول/1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، مصر، ص205.
- إسماعيل الشطي. (2002). تحديات إستراتيجية بعد أحداث 9/11، مجلة المستقبل العربي، العدد 283، ص45.
- أنور احمد. (2006). دراسة هارفارد في الإعلام الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، ص194-198.
- باتريك سيل، الصين هي السبب في الهوس الأمريكي في العراق، جريدة الرأي الأردنية، عمان، 2002/11/25، العدد 11739، ص31.
- باولن كولن. (2002) مبادرة وزير الخارجية الأمريكي يطرح رؤية أمريكية لتسوية النزاع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، مجلة دراسات دولية، العدد، 82، ص137.
- بدوي محمد طه. (1982). مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة الحديثة، بيروت.
- براون جون. (2002) مخاطر التعريف بالإرهاب صحيفة لومدند ديبلوماتيك، شباط، ص3.
- بركات نظام وآخرون. (1982) مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان.
- أبو نعمان سليمان. (2007). الحرب على لبنان ومسالة الشرق الأوسط الأمريكي الجديد، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 38، ص26.
- بيومي علاء، العلاقات العربية الأمريكية، 1/كانون أول/ 2002، متوفر عبر، www.islamon.line.net
- بيومي علاء. (2003). دروس مستفادة من قصة صعود الايباك، متوفر عبر، www.Aliraqi.org
- تقارير ووثائق خريطة الطريق إلى الإسلام. (2002). مجلة شؤون الأوسط، العدد 109، ص246-252.

- تقارير ووثائق. (2004). مذكرة شارون لبوش ورسالة بوش إلى شارون، مجلة شؤون الأوسط، العدد 115، صيف، ص198-203.
- تقرير لجنة بيكر- هيملتون، جريدة الرأي الأردنية، 7/كانون أول/2007، عمان، تقرير لجنة ميتشل، متوفر عبر، www.islamweb.net
- تلحمي شبلي. (2003). السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص4.
- توبه ماجد والراعي اشرف، إسرائيل ترف المبادرة العربية للسلام، وأمريكا تعتبرها ايجابية، جريدة الغد الأردنية، العدد 961، 2007/3/30، ص11-12.
- تومبسون كينث ومكريدس روي. (2002). نظريات السياسة الخارجية ومعضلات في مناهج السياسة الخارجية في دول العالم الثالث، ترجمة حسن صعب، مكتبة دار الكتاب العربي، بيروت.
- التونسي هند. (2003). النفوذ الصهيوني في صناعة القرار الأمريكي، جريدة العرب اليوم الأردنية، عمان، العدد 2107، ص21.
- ج تيري جانيس. (2006). السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دور جماعات الضغط ذات الاهتمام الخاص، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، ص45-46.
- جاد عماد. (2002). القضية الفلسطينية وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، القاهرة، ص105.
- الجبالي عبد الفتاح. (1996). قمة عمان بين أوهام السلام وطموحات التسوية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 204، ص9.
- جبريل امجد. (2007). الآثار الثقافية لانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد 38، ص63-64.
- جندل عبدالله. (2001). العلاقات العربية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة معلومات دولية، العدد 67، ص22.

- جواد الحمد، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي حتى عام 2015، ودور الأحزاب العربي في حسم الخيارات، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأحزاب العربية، دمشق، 4-6/ آذار/2006.
- حرب أسامه. (2002). لحظات حاسمة في الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، ابريل، ص6.
- الحسن يوسف. (2004). جذور الانحياز دراسة في تأثير الأصولية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 82، ص195.
- الحسيري عبد الوهاب. (2006). المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة بين العرب وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، المجلد41، ص188.
- حسين سوسن. (2002). لابد من مواجهة جماعة الهجوم العنصري على الإسلام والعرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، ص115.
- حسين غازي. (2005). الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبراطورية الأمريكية، دراسة منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- الحلو محمد وآخرون. (1984). مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر، عمان.
- الحمد جواد، رؤية إستراتيجية في أفاق العلاقات العربية الغربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2006/11/12، ص1-2.
- حمد محمود. (2002). محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، ص84-88.
- خالد سمر، جريدة الرأي الأردنية، عمان،ا لعدد 13374، 2007/5/15، ص21.
- الخطيب نادر زايد. (2005). حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان، ط1، عمان، ص148-149.

- الدباس محمد، أمريكا تجيز قانون إجهاض مبادرة السلام، جريدة الغد الأردنية، العدد 961، 2007/3/30، ص7.
- الدباغ مصطفى. (2004). إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، عمان.
- دبور فؤاد، الشرق أوسطية، جريدة الأردنية الرأي، عمان، 2006/9/4، العدد 13304، ص25.
- دراسة لأحد ضباط مركز الأبحاث في الجيش الأمريكي، صحيفة واشنطن، تايمز، 2001/9/10، ص3.
- رجائي جميل عباس حرب. (2003). الإرهاب في النظام العالمي الجديد.
- الرشدان عبد الفتاح. (1994). السياسة الخارجية الأمريكية نحو الصراع العربي الإسرائيلي من ريغان إلى بوش، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية) المجلة العاشرة، العدد الأول، ص114.
- الرشدان عبد الفتاح. (2005). محمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، ص17.
- الرمضان مازن. (1991). السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعة بغداد، بغداد.
- الرمضاني مازن. (1992). إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي: دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد.
- الرواية الفلسطينية الرسمية وحقائق مجريات مفاوضات كامب ديفيد وأسباب فشلها، مركز الإعلام الفلسطيني، متوفر عبر، www.rebat.sel.net
- زهران جمال. (1991). قياس قوة الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد 146.
- الزيدي عبد الرؤوف، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، ورقة عمل، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، 19-2004/10/20.

- سرور عبد الناصر. (2003). السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979-1999) مكتبة القادسية للنشر والتوزيع.
- سعد الدين نادية. (2007). المقاومة للصراع العربي الإسرائيلي: اثر المقاومة اللبنانية والفلسطينية على الكيان الصهيوني،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، ص79.
- سعيد عبد المنعم. (2002). العلاقات العربية الأمريكية، جريدة الأهرام المصرية، العدد 42033، ص23.
- سعيد نوفل احمد، القضية الفلسطينية في آخر المستجدات، مكتبة عبد الحميد شومان، ص2-5، محاضرة بتاريخ 2003/8/18.
- السلطان جمال. (2002). الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- سلمان عبد المالك، العلاقات العربية الأمريكية بين التفاهم والإخضاع، 2002/6/25، www.aljazeera.net
- سليم محمد السيد. (1991). العلاقات بين الدول الإسلامية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- سليم محمد السيد. (1998). تحليل السياسة الخارجية مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- السليمي منصف. (1997). القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، ط1.
- سمور علي. (2002). رؤية بوش انخراط امريكا في المشروع الشاروني، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، ص206.
- السهلي نبيل. (2003). أضواء على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية (1951-2002)، مجلة الصامد الاقتصادي، العدد 134/133، ص246-256.

- السيد النجار احمد. (2002). الهستيريا الأمريكية، مجلة البرلمان العربي، العدد 85، ص3.
- الشايب يوسف، إسرائيل ترفض قبول مبادرة السلام، جريدة الغد الأردنية، العدد 961، ص7، 2007/3/30.
- ششتاوي مسعد. (2006). الحرب بالوكالة في لبنان، مجلة الدفاع المصرية، العدد 242- ص7.
- شكر عبد الغفار. (2001). تحرير المشروع الصهيوني والمواجهة العربية، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة.
- شمالي، نصر. (2003). حقل الدم الفلسطيني العراقي، جريدة العرب اليوم الأردنية، عمان، العدد2898، ص7.
- شمس محمود زكي. (2003). الإرهاب الدولي وزيف أمريكا وإسرائيل، ط1، مطبعة الدودي، دمشق.
- الصواف محمد، فتح وحماس تتفقان على حرمة الدم وحكومة الوحدة، جريدة الاهرام، 2007/2/10، ص15.
- الصياد إبراهيم، ماذا وراء المشروع الأمريكي الكبير جريدة البيان الإماراتية، تاريخ، 2004/3/25، العدد 1100، ص1-2.
- عايش حسني. (2006). أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عبد الجواد جمال. (1996). الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص52.
- عبد السلام احمد. (2005). الانحياز الأمريكي لإسرائيل دوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسية، ط1، مكتبة النافذة الجيزة، مصر.
- عبد الشافي عصام. (2005). السياسة الخارجية الأمريكية، قضايا وإشكالات، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، ص156-157.

- عبد الفتاح محمد. (2003). تطورات عملية السلام في ضوء خريطة الطريق، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 24، ص123.
- عبد الهادي مها. (2007). حكومة حماس الفلسطينية، التحديات وأفاق المستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 38، شتاء/ ص115-116.
- عرابي احمد، الشرق الأوسط الجديد، جريد البيان الإماراتية، تاريخ 2004/2/25، ص12-14.
- العرب والعالم، واشنطن تصف إعلان القمة بأنه ايجابي، جريدة الغد الأردنية، العدد 961، 2007/3/30، ص16.
- العزي غسان. (2000). سياسة القوة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت.
- عطوان خضر. (2006). وضع العرب في النظام الدولي سياسات اندماج ايجابي أم سياسات دمج قسري، مجلة شؤون عربية، العدد 127، ص209- 238.
- عطية رجائي. (2006). الكمين الإسرائيلي، صحيفة الأهرام المصري، العدد 43807.
- العقيلي مازن. (1999). السياسة اليابانية الخارجية تجاه الشرق الأوسط والعلاقات الأردنية اليابانية بشكل خاص، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد 14، العدد 3، ص267.
- عواد نور الدين. (2005). الحقيقة أهم من السلام لان الكذب أبو العنف، مجلة الحوار المتمدن، العدد 807، ص6-9.
- عواد نور الدين. (2005). السياسة الخارجية الأمريكية وتجلياتها الراهنة تجاه الشرق الدولية، العدد 148، ص124-125.
- عوني مالك. (2002). خطاب بوش حول الشرق الأوسط سبيل للتسوية أم أزمة جديدة، مجلة السياسة الدولية،العدد 149، ص124-125.

- غاديس جون. (2001).ترجمة طـلال السـاحلي، FOREIGN POLICY، السفير اللبنانية، العدد 9396، ص19.
- غار ودي روجية. (1998). الأساطير المؤسسة للسياسة الإستراتيجية، ترجمة محمد هاشم، ط1، دار الشروق، القاهرة.
- غالي بطرس وعيسى محمود خيري. (1979). المدخل إلى علم السياسة، ط1،المكتب الانجلو مصرية، القاهرة.
- غريب ادمون وآخرون. (2002). الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، العدد22، تشرين ثاني، ص17.
- غضيب هشام.(2005). العولمة والهوية القومية، أوراق ملتقى عمان الثقافي التاسع، وزارة الثقافة، عمان.
- فارس عبيده. (2003). خريطة الطريق والحكومة الفلسطينية الجديدة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 23، ص52-53.
- فاضل صدفه. (1995). موجز نظرية السياسة الخارجية، مجلة التعاون؟، العدد 38، ص120.
- الفرا محمد، القضية الفلسطينية إلى أين، مكتبة عبد الحميد شومان، محاضرة بتاريخ 2003/6/9.
- فرسون سميح. (2002). جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، مجلة المستقبل العربي، العدد 10، 284، ص61-65.
- فضه محمد. (1980). سياسة الصين الخارجية، العالم الثالث، ط1، الجامعة الأردنية، عمان.
- فلسطين، خطورة المخططات الاستيطانية على الأراضي الزراعية، جريدة الرأي الأردنية، عمان، 2003/4/10، العدد 11894، ص27.
- فلسطين،مصادرة أكثر من 1800 دونم من ارضي قرى جنين لصالح الجدار الفاصل، جريدة الرأي الأردنية، عمان 2003/4/29، العدد 11913، ص30.

- قدوري زبير سلطان. (2003). الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول/2001، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- القرعي احمد. (2002) القمة العربية وأولوية تفعيل الدور الأوروبي في المنطقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، ابريل، ص91.
- كارتر جيمي، السياسة الأمريكية في عهد بوش والعداء ضد أمريكا، ملجة "ديسر شبيجل" الألمانية، 2006/8/15، ص7-8.
- كارتر جيمي. (2007). فلسطين سلام لا فصل عنصري، الدار الوطنية الجديدة للنشر، ط1، دمشق.
- كاطو عبد المنعم. (2003). الدعم الأمريكي لإسرائيل وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، مجلة الدفاع المصرية، العدد 199، ص12-25.
- كانتور روبرت. (1989). السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد الظاهر، ط1، مركز الكتاب الأردني، عمان، ص409.
- كلينتون بيل وال جور. (1992). **رؤية لتغير أمريكا**، ط1، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- كمال محمد. (2005). الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159، ص39-40.
- كيالي ماجد. (2003). تداعيات الغزو الأمريكي للعراق.. على القضية الفلسطينية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 113، ص24-25.
- كيدي جانيس. (2002). **دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط**، مركز دراسات الوحدة العربيسة، ط1، تشرين ثاني، ص11-19.
- محفوظ عصام، حول التحقيق في عملية 11/ أيلول، **جريدة السفير اللبنانية**، العدد 9407، 2003/1/25، ص17.

- محمد الحسامي. (2004). **سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- محمد مهنا. (1998). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- محمود حمد. (2002). محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 146، ص84-86.
- مدانات شادي. (2006). **المشروع الشرق أوسطي وانعكاساته على النظام العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، مؤتة، الأردن.
- المدني توفيق. (2003). التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب وفلسطين، **منشورات اتحاد الكتاب العرب**، دمشق، ص256-258.
- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. (2002). إسرائيل والانتفاضة، معادلة الأمن المطلق، **مؤسسة الأهرام**، القاهرة.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، آخر أحداث انتفاضة الأقصى، "**تقرير حول لجنة تقصي الحقائق في الأراضي الفلسطينية والردود الدولية**، متوفر عبر، www.pnic.gov، 2001/2/12.
- مزاحم هيثم. (2002). السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11/ أيلول، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 107، ص175-176.
- المغربي فؤاد. (2003). السياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، بيرزيت، فلسطين.
- المغربي فؤاد. (2003). السياسة الجديدة تجاه القضية الفلسطينية نظرة تحليلية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 539، ص57.
- مقلد إسماعيل صبري. (1985). العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ط2، منشورات دار السلاسل، الكويت، ص283.

- مقلد إسماعيل. (1982). نظريات السياسة الدولية: دراسة مقارنة، ط1، الكويت، موقع المنتدى الاقتصادي العالمي، متوفر عبر، WWW.wefoum.org
- مويس إبراهيم. (2003). فوائض البترودولارات من وجهة نظر اقتصادية، **مجلة النفط والتعاون العربي**، مجلد 12،، عدد 3، ص 29- 30.
- ميسان تيري. (2003). 11/أيلول 2001، **الخديعة الكبرى**، للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، ص 48.
- ناصر شحادة، (2002). الأبعاد السياسية والأمنية، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 28، ص68.
- نامق فكرت، (1996). **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوطن العربي**، بيت الحكمة، بيروت.
- نايف مروان، الوجود العسكري الأمريكي متعدد الأهداف والاتجاهات، جريدة الشرق الأوسط.
- نايف مروان، الوجود العسكري الأمريكي متعدد الأهداف والاتجاهات، **جريدة الشرق الأوسط**. 1992/2/29، ص2.
- النص الكامل لتقرير "لجنة ميتشل" 30/ابريل/2001، **مجلة دراسات دولية**، العدد 82، 2002/1.
- نهرا فؤاد. (2001). الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، **مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق**، ط1، بيروت.
- نواف الزرو، خديعة خريطة الطريق، **جريدة الدستور الأردنية**، عمان، 2003/3/27، العدد 12810، ص21.
- نياصر حنان، المتغيرات في العلاقات العربية الأمريكية، متوفر عبر hananee.yahoo.com
- نيكسون ريتشارد. (1989) ترجمة عبد الحليم أبو غزالة. **نصر لا حرب**، ط1، مركز الأهرام للنشر والترجمة والنشر، القاهرة، ص29.

- هاليدي زيد. (2002). ترجمة عبد الإله النعيمي، **ساعتان هزتا العالم، 11أيلول الأسباب والنتائج**، دار الساقي، بيروت، ص5 – 7.
- هاني الحديثي. (2001). **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**. ط1، دار الرشيد للنشر، بغداد.
- هلال علي الدين والقرني بهجت. (1992). تحليل السياسة الخارجية من منظور غربي – مسح للأدبيات وإطار مقترح، **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد 40، ص163.
- الهواري عبد الرحمن. (2006)، الحرب على لبنان، **مجلة الدفاع المصرية**، العدد 242، ص22.
- هيئة التحرير. (2002) **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1، القاهرة، ص266.
- هيكل محمد حسنين. (2003). **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**. الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ط1، القاهرة.
- هيكل محمد حسنين. (1992).حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة.
- والت ستيفن، ترجمة لبنى الريدي، لوبي إسرائيل في الولايات المتحدة صناعة وهم، **جريدة الشرق الأوسط**، 2006/4/3، ص1.
- وثائق دولية. (2002). نص بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط 24/يوليو/2002، **مجلة السياسة الدولية**. العدد 149، ص112 – 113.
- وثردون ميتشل، دور (2004). مشروع الديمقراطية وسيادة القانون. **سلسلة الشرق الأوسط**، مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي، واشنطن.
- وثيقة. (2001) ترجمة لجنة تقصي الحقائق الدولية – لجنة ميتشل – **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 103، ص247 – 248.

- وثيقة، مفهوم الإرهاب والمقاومة... رؤية عربية إسلامية، المكتبة الوطنية، ط1، عمان، تموز/2003، ص7 – 24.
- وحدة البحوث. (2002). اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة ومصير القضايا العربية، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 30.
- وكالة بترا، لقاء جلالة الملك عبد الله الثاني مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، جريدة الرأي الأردنية، العدد 13374، 2007/5/15، ص1.
- وكالة بترا، لقاء جلالة الملك عبد الله مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد 13374، 2007/5/15.
- وكالة بترا، جريدة الرأي الأردنية، عمان، تقرير لجنة بيكر – هيملتون، 7/كانون الأول/2007، ص24.
- الولي مصطفى. (2005) الفوضى البناءة أو تفكيك الشرق الأوسط وإعادة تركيبه، **مجلة حوار العرب**، العدد12، ص 25 – 53.
- وليم بيكر، بوش يسعى إلى إعادة مجد روما القديمة، **جريدة الرأي الأردنية**، 2002/10/31، ص1.
- عبدالله صالح،اليمين المسيحي وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية،مجلة العصر،2004/7/10، ص ص22-25.
- هلال رضا،اليمين الديني واليمين المحافظ الجديد في السياسية الأمريكية، تحرير أميمه عبور. مركز الدراسات الأمريكية، جامعة القاهرة، العدد، 2003/3، ص ص5-14.
- مسؤول في حركة فتح:على اوباما العمل لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني،روسيا اليوم، تاريخ 2011/7/13،.http://ar.trend.g2/print/1880364.html
- ماكور ريشون – اساف جابور، ارتباك في السلطة الفلسطينية بسبب خطايا اوباما، الأي نيوز، تاريخ 2011/7/13،www.alraynews.com

- ميرفت صادق،القيادة تدارست في اجتماع موسع خطاي اوباما ونتنياهو، تاريخ 2011/5/27، http://aljazeera.net

ب- المرجع باللغة الأجنبية:

- Abert B. Crenshaw, (27.000defens contractors owe taxes, Gaofinds), Washington post 2004/2/12, p.2.
- Akmal Hassein.(2003). Us military industrial arailable on, www. Dailtimes. Corn, 4/10/, pp.4-3.
- American free press, .1 200/12/4.
- Bob wood.(1992).word the commanders, Lonon , p .199.
- Dale R. herspring.(2006). the pentagon and the presindency: civil- military Lations to Georg w. Bush, Simon and Schuster, p.13.
- GEN. Richard B.rnyers.(2003). Chairman, Joint chiefs of staff, media availability following Navy Luncheon ,arailable on , http/www. dticm: 1/jet.
- George Modelski.(1962). Atheory of foreign policy, new york: Apraeger publisher ‘p..7
- John Omaha.(2004). (Corporatocracy) ,arailable on, www.disinfopedia.org.
- Joseph Frankel.(1988.) the Making of Foreign policy, an Analysis of Decision Making, London: Exford University press.pl.
- Loyed Jenson,(1982)Explainig Foregn Policy, Engleweed Chiffs: New Jersey Prentice hail,, p i 37
- Urna Sekaran .(2000) .Esearch Methods for Busininess, Fourth Edition, p .11 3-307

السيرة الذاتية للمؤلف

الاسم: أحمد قاسم محمد العبد الحليم"الشياب"

العنوان:عمان-خلدا

الهاتف: (0795240409) \ (0772062065)

البريد الالكتروني:Shiabnoon@Yahoo.Com

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في العلوم السياسية/جامعة العلوم الاسلامية العالمية (2015)
- ماجستير بالعلاقات الدولية، جامعة مؤتة، (2007)
- بكالوريوس بالاقتصاد والعلوم الإدارية/علوم سياسية، جامعة مؤتة(2001)
- دبلوم حاسوب، كلية حواره (1993)

الخبرات العملية:

- رئيس قسم في وزارة الخارجية الأردنية، إدارة الدائرة الافريقية
- تكليف في الدائرة الاسيوية.
- مندوب وزارة الأشغال العامة والإسكان لدى مجلس النواب الأردني، (2009/6/21-2010/11/28).
- رئيس قسم العلاقات العامة، وزارة الإشغال العامة والإسكان.

الدورات المهنية:

- "إعداد القيادات الإدارية"، معهد الإدارة العامة،2010.
- "القيادة في حقوق الإنسان"، فندق توليدو، المجلس الثقافي البريطاني، 18-2010/3/20.
- إدارة علاقات العملاء CRM،فندق الامبريال الأردن،11-2009/8/12.

- دورة التدريب المتخصص لجائزة الملك عبدالله الثاني للتميز، قاعة أهل العزم/ وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2009/6/22.
- تقوية لغة انجليزية،معهد امديست الأمريكي، 2009/1/26-2009/3/15.
- كتابة وتحرير وأرشفة الخبر، مركز دراسات الرأي، 2008/6/26.
- علاقات عامة، مركز أكاديمية التكنولوجيا المتطورة، 2007/9/9-2008/11/9.
- فنون التعامل مع الجمهور، مركز أكاديمية التكنولوجيا المتطورة، 2008/6/15-2008/6/19.
- تحرير أخبار، التلفزيون الأردني، 2008.
- دبلوم كامبردج الدولي لمهارات تقنية المعلومات، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني، (2008/4).
- حاسوب كامبردج الدولية، 2006/12/17-2007/2/25.
- مهارات الاتصال باللغة الانجليزية، المعهد الوطني للبحوث، 2004/8/3-2004/8/25.
- ADVANCE EXCEL، مركز الأميرة نيسا/ الكرك، 2004/5/9-2004/5/71.
- التقوية باللغة الانجليزية، جامعة مؤتة، 2004/3/14-2004/4/28.
- ICDL، جامعة مؤتة، 2004/1/11.
- حاسوب شاملة، جامعة مؤتة، 2002/9/22-2002/11/6.

ورش العمل:

- مهارات الاتصال الفعال، القاهرة، 7-2009/12/11.
- دور العلاقات العامة والإعلام في ظل العولمة- رؤية جديدة، 2009/3/17- 2009/3/20.

- دور وسائل الإعلام في الحد من حوادث السير ونتائجها، قاعة المؤتمرات/ المركز الثقافي الملكي، 2008/11/16.
- TO FACE RISKS،المعهد الدبلوماسي الأردني بالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان، 24-2008/2/25.

المؤلفات:

* السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي بعد "11 سبتمبر 2001".

كتاب شكر:

- كتاب شكر صادر عن مركز التفكير الإبداعي للتنمية الذاتية والبشرية عن ورقة العمل التي قدمتها في مؤتمر " دور العلاقات العامة والإعلام في ظل العولمة- رؤية جديدة" بعنـــــوان "**دور العلاقات العامة والإعلام في ظل العولمة**".
- عضواً في جمعية العلوم السياسية.
- باحث ومهتم بالدراسات الشرق أوسطية.

الأستاذ

أحمد قاسم العبد الحليم «الشياب»

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي

بعد «11 سبتمبر 2001»





دار الحامد للنشر والتوزيع

ISBN 978-9957-32-959-4



المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+
email: daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.com
daralhamed



دار الحامد للنشر والتوزيع